

6310

61A

5210

١٥
٥٣٨
١٩١٨

المؤرخ

٢١٥
المؤرخة الوطنية

الكتاب

المؤرخة الوطنية



المؤرخة الوطنية

مكتبة في القاهرة والبريد

مدرس مدرسة المعلمين

مدرس مدرسة المعلمين

بالمين

بمادين

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر

لصاحبها مصطفى محمد

صفحة

المقدمة	١
الباب الأول	٣
الباب الثاني	١٤
الباب الثالث	٢٤
الباب الرابع	٣٠
الباب الخامس	٣٧
الباب السادس	٧٩
الباب السابع	٨٧
الباب الثامن	٩٨
الباب التاسع	١١٦
ملحق بالباب التاسع	١٣٥
الباب العاشر	١٥٨

الفهرس

- : الأسرة — الأمة — الوطن — الوطنية
- : الدولة — أنواعها — مظاهر استقلالها
- : الحكومة — مهمتها — أنواعها
- : الدستور — موضوعه — فائده
- : حقوق الأفراد « المدنية والسياسة »
- : واجبات الأفراد
- : السلطات العامة — التشريعية والتنفيذية والقضائية
- : مجل تاريخ الحكم الدياني في مصر في عهد الأئمة العلوية
- : السلطة التشريعية — البرلمان — تكوينه واختصاصه — حكمة اشتراك نواب الأمة مع الحكومة في التشريع — معنى القانون
- : الدولة المصرية — البرلمان المصري — مجلس النواب — مجلس الشيوخ — طريق الانتخاب في مصر
- : السلطة التنفيذية — الملك — الوزراء

١٦٩ الباب الحادى عشر : النظام الادارى — الوزارات وأعمالها
وأهم أقسامها

١٩٣ الباب الثانى عشر : أقسام مصر الادارية — المديرية —
المحافظات — المراكز — القرى — الأقسام

١٩٩ ملحق بالباب الثانى عشر : مجالس المديرية — المجالس البلدية
أو المحلية — المجالس القروية

٢١٠ الباب الثالث عشر : السلطة القضائية — فى مصر — المجالس
الادارية

٢٣٧ الباب الرابع عشر : الضرائب والمكوس

٢٤٣ الباب الخامس عشر : ميزانية الدولة

٢٤٨ الباب السادس عشر : الخدمة العسكرية

٢٥٥ الباب السابع عشر : التعليم

٢٦٩ الباب الثامن عشر : الشؤون الخارجية للدولة

٢٨١ الباب التاسع عشر : مركز مصر الدولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على مولانا وسيدنا محمد النبي الأُمى الذى وحد كلمة العرب وجمع شتاتهم فأقام منهم دولة قوية وأمة عزيزة بعد أن كانوا شعوبا وقبائل متطاحنة متقاتلة، وعلى آله وصحبه الذين آزرروه ونصروه فارتفعت بهم شئون الدولة، وقويت بجهودهم كلمة الأمة، وإنما كانت للأمة العربية هذه القوة وتلك المنزلة بما كان يسير عليه حكامها الأولون من نظم بنيت على أساس الشورى وقواعد شيدت على أساس متين من العدل والحرية والمساواة بين جميع الطبقات. وإيم لا تقوم الحكومة الإسلامية على هذه الأسس، وكتاب الله وسنة الرسول هما قانونها النظامي

(ب)

ودستورها المتين ، وفيها من الأوامر الحاتمة على أن تكون
أمور الناس شورى بينهم ، وأنهم أحرار في منازلهم وعقائدهم
وأفكارهم وآرائهم ، وأنهم متساوون أمام القانون ؛ كل هذا
وغيره مما ننص عليه الدساتير الحديثة من الحريات الشخصية
والواجبات ظاهر واضح جلي لا يحتاج إلى برهان

نعم جاء الإسلام بهذه الروح الدستورية التي هدمت
ما كان قائماً من آثار تلك المعتقدات القديمة التي سادت
أوروبا عصوراً طويلة ، تلك المعتقدات التي كانت تملك حواس
القوم ومشاعرهم من أن سلطة الملوك مستمدة من الله ، فهم
خلفاؤه في الأرض لا يحد سلطانهم إلا سلطان رجال الدين
الذين يمثلون — كما كانوا يزعمون — الآلهة . أما الشعب
وعامة الناس فلا كلمة لهم ولا رأى بجانب هؤلاء ، وكيف
تكون لهم كلمة والملوك ينزلون أنفسهم من أمهم وشعوبهم
منزلة الآلهة يأمرونهم بالخضوع والطاعة ، لهم ما يشاءون
عند الجماهير بلا حساب ولا رقيب

(ح)

انتشرت المبادئ الإسلامية في آسيا وشمال إفريقيا وأوروبا الغربية (الأندلس) فأخذ الأورويون يتلمسون هذا النور، وينشدون هذه الحرية، فأرسل الأمراء أولادهم إلى مدارس قرطبة وإشبيلية وغيرهما يتعلمون تلك المبادئ العالية، غير أن هؤلاء كانوا نفرًا معدودين لا يستطيعون تغيير ذلك النظام الذي ساد بلادهم زمانًا طويلًا، فلما هبوا يحاربون المسلمين في بلاد الشام للاستيلاء على بيت المقدس في حروبهم الصليبية المشهورة استطاع نفر كثير أن يختلطوا بالمسلمين ويتعلموا منهم ما حملوه إلى بلادهم مما صار نواة صالحة لحركات الإصلاح التي قامت في أنحاء أوروبا فهبت العواصف فيها تقصف عروش الملوك المستبدين، وانداع لهيب الثورات التي أتت على تلك المظالم ومحت معالم الطغیان والجبروت ورفعت للأمم منزلة عالية فأرجعت الأمور لها وحدها وقررت أن الأمة مصدر كل سلطة

هكذا كانت آثار القرآن الكريم في بلاد المسلمين

(٤)

وغير بلاد المسلمين ، ولكن المسلمين أهملوا شئونهم ، وباعدوا
من صفوفهم ، وفرقوا من كلهم ، فذهبت ريمهم وتأخروا
شوطاً بعيداً إلى الوراء ، فتقدمهم غيرهم واستولى عليهم
يعلمهم كيف يعيشون بعد أن كانوا أساتذة الأمم يعلمونهم
سبل الحياة ويفرسون في نفوسهم روح الحرية والمساواة .
وما زال حال المسلمين على هذا ينتابه الضعف دولة
بعد أخرى حتى استولى على بلاده الأجنبي ، ولكن بعضاً
من تلك البلاد لا يزال فيه رفق من الحياة الطيبة ، ولا يزال
فيه بقية صالحة مما ترك الآباء والأجداد ، ومن أوفر تلك البلاد
حظاً ، وأعرقهم في الحياة النظامية أصلاً مصر وطننا
المفدى ، فانه ما زال يتلمس أسباب الحياة حتى أتاح الله له
من الولاة والحكام من صاروا يأخذون بيده في كل فرصة ،
وما زالوا يتسلمونه ويسلمونه وديعة مقدسة حتى وصل إلى يد
مولانا الملك فؤاد فأعلن استقلاله وأخذ يعمل على إبلاغه
الدرجة التي تتفق وسمعته التاريخية ، ومركزه بين الدول

(هـ)

الأسلامية وغير الأسلامية ، ومن أجل ما يعمل مولانا الملك نشر التعليم بين الطبقات واختيار المواد التي تكون من الجمهور المصرى أمة تعرف مالها من الحقوق وما عليها من الواجبات لتأخذ مكانها بين الدول . ومن أكبر مواد الدراسة وأهمها فى هذا الباب « التربية الوطنية » ففى التى تأخذ الطفل بأسباب الحياة الحققة فتشعره حقوقه وواجباته ، وتظهر له فى صورة واضحة أساليب الحكم وأشكال النظام ، فيعرف مكانته من المجتمع الذى يعيش فيه ، كما يعرف مركز أمتة بين الأمم

ولقد عهد إلينا تدريس هذه المادة لطلبة المعلمين الذين تعدهم وزارة المعارف للمدارس الأولية ، فجمعنا طائفة من الكتب العربية والإنجليزية نستعين بها فى وضع مذكرات دروسنا ، ولم نكد نبدا هذا العمل حتى بدت منارغبة فى أن تكون هذه المذكرات أوسع مما ينبغي أن تكون عليه المذكرات المدرسية ، لتشمل تلك النظم التى يجب أن يتعرفها

(١)

كل طالب غير هؤلاء ، فعمدنا إلى زيادة البحث والدرس ،
وجمعنا ما هو مسطور في هذا الموجز الذي لا نزع أنا قد
وفينا فيه الموضوع حقه ، وإلا لما التزمنا أن نسميه «موجزا»
وبعد فأنا نتقدم بهذا «الموجز» ونرجوا أن نكون
قد وفقنا به إلى القيام بنصيب من الخدمة الوطنية ، والواجب
المقدس

النهرى - يبلى

الباب الأول

الأسرة — الأمة — الوطن — الوطنية

الأسرة : هي أصل المجتمعات وأقربها للإنسان . فهي جماعة صغيرة ، تتكون عادة من أب وأم وأولاد ، تربطهم جميعاً رابطة المحبة والألفة والأخلاص والثقة والوفاء ، ينتفع كل فرد منها بمجهود الآخرين ، فالكل يخدم الفرد والفرد يخدم الجميع

والأسرة السعيدة هي التي يراعى كل فرد فيها ماله وما عليه من الحقوق والواجبات

الاب : هو رأس الأسرة وعميدها وسيدها وينبوع رزقها ، فعليه تدير موارد معيشتها ، وتحمل متاعها ، والناية بتثديبها وتربيتها ، وتنمية أجسام أفرادها ، والسعى وراء كل ما يعود عليهم بالسعادة والهناء . فهو اذن أشدكم بأساً

وأوسعهم تصرفاً ، وأكثرهم تمباً ونصباً ، له الخضوع والطاعة ، والكلمة النافذة

الرؤم : شريكة الأب . تعينه على تدير أمور الأسرة وإدارة شأنها داخل المنزل . لها الرأى الأعلى فى تلك الإدارة . فهى مصدر كل تربية صحيحة يتشكل بها أفراد الأسرة ، تعمل كل ما من شأنه جلب الراحة والهناء والسعادة ، وهى الرأس الثانى للأسرة ، تقوم بتعليم صغارها ، وتهذيب أطفالها . اذ البيت أول مدرسة ينشأ فيها الصغار فيتأدبون بآدابها ويتخلقون بأخلاقها ويتمودون عاداتها

البناء : هم ثمر الأسرة ونتائجها ، وهم غايتها ومحل عنايتها وموضع رعايتها ، من أجلهم يحدد الأب ويسعى ، ولفائدتهم تعمل الأم وتدبر ، فعليهم لها الطاعة والامثال والتواضع والاحترام والتعظيم ، والافرار لهم بالجمل والشكر . فكلمة شكر صادرة من قلب ابن لأبيه أو أمه ، أو عمل يدل على اعتراف ولد بالجمل لأبويه ليدخل على

قليهما من السرور والاعتباط والفرح والسعادة ما لا يقدر
 كذلك يجب خفض الجناح للوالدين والأحسان إليهم
 في المعاملة فقد أمرنا الله بهذا فقال (ولا تقل لهما أف ولا
 تنهرهما وقل لهما قولا كريما . واخفض لهما جناح الذل من
 الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)

وعلى الطفل فوق هذا أن يعامل من دونه من إخوته
 بالرحمة والشفقة، ومن أم أكبر منه بالأجلال والاحترام، يجب
 لكل ما يجب لنفسه، حتى يحيم السلام وتزفر السعادة
 ويعم الهدوء أعضاء الأسرة كلها

مادة الأسرة : ولما كان الأب والأم هما دعامة الأسرة
 وقوامها، وهما أصل وجودها وأساس نجاحها، وجب أن يتصفا
 بكمال الأخلاق، ويتجملأ بمحاسن الشيم، ويتعلأ بالتهذيب
 والتثقيف، ويتكملأ بالعلم الصحيح، ليتمكنأ من تكوين
 أولادها تكوينأ خلقيا كاملا، وتهذيبهم تهديبا عاليأ صحيحا

فتصبح أسرتهما أسرة سعيدة صالحة نافعة بعيدة عن كل
تقيصة أو رذيلة

فاذا أصيبت أسرة بأب غر غير مستقيم بفرط في السير،
يلهو ويلعب ، انهد الركن القوى من أركان هذه الأسرة
وفسد حالها وساء مصيرها . كذلك اذا رزقت الأسرة أمًا
جاهلة أساءت التدبير وأفسدت الأخلاق وأتلفت الصحة
العامة ، فشوهت جمال الأسرة ، وكدرت صفوها وجرت بها الى
الفناء . والرجل لا يحترم المرأة الجاهلة الاحترام الواجب
لشريكة حياته ، لأنه لا يرى فيها معنى المزاولة الصحيحة
والاشتراك الفعلي

وجملة القول ينبغى أن يتصف الأب بالأدب والعدل،
وأن يكون عالما بالحقوق والآداب الاجتماعية، خيرا بأحوال
المعيشة ، كما يجب أن تكون الأم عاقلة عفيفة أنيسة نشيطة
عارفة بطرق الاقتصاد ، فادرة على القيام بواجبات الأسرة،
خبيرة بأساليب التربية جسما وعقلا وخلقاً ، حتى تتكون

من هذه الأسرة ومن أسر مثيلاتها عشيرة طيبة نافعة عاملة
مجددة تكون هي وأمثالها قبيلة نامية صالحة لأن تكون أمة
رشيدة حكيمة

الامة : جمع كبير من الناس يسكنون بقعة معينة من
الأرض منضم بعضهم إلى بعض بقصد المحافظة على سلامتهم،
ورد الأذى عن أنفسهم ، تربطهم مشاعرهم وميوطنهم الى
درجوا عليها وألقوها . لهم حكومة قوية قادرة على حفظ
الأمن وإيجاد صلات بينها وبين الأمم الأخرى

وقد يتكلم أفراد هذه الأمة لغة واحدة أو يمتنعون
دينا واحداً أو ينسبون إلى جيل واحد، كما أنهم قد يخضعون
لحكومة واحدة ذات قانون واحد، كذلك قد يربطهم
تاريخ قديم

وإنما تكونت الأمة لأن الإنسان لا يستطيع أن
يعيش بمفرده ، لتنوع احتياجاته وصعوبة الحصول عليها ،
ولأنه عاجز عن أن يدفع الشر عن نفسه ، ولذلك يركن إلى

بنى جنسه ، فانضم الناس بعضهم إلى بعض لدفع المكاره ،
وتحصيل القوت ، ثم تزايد انضمامهم حين أشدّت المكاره
وكثر الاعتداءات ، فكوّنوا جماعات منها نشأت الأمة
سلطة الامّة : عندما تكونت الجماعات الصغيرة أسندت
كل جماعة تدبير أمورها العامة إلى شخص من أفرادها ،
أواته السلطان عليها بقصد المحافظة على مصالحها المختلفة ،
ثم تنازع رؤساء الجماعات ، كل يريد بسط سلطانه على رؤساء
الجماعات الآخرين ، فأخذ كل منهم يستميل أفراد عشيرته ،
فكانوا عدته يبطش بهم على أعدائه ، ويبسط نفوذه على
الضعفاء من جيرانه ، فغلبت قوته قوتهم ، ورجحت كفته على
كفتهم ، وعلت كلمته على كلمتهم ، فركن إلى قوته ، واستبد بالأمم
في جماعته ثم ظلمهم ، وأهمل مصالحهم ، ولم يقيم العدل بينهم ،
وأجرى الأحوال فيهم على أهوائه وشهواته ، فجمعوا أمرهم ،
ووحّدوا كلمتهم ، ونظموا صفوفهم ، وخرجوا عليه ، لأنهم
يعلمون أن القوة بيدهم ، وأن رئيسهم لا بد أن يكون شخصاً هم

راضون عنه ، يسير وراء مصالحهم حسب القوانين والنظم
التي ينبغي أن تكون من وضعهم ، وعلى هذا أخذ نفوذ
الرئيس يضمحل ، وبدأ سلطان الجماعة يقوى ، حتى أصبحت
الأمة مصدر التشريع والسلطة ، وصار الرؤساء والملوك
يعترفون بأن سلطانهم مستمد من سلطة الأمة

ولم تتطور نظم الأمم المختلفة وقوانينها من غير معارك
وثورات ، فتطاحن الملوك والرؤساء وأتباعهم مع شعوبهم
عدة قرون حتى كانت الثورة الفرنسية (١٧٨٩ م) وانتصر
الشعب وعلت كلمته

فسلطة الأمة هي قونها ونفوذها اللذان يجعلانها
مصدر التشريع والقيادة ^(١)

الوطن : هي الأرض التي ينشأ فيها الإنسان ويستوطنها
ويخضع لحكومتها وقوانينها ويتمتع بحرياتهما ، والتي يحن إليها
إذا ما اغترب عنها ، ويذكرها إذا ما هاجر منها ، ويأنس بقربها ،
ويعتز بعزتها ، والتي يستमित في الدفاع عنها ، ويبذل طاقتها

(١) مادة « ٢٣ » من الدستور المصري

في إعلاء شأنها ، وله فيها حق الانتخاب . فهي أرض آباءه
وأجداده وقومه

الوطنية : هي الدافع الذي يدفع المرء إلى القيام بما يجب
عليه لوطنه من الواجبات ، فيعمل كل ما يستطيع في سبيل
إعلاء منزلته ، ورفع مكانته بين الأوطان الأخرى ، والدود
عن مجده وحرية ، مهما كلفه ذلك من جهود وتضحية ، وليس
أدل على مال لوطن من الحقوق والواجبات في عنق المرء من
قوله عليه الصلاة والسلام (حب الوطن من الأيمان)
والذي يحس بهذا ويشعر به شعوراً صادقاً فيؤدي
واجباته الوطنية على الوجه الأكمل يسمى بحق وطنياً

الواجبات نحو الوطن :

(أولاً) واجبات المرء نحو أمته : العمل بكل الوسائل
المشروعة على تكوين رأى عام صحيح سليم غير مشوب
بروح التحيز أو التشيع إلا فيما هو صالح ومفيد للأمة .
وذلك لا يكون إلا إذا استخدم كل شخص أفضل مواهبه

لخدمة الخير العام . وقد رزق كل وطن هبات طبيعية لمخضبة
فن الوطنية أن يستخدم هذه الهبات خير استخدام لتمود
على الوطن بالخير والنجاح
كما أن عليه أن يؤثر المصلحة العامة ويقدمها على المصلحة
الخاصة إذا تعارضت المصلحتان

وكذلك له أن ينتقد ما يراه من أعمال الحكومة العامة
وأعمال الأفراد غير ملائم لصالح الأمة العام ، بشرط أن
يكون صادقاً فيما ينقد ، مخلصاً فيما يبدي من الآراء
وعليه أن يقبل على التعليم ويحضر عليه ، وأن يشتغل
بحرفة شريفة يجلب من ورائها السعادة لأتمته

(ثانياً) واجباته نحو الحكومة : وتنحصر في دفع
الضرائب وأداء الخدمة العسكرية والخضوع للقوانين التي
تصدرها الحكومة مطابقة للدستور والنظام ، واحترام هيئة
الحكومة فلا يتآمر عليها ولا يعمل على نقضها مادامت
حرية القول والنشر مكفولة ، ومادامت الحكومة مسئولة
أمام مجلس النواب . كما أن عليه أن يساعد الحكومة على

استتباب الأمن والنظام بقدر ما تصل إليه طاقته . كذلك يجب عليه القيام بما تعهد إليه الدولة من أعمالها الخاصة بدمه وأمانة

(ثالثاً) باعتباره من الحكام : يجب عليه أن يجعل مصلحة الدولة العامة مقدمة على مصلحته الخاصة مما تعارضتا فلا يحاول بطريق من الطرق أن يستفيد فائدة شخصية على حساب الدولة أو باسم الأمة ، وأن لا يدنس شرف مركزه بالرشوة . كما ينبغي أن يكون رائده في انتخاب مرؤوسيه من عمال الدولة (متى كان هذا من شأنه) حسن الاختيار من أهل الكفايات العلمية أو الفنية أو العمالية لا القرابة والمحسوبية والمحاباة

وعلى الهيئة الحاكمة أن تبذل جهد طاقاتها في حسن إدارة موارد الدولة ، وأن تنفقها فيما يعود بالفائدة والنفع ، لا أن تبذرهما فيما لا ينفع ولا يجدى ، كما أن عليها أن تهج مناهج العدالة ، وأن لا تركز إلى الاستبداد والغلظة والظلم

وعدم الشفقة، بحيث يستطيع عمال الدولة على الأخص أن
يحصروا عقولهم وجهودهم في أعمالهم الإدارية والفنية، وهم
واقفون أن الاجتهاد والذكاء والأقدمية تضمن لهم حسن
مستقبلهم، وتبعد عن قلوبهم ذلك اليأس الذي يتسرب إلى
نفوسهم من أنهم تحت رحمة الأفراد أو الأحزاب الذين
يحكمون الأمة



الباب الثاني

الدولة — أنواعها — مظاهر استقلالها

الدولة : هي مجموعة كبيرة من الناس (شعب) يسكنون أرضاً معينة بصفة مستمرة ويخضعون لنظام ثابت وقانون خاص . لهم حكومة قادرة على حفظ الأمن والنظام والدفاع عن الأمة دفاعاً يحفظ لها كيائها واعتبارها في نظر الدول الأجنبية

ويشترط لقيام الدولة أن يكون فيها طبقة حاكمة وأخرى محكومة ، وأن يرتبط أفرادها برابطة سياسية ثابتة تكون نتيجة وجود شخصية معنوية لها تعترف بها الدول الأجنبية

أنواع الدولة :

الدولة نوعان : (١) مستقلة (٢) غير مستقلة

وكل من هذين النوعين ينقسم إلى قسمين

(١) الدولة المستقلة :

(١) دولة مستقلة استقلالاً تاماً

(ب) دولة مستقلة استقلالاً اصطلاحياً

(١) الدولة المستقلة استقلالاً تاماً هي التي ليست خاضعة لأى سيادة أو نفوذ أجنبي في شئونها الداخلية والخارجية، لها مطلق الحرية في علاقاتها مع الدول الأجنبية ، وليس ارتباطها مع تلك الدول بالمعاهدات مما يشوه هذا الاستقلال، مادامت لا تؤدي هذه المعاهدات إلى تدخل في شئون الدولة أو جعل إرادتها لاحقة بإرادة الدولة المتعاهدة معها

وإذن فالدولة المستقلة استقلالاً تاماً هي الحائزة لتمام حقوقها في بسط نفوذها في داخل بلادها وخارجها ، فلا يشاركها في هذا النفوذ أو السلطان أحد ، سوى أنها ترتبط بقواعد القانون الدولي وخاصة بالمعاهدات والاتفاقات الدولية التي تكون قد وقعت عليها الدولة عن رضى واختيار

(ب) الدولة المستقلة استقلالاً اصطلاحياً (المضمونة الحيادة) هي الدولة الحائزة لجميع صفات الدولة المستقلة استقلالاً تاماً، غير أن وجودها مكفول باتفاق بين الدول الكبرى بمقتضى معاهدات. وقضى هذا النظام أن لا يكون لهذه الدولة حق إشهار الحرب، أو التعدي على الغير، مهما كان السبب الداعي لذلك. وكل ما لها من الحقوق في هذا الشأن أن تدفع عن نفسها شر الغير إذا بدأ بالاعتداء عليها، ويشاركها في هذا الدفاع الضامنون لاستقلالها

وإذن فليس للدولة التي من هذا النوع جيش بالمعنى الصحيح، بل كل ما تحتفظ به قوة مسلحة قليلة العدد، الغرض الأساسي من وجودها حفظ النظام داخل البلاد، كما أنه ليس لقائد أن يمر بجيوشه في أرضها التي لا يمكن أن تكون بحال ما ميداناً للحرب بين مملكتين متعاديتين

(٢) الدولة الغير المستقلة :

(١) دولة خاضعة (ب) دولة تحت الحماية

(١) الدولة الخاضعة : هي التي تُزعت منها حريتها في علاقاتها مع الدول الأجنبية حتى أصبحت لا تملك حق عقد معاهدات أو محالفات مع تلك الدول ، وإنما يتولى هذا باسمها الدولة التي غلبتها فأخضعتها لسلطانها ، وانتزعت منها تلك الحرية ، كما انتزعت منها حقها في بعض التصرفات الداخلية كتكوين الجيوش وبناء السفن المائية والهوائية ، وإقامة المعاقل والحصون ، وعقد القروض الأهلية وضرب المسكوكات ، حتى أصبحت دولة لا شخصية لها ، واعتبرت لدى الدول الأجنبية جزءاً لا حقاً بالدولة الغالبة . وليس لأفرادها في نظر تلك الدول جنسية مستقلة عن جنسية الدولة صاحبة السيادة . وتتبع في حالي السلم والحرب الدولة صاحبة الولاية عليها . وهذا الانتزاع مظهر من مظاهر التغلب والامتلاك ، وبسط النفوذ والسلطان

وسلطان الدولة القوية على الدولة الخاضعة مبني على

الفتح والتغلب بحرب أو نحوه، وكثيراً ما يطلق اسم مستعمرة على هذا النوع من الدول المغلوبة على أمرها

(ب) دولة تحت الحماية: هي التي وهى حرة وبمحض إرادتها اختارت دولة أخرى أقوى منها للدفاع عنها والذود عن حقها وتدير شأنها وإصلاح أمرها، وذلك بمقتضى معاهدة تعقد بينها وبين الدولة الحامية التي يصبح من حقها مخبرة الدول الأجنبية في كل ما يتعلق بشئون الدولة المحمية، مع بقاء الشخصية الدولية لتلك المملكة، بمعنى أنها تتلقى معتمدى الدول الأجنبية في بلادها، وتبقى لأفرادها جنسياتهم، ويكون لها في الغالب سلطانها الداخلى إلى حد ما. وتعتبر الدولة المحمية دولة مستقلة، ولا يفيد استقلالها إلا ما تنازلت عنه من الحقوق للدولة الحامية

وقد تقضى الظروف والمصلحة بوضع دولة تحت حماية دولة أخرى أقوى منها بتراض بين الدولة القوية والدول الأخرى التي يهمها شأن تلك الدولة الضعيفة

ويشبه الدولة المحمية نوع جديد ولدته الحرب العالمية
الماضية ، أطلق عليه دولة تحت الانتداب أو الوصاية الدولية
كسوريا وفلسطين

وقد تتعاهد بعض الدول الصغيرة المستقلة التي بينها
صلات خاصة جنسية أو معنوية على أن تخضع كلها لسلطة
مشتركة تكون بيدها وحدها على وجه عام السلطة العليا
في التشريع والقضاء ، كما أن يكون في يدها على الأخص
السلطة الحربية ، مع احتفاظ كل من هذه الدول بسلطانها
الداخلي ، ونظامها الخاص ، وقانونها العام . وتسمى بالدول
التعاهدية ، كسويسرا وألمانيا والولايات المتحدة

مظاهر استقلال الدولة : لاستقلال الدولة مظهران ،

مظهر داخلي ومظهر خارجي ، فمظهر استقلال الدولة الداخلي
هو ما تتمتع به من سلطان على الأفراد ، يحمل كلتها نافذة
على المجموع ، وأمرها هو الفاصل في كل الشئون ، وهذا
السلطان هو الذي يمكنها من سن القوانين والنظم ، وحمل

الأفراد على طاعة هذه القوانين والعمل بها وتنفيذها ، وكذلك يبيع لها هذا السلطان تصريح الشئون العامة ، وحفظ الأمن والنظام داخل البلاد ، من غير أن تتقيد بأى قيد إلا بحقوق الأفراد التى يجب عليها رعايتها ، ويشترط ألا يكون بجانب هذا السلطان سلطان آخر داخلى أو خارجى أما مظهر استقلال الدولة الخارجى فهو سلطانها فى علاقاتها بسائر الدول الأجنبية ، ويجب أن يكون للدولة من وراء هذا السلطان استقلال شخصى يحول دون تدخل أى دولة أجنبية فى شئونها الخاصة ، فلا سيادة لأجنبى عليها فيما تراه صالحا لها من حيث علاقاتها بدولة ما ، فلها وحدها مطلق الحرية فى اختيار الدولة أو الدول التى ترى من صالحها أن تربط معها بماهدة أو اتفاق

ويتمثل هذا الاستقلال فى احترام الدول الأجنبية أرض الدولة ، فلا تجتاز إحداها حدود الدولة للبحث عن مجرم ، أو إنفاذ عقوبة على آثم . على أن هذا ليس معناه أن تشجع

الدولة في أرضها من يقومون بالحركات الثورية ممن لجأوا إليها ، أو تسمع لهم ولا مثالهم بالتآمر على دولتهم وهم مقيمون في أرضها ، بل كل ما لها في هذا السبيل أن تأويهم ، وتراقب حركاتهم ، وتسلمهم لبلادهم حين يطلب إليها هذا ، طبقاً للشروط المتفق عليها فيما بينها وبين دولهم من قبل ، في تسليم المجرمين السياسيين وغيرهم

كذلك من مظاهر هذا الاستقلال الخارجى أن يكون للدولة مطلق الحرية في إقامة المعاقل والحصون على حدود بلادها ، وأن تجمع من الجيوش ما تراه لازماً لصيانة أرضها وأملاكها ، وأن تبنى من الأساطيل المائية والهوائية ما يضمن لها مصالحها السياسية والاقتصادية . على شرط أن يتمشى هذا مع القوانين الدولية الخاصة بقوى الدفاع المختلفة ، وبحيث لا يتنافى مع ما لها من المركز بين الدول

ومن مظاهر هذا الاستقلال أيضاً تساوى الدول الأجنبية عند الدولة ، واعتبار سفراء هذه الدول ومعتمديها

السياسيين لديها سواء ، المقدم منهم عندها في حفلاتها الرسمية أقدمهم في منصبه لديها

والتمثيل الخارجى أكبر مظهر من مظاهر هذا الاستقلال . ويكون هذا التمثيل بإيفاد السفراء والمعتدين والوزراء المفوضين والوكلاء السياسيين للدول الأجنبية المختلفة ، ليباشروا في البلاد التى يعينون فيها الأعمال الدولية العامة ، وليصونوا حقوق دولتهم ومصالحها السياسية المختلفة ويسبق تعيين هؤلاء الممثلين السياسيين اتفاق بين دولتهم والدول التى سيعينون فيها على أشخاصهم ، حتى لا يكون شخص الواحد منهم مشار نزاع ومنبع خلاف . ويقدم هؤلاء ، عدا الوكيل السياسى ، أوراق اعتمادهم للرئيس الأعلى للدولة المعينون لديها ، أما الوكيل السياسى فيقدم أوراق اعتماده لوزير خارجيتها

وترسل الدولة أيضاً قناصل يكلفون برعاية مصالحها الاقتصادية في البلاد التى يوفدون إليها ، وليس لهم شأن

في الأمور السياسية، إلا إذا نص على ذلك صراحة في أوراق
تعيينهم التي يقدمونها عادة لوزير خارجية تلك البلاد
وتجرى مخبرات الممثلين السياسيين والقناصل بينهم
وبين وزير خارجية دولتهم مباشرة ، فهم تابعون لوزارة
الخارجية ومن موظفيها



الباب الثالث

الحكومة — مهمتها — أنواعها

الحكومة : هي مجموعة أفراد تقوم بتدير شئون البلاد ،
وتؤدي بها المملكة وظيفتها ، فتحصى مصالح الرعية ؛ وتعتبر
الحكومة شخصاً معنوياً يملك حق البيع والشراء والرهن
والتقاضي والتعامل بكافة أنواعه ، شأنها في ذلك شأن الأفراد
مهمتها : تعهد مصالح الأمة بسن القوانين ووضع
النظم وإقامة العدل بين الناس ، وجمع الضرائب وإيقاف كل
فرد عند حده ، مع ترك الحرية الشخصية لكل الأفراد فيما
لا يتعدى النظام والقانون ، والعمل على تكوين شخصية
بارزة قوية للدولة في نظر الدول الأجنبية ، فتصون مصالحها
لدى تلك الدول ، وتحمي حريتها ، وجميع الحقوق المرتبطة
بكيانها وسعادتها . وتستعين على هذا كله بموظفين إداريين

وفنيين وقضائيين وعسكريين من طبقات مختلفة
وقوام الحكومة العدل والمشورة والمال والدين ،
وأفرادها هم الحكماء الذين ليسوا إلا وكلاء الأمة ، يقومون
بخدمتها ، ويباشرون مصالحها المختلفة ، فيعملون على نشر
التعليم وتنظيم الري ، والمحافظة على الأمن ، وتسهيل سبل
الراحة والطمأنينة ، وحماية الأفراد من الاعتداءات على حريتهما
المشروعة ، والعمل على رفاهية الأمة وسعادتها سعادة مادية
ومعنوية

أنواعها : الحكومة إما (١) دستورية أو (٢) استبدادية

(١) الحكومة الدستورية : هي التي يتقيد الحكم فيها
بقانون خاص ، تتيجه قيام نواب يشرعون ويشرفون على
أعمال الحكومة ، لهم سلطة قوية ، وكلمة نافذة عليها
وقد يكون الرئيس الأعلى للحكومة ملكاً أو سلطاناً
أو أمبراطوراً أو ما شابه ذلك ، يتولى مركزه بالوراثة ، وقد
يكون فرداً تختاره الأمة ممثلة في نوابها ، ويكون انتخابه
لمدة معينة

وسواء كان الرئيس وارثاً أو منتخباً فهو مقيد بالدستور الذى أقسم على احترامه والعمل بموجبه وعدم الخروج عليه ، ويجب أن تتوفر فيه صفات المهابة والجلال ، والعظمة والوقار ، فهو الذى يمثل الدولة فى الداخل والخارج ، وهو الذى يقابل رؤساء الدول الأجنبية ويتلقى سفراءها ، وتمنح باسمه ألقاب الشرف وأوسمة الفخار

وبفضل كثير من الناس نظام الوراثة لأسباب منها :

(أ) ينظر الناس للوارث ملكه بنظر الاحترام والجلال مما كان من آثار آباءه الأقدمين ، فهو إذن فوق الأحزاب ، بعيد عن منازعاتها ومنافساتها ، بل هو لدى كل الطبقات أب بار رحيم ، تتصافى القلوب عنده ، وتتآلف الأميال المتباينة لديه

(ب) كثيراً ما تكون الملوك شخصية ممتازة تستفيد منها أممهم ، يجمعها حوله فى مواقف الشدة ، ومواطن الخطر (ج) يمكن تعهد ولى عهد الدولة بالتربية العالية

والتثقيف الصحيح ، وتدريبه على إدارة الأمور المختلفة، وتولى مهام الدولة ، ليختبر الأمور بنفسه، ويقود الجيوش بشخصه، ويقوم بالسياحات التي تجرى فيها المقابلات بينه وبين الملوك والولاة ، مما يكون أساس عمله يوم يعتلى العرش

أما الرئيس المنتخب فقد يجوز أن يكون شخصاً ذا أميال لا تتفق وصالح الأمة ، فيأخذ من مركزه سلماً لأغراضه وأهوائه ؛ على أن اختياره من آونة لأخرى يحمل البلاد في قلق وهياج عند كل انتخاب، بخلاف الوادث ، إذ الأمة تعرف على الدوام مَلِكها المقبل

(٢) الحكومة الاستبدادية وهي على نوعين :

(١) استبدادية مطلقة (ب) واستبدادية مقيدة

(١) الحكومة الاستبدادية المطلقة هي التي يتولى

أمرها حاكم فرد، تتلشى فيه شخصية الأمة، فهو المتصرف في أمورها بلا قيد ولا رقيب، غير خاضع لقانون، فلا حد لسلطانه، وأمره دستور، وأهواؤه قانون

(ب) الحكومة الاستبدادية المقيدة هي التي يكون نفوذ الحاكم فيها مقيداً بقانون ، ومحدوداً بنظام ، يدير شئون الدولة طبقاً لقواعد العدل ، فيحترم الحرية الشخصية إلى حد ما ، فلا يصادر الأملأك الخاصة ، ولا ينتهك حرمة القانون ، كما أنه يحترم حرية الدين وغيرها

وسواء كانت الحكومة استبدادية مطلقة أو مقيدة ، فقد يكون رئيسها ملكاً أو سلطاناً أو نحوهما ، كما سبق ذكره في الحكومات الدستورية

ويلحق بأنواع الحكومات المتقدمة أنواع أخرى أشهرها

(١) الحكومة الأرستقراطية (الأغنياء) وهي التي تتكون من فئة قليلة من طبقة خاصة معينة ، رؤى أنها أصلح من غيرها لإدارة أمور الدولة ؛ وعيب هذا النظام هو عدم وجود الضمان الكافي على الأتسء الطبقة الحاكمة استعمال السلطة ، فلا تستخدمها لمصلحة الدولة

(٢) الحكومة الديمقراطية وهي التي يكون فيها لكل شخص بالغ لم تصدر في حقه أحكام مذبذبة بالشرف الحق في الاشتراك في إدارة شئون الدولة ، فيختار الناس من يرون فيه الكفاية لأن يكون حاكماً وقد ساد نظام الحكومات الحديثة هذين النوعين وغيرهما من أنواع الحكومات القديمة .

الباب الرابع

الدستور — موضوعه — فائده

الدستور : هو مجموعة القواعد (القانون) التي يتقرر بها شكل الحكومة ونوعها ونظامها واختصاص كل سلطة من سلطاتها (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وكيفية تشكيلها ، كما أنها تنص على علاقات الأفراد بالحكومة ، وما لهم من الحقوق السياسية وما عليهم بعبارة صريحة ثابتة فالدستور هو القانون الأساسي للدولة ، وقد يطلق عليه أحياناً القانون النظامي العام ، وهو ممتاز عن بقية القوانين ، إذ أنه أساس السلطات ، وعليه تستند كل الهيئات ، وأنه أثبت كل القوانين وأبعدها عن التغير والتبديل ، فصياغته لازمة ، وتقديسه واجب ، وطاعته ضرورية ، وتغييره يحتاج حذراً وحيطه ؛ والدستور وحده هو خير ضمان لكافة الحرية للأفراد السياسية والنظام ، لأنه يقيد الحكومة ، ويصون أفراد

الامة فيحييهم من استبداد الحكام بتحديد السلطات وتوزيها ، فلا تتعدى كل سلطة حدودها ، كما أنه يجعل نظام الدولة في مأمن من الأهواء الحزبية

من أجل هذا تنص الدساتير على عدم جواز تعطيلها إلا في أحوال استثنائية خاصة ، تمس إليها الحاجة القصوى ، كقيام حرب ، أو ظهور فتن داخلية يضطرب بسببها النظام والأمن العام . ولم يخل الدستور المصري من نص خاص بهذا التعطيل ، فقد جاء بالمادة (١٥٥) من أنه « لا يجوز بأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور ، إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب ، أو أثناء قيام الأحكام العرفية ، وعلى الوجه المبين بالقانون » ونص القانون على جواز إعلان الأحكام العرفية « كلما تعرض الأمن والنظام العام في الأراضي المصرية أو جهة منها للخطر ، سواء كان ذلك بسبب إغارة قوات العدو المسلحة ، أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية »

موضوع : يتناول الدستور عادة الموضوعات الآتية :

أولاً — حقوق الأفراد السياسية والمدنية ، فيحدد سلطات الهيئات الحاكمة أزاء هذه الحقوق ، لضمان تمتع الفرد بأقصى ما يمكن من الحرية التي لا تتعارض مع منفعة المجموع أو الأفراد الآخرين

ثانياً — بيان النظم التي تسير عليها الحكومة ، وحقوقها نحو الأفراد ، وبعض القواعد التي تسير عليها إدارتها ، والنص على صفات من يتمتع بحق الانتخاب

ثالثاً — الطريقة التي تتبع فيما لودعت الحالة إلى تعديل

الدستور

فائدت : البعث على أحسن الطرق التي توصل الدولة إلى أغراضها وغاياتها الخاصة ، والاهتمام بكيفية توزيع السلطة بين هيئات الحكومة المختلفة ، وضمان سن القوانين وإصدارها بما يطابق مصالح الأمة ، وإجراء العدالة بين الناس ، فتكون بذلك إدارة البلاد إدارة صالحة حسنة

المستور المصري : ولزيادة الأيضاح ، وبيان ما للنظم
الدستورية من المزايا العظيمة التي تكفل للأمم نجاحها
وتقدمها ، نورد هنا نص الأمر الملكي الذي تفضل به حضرة
صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول حين منح الأمة المصرية
دستورها

أمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣

بوضع نظام دستوري للدولة المصرية

نحن ملك مصر

« بما أننا ما زلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا ، وأخذنا على
أنفسنا أن نحفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا ، نتطلب
الخير دائماً لا متنا بكل ما في وسعنا ، ونتوخى أن نسلك بها
السبيل التي نعلم أنها تفضي إلى سعادتها وارتقاؤها ، وتمتعها بما
تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة

» ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان

لها نظام دستورى كأحدث الأنظمة الدستورية فى العالم
وأرقاها، تعيش فى ظلمة عيشة سعيدة مرضية، وتتمكن به من
السير فى طريق الحياة الحرة المطلقة، ويكفل لها الاشتراك
العملى فى إدارة شئون البلاد، والأشراف على وضع قوانينها،
ومراقبة تنفيذها، ويترك فى نفوسها شعور الراحة والطمأنينة
على حاضرها ومستقبلها، مع الاحتفاظ بروحها القومية،
والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التى هى تراثها التاريخى العظيم

«وبما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجلّ رغباتنا، ومن
أعظم ما نتجه إليه عزائمنا، حرصاً على النهوض بشعبنا إلى
المنزلة العليا، التى يؤهلها ذكاؤه واستعداداته، وتتفق مع
عظمته التاريخية القديمة، وتسمح له بتبوء المكان اللائق به
بين شعوب العالم المتقدمين وأممهم

«أمرنا بما هو آت... الخ»

ثم تعطف صاحب الجلالة ملك مصر ومنع الأمة

المصرية دستورها (٣ رمضان سنة ١٣٤١ الموافق ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣) واعترف فيه : —

(١) بأن مصر دولة ذات سيادة ، وهي حرة مستقلة ،
مُلكها لا يتجزأ ولا يُنزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية
وراثية ، وشكلها نيابي

(٢) بالمساواة بين جميع الطبقات في التمتع بالحقوق المدنية
والسياسية ، وإسناد الوظائف العامة لهم ، مدنية كانت أو
عسكرية

(٣) بضمان الحرية الشخصية والتمتع بحرية الانتقال ، وعدم
الابتعاد عن الديار المصرية

(٤) بضمان التمتع بالأموال والأموال ، وعدم نزع الملكية
إلا إذا دعت المصلحة العامة ، وفي هذه الحالة يعرض عنه
تعويضاً عادلاً

(٥) بحرية الاعتقاد ، وحماية الدولة حرية القيام بشعائر
الآديان والعقائد ، على ألاّ يخل ذلك بالنظام العام وألاّ
ينافي الآداب ؛ وحرية التعليم ونشر الأولى منه بالمجان .

- (٦) بضمان حرية التعبير عن الرأي، سواء كان بالقول أو الكتابة، وكذلك حرية الصحافة، من غير تقييد بلفظ خاصة
- (٧) بتخويل أفراد الأمة حق مكاتبة السلطات العامة

فبما يعرض لهم من الشئون

- (٨) بأن مصدر السلطات الأمة

والسلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب، وتكون القوانين التي تصدر نافذة في جميع القطر المصري بعد نشرها في الجريدة الرسمية بثلاثين يوما، ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح في تلك القوانين والسلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود الدستور والسلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر وتنفذ أحكامها وفق القانون باسم الملك وكذلك اعترف في الدستور المصري بحريات أخرى كحرية الاجتماع وحرية العمل والاشتغال بالصناعة والتجارة وتكوين الجمعيات بما يلائم القوانين الخاصة بكل حرية من هذه الحريات

الباب الخامس

حقوق الأفراد

مفرد الأفراد : (الحق الشخصي) هو سلطة الفرد الخاصة التي يتمتع بها في مجتمعه الذي يعيش فيه ، وينتسب إليه ، ولا يمكن أن يتنازل عنها ، كما أنه لا يجوز لأحد أن يتعرض له فيها ما دام تتمتع بها لا يفضى إلى الاعتداء على حقوق الغير ، فكل فرد يحترم حق الآخر

وتمتع أفراد الأمم المختلفة بحقوقهم الشخصية نتيجة الثورة الفرنسية التي شابت نارها في فرنسا سنة ١٧٨٩ م فالتهمت ما تركته العصور المظلمة من بقايا الظلم والاستبداد ، فكان لروسو ومنتسكيو وقلتير اليد الطولى في تنبيه الأفكار ، وتنوير الأذهان ، حتى أدركت الأمة الفرنسية ألا خلاص لها مما تلاقيه من العسف والظلم وجور الحكام إلا بأعلان حقوق الإنسان ، فكان ذلك في أول ما قررته جمعيتها الوطنية يوم ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ . فبينت حقوق

الأفراد في المجتمعات ، كما بينت المبادئ الأساسية التي يجب أن تقوم عليها المجتمعات الإنسانية

ومن ذلك الحين أخذت الحكومات المختلفة على التوالي تعترف لأفرادها بهذه الحقوق ، وهي على نوعين :

(١) حقوق مدنية (٢) وحقوق سياسية

الحقوق المدنية

هي تلك الحقوق المتعلقة بالأشخاص ، والمحددة لما له وما عليه في حياته الاجتماعية والمدنية ، وتشمل جميع السكان من وطنيين وأجانب ، وسواء كان الوطنيون مقيمين في أرض بلادهم أو خارجا عنها

وتنحصر هذه الحقوق في : (١) الحرية الشخصية (٢) المساواة (٣) احترام الملكية (٤) احترام المساكن (٥) حرية الفكر وما ينشأ عنه (٦) حرية العمل (٧) حرية التشكي والتظلم

الحرية الشخصية : هي الأساس الذي تبنى عليه الحقوق الأخرى للفرد ، وهي أيضا القدرة على فعل كل ما يتعلق

بذات الفرد ، فهي أعز شيء لديه ، بل هي عماد المدنية وقوام العمران ، إذ لكل فرد أن يتمتع بكافة الحقوق الطبيعية ، ما دام لا يعيق غيره من التمتع بنفس هذه الحقوق ، والقانون العام هو وحده الكفيل ببيان حدود تمتع كل فرد بحقوقه الطبيعية ، وهو الذى يحمى حرية الأفراد من أى اعتداء عليها من قبل الحكام

« فالحرية الشخصية هي حق مقدس للإنسان . وهي وديعة منه أودعها يد الشارع الذى له دون غيره أن يقيدها بما يراه من القيود لمصلحة جميع الأفراد على السواء »
وعملاً بمبدأ الحرية الشخصية ، سعت الدول المختلفة حتى استطاعت أن تقرر منع تجارة الرقيق التى كانت تسود العصور الماضية . وقد تعاقدت مصر وإنجلترا فى ١٧ أغسطس سنة ١٨٧٧ و سنة ١٨٩٥ على منع تجارة الرقيق بمصر ، ومنع بيع الرقيق منها للخارج ، ووضعت عقاباً لمن يتجر فى الرقيق سواء فى ذلك البائع والمشتري والمقايض

وقد احترمت الدساتير الحرية الشخصية للأفراد،
فنصت على أنها حق مقرر، ويجب أن يكون لاحترام هذا
الحق كل الضمانات، فلا يصح القبض على أى شخص أو
محاكمته إلا فى الأحوال المنصوص عنها فى القوانين، إذ
الأصل أن يكون كل فرد بريئاً إلا إذا قام الدليل على إجرامه
أما فى انجلترا فالحرية الشخصية مضمونة بالتقاليد،
فكثيراً ما حكمت المحاكم بعقاب الموظفين الذين يتعدون
على حرية بعض الأفراد الشخصية، وأحاطت هذه الحرية
بسياج منيع من الضمان، فأجازت فى بعض الحالات أن
يدفع المعتدى على حريته بالقوة، أو أن يرفع دعوى على
من تعدى على حريته، أو تسبب أو نفذ التعدى، إلى غير ذلك.
بما يحفظ هذه الحرية ممن يريدون التعدى عليها

أما الدستور المصرى فقد نص صراحة على الحرية
الشخصية وكفلها للأفراد فى المواد (٤، ٥، ٦، ٧) وفضلاً
عن ذلك فإن قانون العقوبات حرم حبس الناس أو القبض

عليهم من غير حق ، كما نهى الموظفين والمستخدمين العموميين والأشخاص للكافرين بخدمة عامة استعمال القسوة مع الناس ، اعتماداً على وظائفهم

وكذلك نهام عن أن يسفروا أشخاصاً في أعمال لم تأمر الحكومة بها للمنفعة العامة ، أو لم تكن مقررّة قانوناً لعمل اضطر الحال إليه لنفع الأهالي وفائدتهم

المساواة : هي أن لا يكون لبعض الأفراد إمتياز أو حق خاص دون البعض الآخر ، لأن الجميع متساوون في الواجبات والحقوق ، فلا يمتازون إلا بمقدار فضل بعضهم على بعض ، ومبلغ منفعتهم للمجتمع الذي يعيشون فيه ، حتى يكون ميدان المجد فسيحاً أمام كل عامل بلا تمييز بين وضيع الأصل أو عريق النسب ، فقير الحال أو غنيه ، وبين أبيض البشرة أو أسودها

وقد نص الدين الإسلامي على المساواة ، فسوى بين الناس ، وإنما فضل بعضهم على بعض بالتقوى ، فقال تعالى

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ،
وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ
عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ »

وفي الحديث الشريف « الناس سواسية... لا فضل لعربي
على عجمي إلا بالتقوى » وسار على نهج النبي صلى الله عليه
وسلم الصحابة والتابعون ؛ فمن ذلك ما قاله سيدنا أبو بكر في
خطبته الأولى حين ولي الخلافة « أيها الناس ، قد وليت
عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن صدفت
فقوموني... الضعيف فيكم قوى عندي حتى آخذ له
حقه ، والقوى فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه... »
وإذ علمنا أن المساواة حق للأفراد فقد كففتها
الدمائير في أربعة أمور

أولا — المساواة أمام القانون :

وهي التي تقضى على المشرع أن يعتبر الناس جميعاً
سواسية في المعاملة عند التشريع ، فلا يسن قانوناً خاصاً

طبقة دون أخرى ، ولا يضع تشريعاً لفريق دون فريق ، بل يجب عليه أن ينظر إلى جميع الناس كأئهم طبقة واحدة ، تسرى عليهم جميع القوانين ، سواء في ذلك الغنى والفقير ، العظيم والحقير ، الشريف والوضيع

وتكون الحقوق المكتسبة من هذا التشريع حقاً لكل فرد ، كما أن يكون لكل فرد حق الاحتماء بهذا القانون ، وكذلك تنفذ عقوباته على الجميع

ثانياً — المساواة أمام القضاء :

وهي تقضى بأن تحكيم الناس إلى قضاء واحد ، فلا تختص طبقة بقضاء دون أخرى ، وأن تنظر المحاكم إلى الناس بعين واحدة ، فلا تحابي صاحب المال أو الجاه ، وتهضم حق الفقير أو الضعيف ، بل تطبق عليهم القوانين على السواء

ثالثاً — المساواة في التوظيف :

وهي حق الفرد في أن تسند إليه وظائف الدولة متى توفرت فيه الكفاءات المطلوبة ، جمانية كانت أو علمية أو

أدبية ، بشرط أن يكون الحق مشاعاً بين الأفراد جميعاً
ويجب ألا تكون المعتقدات والآراء السياسية أو
الدينية مانعة للأفراد من أن يتولوا مناصب الدولة المختلفة
رابعاً - المساواة في الضرائب :

وهي تقضى بأن يتحمل كل فرد ، بحسب ثروته ، نصيبه
في الضرائب التى تجبها الحكومة للأتفاق منها على مصالح
الدولة المختلفة ، وألاً يلتقى عبء هذه على كاهل فريق من
الناس دون فريق آخر تمنفيه الحكومة منها المركزه أو
جاهه أو أى اعتبار آخر

وقد نص الدستور المصرى فى المادة الثالثة على المساواة
بين المصريين جميعاً فقال « المصريون لدى القانون سواء ،
وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وما عليهم
من الواجبات والتكاليف العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك
بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ، وإليهم وحدهم يعهد
بالوظائف العامة ، مدنية كانت أو عسكرية ، ولا يولى

الأجانب^(١) هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يعينها القانون »

امترام الملكية : الملك هو نتيجة عمل الإنسان
وثمره كده ونصبه ، فهو الفائدة التي يجنيها المرء من وراء
ما يبذله من مجهود جثماني أو عقلي

وغاية الملك أن يعيش المرء بنفسه ، مستقلا عن غيره ،
فيما يقوم أودحياته ، من غير مساس بناموس الاجتماع ، الذي
يقضى بالتعاون بين الناس ، وأن يحمي نفسه شر نكبات الدهر
وحق الملك حق طبيعي للإنسان ، لا ينزل عنه بغير

إرادته ، يصونه القانون ، ويقدسه النظام والدستور

(١) والسبب في عدم إباحة تولى الأجانب المناصب العامة
في الدولة هو إبعادهم عن التدخل في الشؤون المصرية ، لتكون
الأدارة وطنية بحتة ، أما جواز توليهم بعض الوظائف فذلك حين
تنعدم الكفاءات اللازمة لهذه المناصب بين المصريين ، كما أنه قد
تكون هناك فوائد مادية أو معنوية تعود على البلاد والدولة من
تعيين بعض الأجانب في خدمة السفارات والقنصليات الصغرى

ولذا حافظت الدساتير والقوانين في الدول المختلفة على الملكية واحترامها ، ليطمئن صاحب المال على التمتع بنتيجة مجهوداته في الحياة ، وليثابر على السكد لينمي ثروته الخاصة ، فتنمو ثروة الدولة العامة .

أما حرية الملكية فهي عبارة عن حق التمتع والتصرف بكل أنواعه في جميع ما يملك الإنسان من مال أو عقار أو غيرها بشرط ألا يسيء التصرف ، وأن لا يضر بحقوق الغير ، أو يخالف القانون

وعلى هذا ضمنت القوانين حقوق الملكية من أن يتعرض لأصحابها أحد مما كانت سلطته في الدولة ، ومهما بلغ نفوذه في الحكومة ، إلا في أحوال خاصة قضت بها القوانين ، كأن يكون الفرد مديناً ، ويحكم القضاء بنزع الملكية بناءً على طلب الدائن وفاءً للدين ، أو إذا دعت المنفعة العامة نزع الملكية للحرص عليها أو تقديمها على المنفعة الخاصة ، وفي هذه الحالة يعرض الفرد عن ملكه تعويضاً

عادلا يقدره الخبراء ، أو غير ذلك من الأحوال التي ذكرت في القوانين

وقد كانت الأمور تجري في القرون الوسطى على أنه إذا حكم على شخص بحكم استوجب حرمانه من التمتع بملكاته (مصادرة الملك) سرى مفعول هذا الحكم على ورثته، فحرموا حق انتقال الملك إليهم، فيشقى المحكوم عليه وأفراد أسرته، ويصيرون في بؤس وشقاء، استمر الحال على هذا حتى جاءت الثورة الفرنسية وقضت على هذا النوع من الظلم كما قضت على غيره حين أعلنت حقوق الإنسان، فقد جاء بالمادة (١٧) من دستور فرنسا لسنة ١٧٨٩ ما يأتي :

« الملكية حق من الحقوق المقدسة التي لا يمكن مسها، فلا يصح أن ينزع من الإنسان ما هو مملوك له إلا إذا قضت المصلحة العامة بذلك، ويشترط أن يمنع من ينزع عنه ملكه تعويضاً مناسباً قبل نزع ملكيته »

ونص الدستور المصري في المادتين (٩، ١٠) على أن

« للملكية حرمة ، فلا يُنزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة ، في الأحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا » وأن « عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة »

احترام المسكن : المسكن هو المنزل أو الدار الى يسكنها الانسان ، ويتبعها ما تشتمل عليه من مطبخ وتوابعه ، واصطبل وما يلحق به ، والفناء والحديقة ، وما يتصل بالدار من داخلها ، ولا يعد القانون توابع الدار الاًخرى من (دكاكين) وغيرها من المسكن

وقد احترمت دساتير الأمم المختلفة حق الفرد في مسكنه ، فحرمت على الغير ، مهما كانت وظيفته ومهما كان مركزه ، دخول مسكن غيره إلا في أحوال خاصة حددتها القوانين الخاصة بذلك ، ووضعت عقوبات لمن يخالف تلك القوانين

والغرض الذى يرمى إليه المشرع عند تقرير هذا الحق هو المحافظة على راحة الأسرات وطمأنينة أفرادها ، فلا يزعجهم مداوم ، ولا يقلق راحتهم طارئٌ أجنبي عنهم وقد قضى الدين الإسلامى بمراعاة حرمة المساكن فقد جاء فى محكم التنزيل قوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ . فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ »

وفى الحديث الشريف قوله عليه الصلاة والسلام

« إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فَلْيَرْجِعْ »

على أن القوانين أباحت دخول رجال الحفظ والأمن العام بناء على أمر قانونى صادر من السلطة المختصة بحمله الموظف ليخول له حق دخول المنزل لأجراء تفتيش فيه أو عمل أى أمر يتعلق بالأمن والنظام أو محافظة على حياة

السكن ؛ أما في حالة الاستغاثة وطلب المساعدة من الداخل
أو في حالة الحريق أو الفرق أو في حالة تلبس الجاني بالجناية
فيصح اقتحام المنزل

وقد ضمن الدستور المصرى حرية المسكن بنص
صريح فى المادة الثامنة إذ يقول « للمنازل حرمة فلا يجوز
دخولها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية
المنصوص عليها فيه »

حرية الفكر وما يفتأ عنها وما ينبعها : الأُسان حرّة
فى تفكيره وما يجوز بمخاطره من الآراء والمعتقدات ، ولا
تستطيع أى قوة مهما بلغت من الاستبداد وأغرقت فى الظلم
وأسرفت فى الجور أن تمجر على الفرد فى تفكيره أو
تكوين آرائه ، لأن ذلك أمر بين المرء ونفسه ، لا يشعر
به إلا صاحبه ؛ فهو شئٌ معنوى داخلى مظهره القول أو
الكتابة أو العمل أو العبادة

لذلك لم تقصد الحكومات المختلفة من تقديس حرية

الفكر التفكير نفسه ، لأن الحجر عليه ليس في مقدور أحد ، ولكنها دمت إلى حرية إبداء مايجول بالخطر من الآراء بأى وسيلة من وسائل التعبير

وقد جاء في إعلان حقوق الإنسان الذى كان نتيجة من نتائج الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ م أنه « لايجوز التعرض لأى شخص بسبب أفكاره ومعتقداته حتى الدينية منها بشرط ألا يخرج الجهر بهذه الأفكار عن دائرة النظام والقانون » . وذلك لما ثبت من أن إبداء الرأى وإظهار الفكر ليس فيه من الخطر والضرر ماقد يكون من وراء كتمانهم وعدم إظهاره ، فقد قال المسيو فجيه في كتابه مبادئ الأحرار « إن الضرر من الحجر على حرية إبداء الرأى لاأشد من ترك كل شخص يجاهر برأيه ، لأن الحجة الضعيفة لا تلبث أن تسقط من نفسها ، والرأى الفاسد لا يجد له أعوانا ولا نصراء . إن الضغط يولد الانفجار ، وخنق

الأفكار يدفع ضماف العقول قصيرى الحيلة إلى ارتكاب
كثير من المنكرات ،

لذلك نستطيع الجمهور بأن من مصلحة الدولة أن تبيح
الحكومة إبداء كل رأى لتقف على أفكار معارضيه
وآرائهم فى المسائل العامة، لأنها إذا قصرت أمر إبداء
الرأى على أنصارها إنما تكون قد حالت بين معارضيه
وبين ما يقومون به من نقد أعمالها، وكثيراً ما يؤدى هذا
النقد الى خير عام ومنفعة كبيرة للدولة نفسها ؛ بخلاف
أنصار الحكومة فانهم بما هم مطبوعون عليه من التحيز
لها إنما يعملون على ترويح كل ما تبديه الحكومة وما تقوم
به من أعمال

ومن الدساتير التى قدست حرية إبداء الرأى دستور
بلجيكا فقد جاء فى المادة الرابعة عشرة منه أن حق إبداء
الفكر عن كل أمر من الأمور من الحقوق التى يجب أن
تلاقى كل ضمان

كذلك قدس هذه الحرية الدستور المصرى فقد جاء فى المادة (١٤) ما يأتى « حرية الرأى مكفولة . ولكل إنسان الاعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون »

ولضمان حرية الرأى حرّم القانون إفشاء أسرار الخطابات والرسائل البرقية (التلغرافات) والمواصلات (التليفونية) وأوجب العقاب على كل من يحاول ذلك أو يساعد عليه من عمال مصلحة البريد أو مصلحة (التلغرافات والتليفونات) حتى يأمن الناس اطلاع الغير على مخاطبتهم وما يدور بينهم من المحادثات فى السّرات (التليفونات)

ونص الدستور المصرى فى المادة (١١) على أنه « لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية إلا فى الأحوال المبيّنة فى القانون »

وتتلخص الأحوال التى يجيز القانون فيه الأطلاع على مخاطبات الناس ورسائلهم فيما يأتى :

١ — تحقيق القضايا الجنائية فيجوز لقاضى التحقيق أو للنيابة بعد حصولها على إذن كتابى من القاضى الجزئى أن يضبط كل الرسائل والخطابات وغيرها التى يرى فائدة فيها لكشف الحقيقة سواء كانت هذه الرسائل لدى الشخص أو فى مصلحة البريد أو التلغرافات ويستثنى من ذلك الرسائل التى تكون بين متهم ومحاميه

٢ — حالة تفليس أحد التجار فيجوز تسليم الخطابات الواردة إليه لوكلاء الدائنين

٣ — حالة عدم وضوح ما يكتب على الخطاب من عنوان المرسل إليه فيجوز لمصلحة البريد أن تفتح مثل هذه الخطابات لمعرفة المرسل أو المرسل إليه

٤ — حالة وجود قصر فيجوز للولى أو الوصى فتح خطابات من لهم عليهم الولاية أو الوصاية . كما أن للزوج فتح خطابات زوجه (امرأته)

حرية القول : هى أكبر مظهر من مظاهر حرية

الفكر ، لأن الأمر الذى يحول بمخاطر الإنسان بعد تكوين
الفكرة هو مصارحة الأخصاء والأقربين بها ؛ فيجب
أن يتمتع بهذه الحرية كل فرد من أفراد الأمة بحيث
لا يخرج فى تمتعه هذا عن حد القانون

وموظفو الحكومة ، وم طائفة كبيرة من أفراد الأمة
وتشمل عدداً غير يسير من نابهى الدولة ونوابغها ، لهم
ما لغيرهم من التمتع بحرية القول

فان كانوا من الممثلين السياسيين أو من رجال الجيش
العاملين أو من طائفة الرجال الأذاريين وجب عليهم أن
يكون مذهبهم السياسى متفقاً مع السياسة العامة لحكومتهم
فلا يدلون برأى يخالف رأيها ولا يقومون بعمل يتعارض
مع سياستها لأنهم هم الأساس الذى تركز عليه الحكومة
فى ترويج سياستها وتنفيذ أوامرها وإظهار سلطانها فهم منها
بمنزلة اليد من الجسم

وإن كانوا غير هؤلاء من الرجال الفنيين كالمعلمين

والأطباء والمهندسين ومن إليهم ، كانت لهم حرية القول والتعبير عما يحول بخاطرهم من الأفكار ، بشرط ألا تتعارض هذه الحرية مع العمل المسند إليهم

ويجب على أى حال ألا تخرج حرية القول بالموظف أو بغير الموظف عن حد احترام الهيئة الحاكمة وأشخاص رؤسائها وطاعتهم . وقد وضعت عقوبات خاصة لكل من يجرس بالقول أو الكتابة على كراهية الحكومة أو الطعن في نظمها المختلفة

وينبغى مراعاة ما أباحه القانون من كل نقد لأعمال الحكومة وجواز مناقشة خططها واقتراح إدخال تعديلات على نظمها بشرط أن يكون ذلك كله بالطرق المشروعة والأساليب الدالة بوضوح على حسن النية وتوفرها في كل ما يبيده الناقدون

ويلحق بحرية القول حرية استعمال اللغات في كل ما يصدر عن الإنسان من قول أو كتابة ، ولا مانع يمنع

الفرد من استعمال أى لغة يريد فى مخاطبة السلطات العامة وغيرها مادام هو وحده المتحمل لنتيجة ما قد يحدث من خطأ فى نقل ما يريد التعبير عنه إلى اللغة التى يفهمها المخاطب أو التى اتخذت لغة رسمية للدولة ، فكثيراً ما تتخذ كل دولة لغة خاصة تعتبرها لغة رسمية فى التخاطب مع أفرادها وما تصدره محاكمها من الأحكام

على أن المحاكم المختلطة فى مصر تكاد لا تستعمل اللغة العربية التى هى لغة البلاد الرسمية ، وإنما تصدر أحكامها باللغة الفرنسية ، كما أنها تميز استعمال اللغتين الإيطالية والإنجليزية فيما يدور من مرافعات أو بعض أعمال ترتبط بأصحاب تلك اللغات

ولقد يكاد يكون هناك إجماع على اعتبار اللغة الفرنسية لغة مخاطب بين الدول الكبيرة الهامة فى العالم . وكفلت الدساتير حرية استعمال أى لغة كما كفلها الدستور المصرى فنص فى المادة ١٦ على أنه « لا يسوغ تقييد حرية أحد

في استعمال أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية
أو في الأمور الدينية أو في الصحف والطبوعات أيًا كان
نوعها والاجتماعات العامة ،

حرية الاجتماع : الاجتماع وسيلة من وسائل تبادل
الآراء ومناقشة الأفكار المختلفة في كل ما يعم للأفراد
في مسائلهم العامة أو الخاصة ، وهو الطريق السريع لتمحيص
الآراء وتقرير الأصلح منها ، فهو إذن مفيد للأمة
وللحكومة . أما للأمة فلا أنه يمكنها من إبداء رغائبها في
أمور الدولة . وأما للحكومة فلا أنه يتيح لها الفرصة لتقف
على آراء الأمة وتعرف ما تشكو منه طبقات الدولة

وهذه الاجتماعات غير محظورة في ذاتها ما دامت
لأمر لم يحرمه القانون ، وما دام المجتمعون لا يحملون سلاحا ،
ولا هم مجتمعون في الطرق والميادين العامة ، ومع هذا
فينبغي إخطار السلطة الإدارية حتى تبث بعض رجالها
محافظة على النظام والأمن العام والوقوف على كل ما يجري
في هذه الاجتماعات

ومن ذلك أباح القانون لرجال الإدارة أن تشتت وتفرض كل اجتماع يعقده الناس في الطرق أو الميادين العامة خشية العبث والأخلال بالنظام والأمن العام، واتقلاب هذا الاجتماع إلى مظاهرة تعطل سير الأعمال وتعرقل مصالح الناس، فكثيراً ما يتدخل الرعاع وسط القاءين بهذه الاجتماعات ويخرجونها عن غرضها المقصود منها

ويلحق بحرية الاجتماع هذه حرية تكوين الجمعيات بشرط ألا يكون من أغراضها ما يخالف النظام الاجتماعي، أو ما يدعو إلى الأخلال بالأمن العام، أو يثير عواطف الشعب على الحكومة

وقد نصت الدساتير المختلفة على حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات مع تقييدها بقوانين تقنن لذلك خاصة، وحذا حذوها الدستور المصري فنص في المادة (٢٠) على أن « المصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً. وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم،

ولا حاجة بهم إلى إشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون ، كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى ، وفى المادة (٢١) على أن «المصريين حق تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون »

حرية النشر والصحافة : وتقضى بحق الفرد فى أن ينشر أفكاره وآراءه بالكتب أو المجلات أو الصحف السيارة أو النشرات أو الأعلانات أو غير ذلك كالرسم والتصوير وما إليهما . ففى تمتع الأفراد بهذه الحرية عدم إمعان الحكومة فى الظلم والاستبداد

وقد كانت الحكومات فيما مضى تحاول دون التمتع بهذا الحق على الوجه الذى ينبغى ، ولكن ظهر أن ذلك الضغط من جانب الحكومات الذى كان يقصده تعطيل نشر أفكار المفكرين ، وخنق حرية إبداء الآراء ، وعدم إباحة نقد أعمال الحكومة العامة لم ينتج إلا انفجارا

فى الشعور العام لم تقو الحكومات على إطفاء ثورته، فأباحت الدساتير المختلفة لكل شخص حرته التامة فى القول والكتابة ونشر الآراء بواسطة الطباعة وغيرها، وتركت للقانون وحده تحديد مسئولية الفرد فى الأحوال التى يسبب فيها استعمال هذه الحرية

وأهم وسيلة للنشر هى الصحف السيارة (الجرائد)؛ فهى المنبر العام يعلم الناس منها أعمال السلطة العامة وتقدم مالا يلائم صالح الأمة وإظهار ما تبديه الحكومة من عسف وما تقوم به من ظلم وماتأتية من استبداد، كما يعلمون منها آراء مواطنيهم فى المسائل العامة ومقترحاتهم فى شؤونهم الاقتصادية والسياسية وغيرها؛ وإذن فهمة الصحافة كبيرة ومهنتها مهنة دقيقة، فهى ترشد الجمهور وتنير الرأى العام وتظهر حقائق الأمور ناصعة. فواجب الصحافى إذن ألا يضرب على النخمة التى يطرب لها الجمهور ولو كانت مخالفة لحقيقة الواقع، وألا يندفع اندفاعاً أعمى فى تيار الرأى العام

« فكثيراً ما شوهد أن الهوى وحده الغضب قد يفعلان
في العامة أكثر مما تعمله الحكمة والمصلحة »

لذلك جاء في الدستور المصري في المادة (١٥) أن « الصحافة
حرة في حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة ،
وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري
محظور كذلك إلا إذا كان ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي »
صرية الدين والعقيدة : العقيدة هي رأى الفرد الذي

يقر عليه قراره فيعده صواباً ويعتبره حقاً ، سواء وافق
الحقيقة أو خالف الواقع المعقول ؛ فالعقيدة إذن أمر حسي
كالفكر لا سلطان لأحد عليه لأنها من الأمور المتعلقة
بذات الإنسان وشخصه يتصرف فيها كيف يشاء ، وإنما
يكون هذا السلطان على ما يأتيه الإنسان من الشعائر
الدينية وغيرها تنفيذاً لعقيدته وإطاعة لأمرها

ولقد كانت العقيدة الدينية وآثارها (القيام بالشعائر
الدينية) في العصور الماضية مقيدة تقييداً كبيراً حتى لم

يكن يسمح للأفراد باعتناق المذاهب الدينية التي تخالف ما كان يعتنقه رجال حكومتهم . فقديمًا كان الحكام يستمدون سلطتهم ونفوذهم من الدين ويعتبرون أنفسهم حماة . ولقد أهرقت دماء كثيرة وأصيب أبرياء عديدون في أنفسهم وأولادهم وأموالهم بسبب معتقداتهم الدينية وغيرها، فلا يزال عالق بالآذهان الولايات التي قامت بها محاكم التفتيش في أوروبا، والمذابح التي حدثت في الحروب الصليبية، كما لا يزال يحفظ التاريخ ما أصاب الفيلسوف الإيطالي « برونو » حين أحرقه قومه بسبب معتقداته ، ومالحق الحكيم سقراط حين أرغمه قومه على تجرع السم الزعاف جزاء نه على معتقداته . ولا ننسى أن غاليليو الإيطالي الفلكي كان على وشك أن يحرقه أهله لمجرد إعلانه أن الأرض تدور . وكم قاسى اليهود في بلاد روسيا ، وكم قاسى البروتستانت في فرنسا ، وكم ذبح منهم في اليوم المشهود يوم « القديس پارتولوميو » فكان الأحرار أهون ما يحكم به على رجال العلم

والدين والفلسفة ؛ فكم من عالم وكاتب وفيلسوف لم تنشر مؤلفاتهم في أيام حياتهم مخافة أن يساقوا إلى النار أحياء

ولم تخل مملكة ولم يسلم عصر في القرون الماضية من الفتن والدسائس التي سببتها الاختلافات الدينية والتي كانت تثيرها على الدوام واستمرت إلى أن هبت ريح الحرية التي أرسلتها الثورة الفرنسية ، فقضت على هذه الولايات ، وأباحت لكل فرد مطلق الحرية في رأيه الديني ومعتقداته المالية من غير أن يكون لأحد سلطان عليه ، وجعلت له تمام الحرية في أن يكون مسلماً أو مسيحياً أو يهودياً أو وثانياً أولاً دينياً دون أن تتعرض له السلطة القائمة ، بشرط ألا يترتب على استعماله هذه الحرية والقيام بفرائضه الدينية أى إخلال بالنظام العام أو مساس بالأداب الاجتماعية أو تعدى على أحد أو تعطيل الغير عن القيام بما يعتقدون من دين أو ملة أو التشهير أو السخرية من معتقدات الناس

ثم جاءت الدساتير المختلفة فحتمت على الحكومات

احترام الحرية الدينية والمحافظة عليها وألزمها جانب الحيدة التامة في جميع الاختلافات المذهبية والمناقشات الدينية التي تحدث بين الأفراد، فأصبح كل فرد حرًا في أن يدين بالدين الذي يراه ، سواء وافق دين دولته الرسمي أو خالفه . ونحنا الدستور المصري نحو الدساتير الأخرى فاحترم الحرية الدينية ، وقدم حرية المعتقدات فنص في المادتين (١٢ و ١٣) على أن « حرية الاعتقاد مطلقة » وأن « الدولة تحمي حرية اقيام بشعائر الأديان والمقائد طبقاً للعادات المرعية في الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب »

حرية التعليم : الغاية من التعليم والتربية هي الوصول بالتنوع الأنساني إلى كل كمال ممكن ، ولما كان من أهم ما نعى به الحكومات الوصول بأفرادها إلى الرقي والسعادة اللذين لا يكونان إلا بالتعليم والتهديب ، تولت الحكومات في

الأزمان السالفة أمر التعليم ، واحتفظت لنفسها بحق نشره ولم تبح لغيرها ذلك سيما وأن الأفراد في تلك الأزمان لم تنهض من نفسها لتتولى شئون التعليم ، ثم عهدت الحكومات إلى رجال الدين في الغالب بأمر التعليم فقاموا به واستعدوا يقومون حتى هبت الثورة الفرنسية وأطلقت العنان للفكر الأنساني ، وأعلنت حقوق الإنسان ، فجاهد مفكروا هذا الوقت في وجوب حرية التعليم والتعلم ، وجعلها في منزلة غيرها من الحريات التي كانت نتيجة الثورة الفرنسية ، واحترمها الفلاسفة وكرسوا حياتهم في سبيل نصرتها ، فنصت عايتها بعض الدساتير منها دستور فرنسا لسنة ١٧٩٥ حيث جاء فيه ما يأتي « للأهالي الحق في انشاء دور خصوصية للتعليم وتأسيس جمعيات حرة يتصدد منها تتبع الرقي العمى في الآداب والفنون » على أن بعض زعماء النهضة الفرنسية كان يرى أن لا تعرض الحكومة مطلقاً لأمر التعليم بل تتركه حراً يشتغل به من يريد على أى شكل يختار ، وغير

هؤلاء منهم يرون أن التعليم يجب أن تتولاه الحكومة
فتنشئ المدارس وتعين المدرسين لها وتضع البرامج الدراسية
بنفسها ، ثم أتى قوم آخرون كانوا وسطاً في الرأي
وأشاروا بأن الحكومة ينبغي أن تشترك مع الأفراد في
أمر التعليم حتى تتنافس الأفراد معها في فتح المدارس وما
يدرس فيها من مواد التعليم المختلفة التي تنمى مع مصالح
الدولة ونوافق أمزجة السكان ، وهؤلاء هم أقرب الناس إلى
الصواب لأن الحكومة هي المسئولة عن المستوى الأدبي
للأفراد كما أنها هي المسئولة عن حالتهم المادية ، فحق لها أن
تشرف على التعليم الذى هو الوسيلة لوصول الأفراد إلى
المنزلة الأدبية والمادية اللائقة بهم ، فتسن الحكومة القوانين
واللوائح المتعلقة بالتعليم بشرط ألا تتعرض فوق ذلك
لحرية الأفراد والجماعات في مزاوله التعليم ماداموا حائزين
المؤهلات العلمية ومتكلمين بالأخلاق الشريفة التي يجب
توافرها فيمن يقيم نفسه في مناصب التعليم

على أن في مصر لا يمكن ترك التعليم حراً من غير قيد لأن عدد المربين لا يزال قليلاً ، ولأن التعليم نفسه لا يزال معتبراً عند سواد الأمة طريقاً للوصول إلى الوظائف العامة ، والحكومة المصرية قل أن تعين في وظائفها من لا يحمل شهادتها الدراسية ، ولأن ترك التعليم حراً مهذاً كثير ممن لم يتذوقوا طعم التربية ولم يتكلموا بالآخلاق الفاضلة أن يتخذوا هذه المهنة الشريفة ، مهنة التعليم والتهديب ، أداة كسب وتجارة ، فاندمجوا في سلك القائمين بأمر التربية والتعليم ، فلا بد والحالة كما وصفنا أن تتدخل الحكومة تدخلاً جدياً فلا تبيح للأفراد أن يتولوا أمر التعليم إلا إذا توفرت فيهم شروط الكفاءات العلمية والأخلاقية ، كما أنه يجب أن تهيم على أماكن التعليم نفسها فتراعى فيها الشروط الصحية حفظاً لحياة المتعلمين وصحتهم ، فإذا كثر عدد المتعلمين والمربين الأكفاء وجب على الحكومة أن تترك التعليم حراً فتنافس الهيئات المختلفة التي تقوم به في تحسينه وجعله موافقاً لحاجات البلاد

ومن أجل هذا نصّ في الدستور المصرى فى المادتين (١٧ و ١٨) منه على أن «التعليم حر مالم يخل بالنظام أو ينافى الآداب» وأن «تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون» ثم حتم الدستور المصرى على الحكومة أن يكون «التعليم الأولى إلزامياً للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني فى المكاتب العامة» (مادة ١٩)

حرية العمل : وتقضى أن يكون للانسان مطلق الحرية فى إختيار نوع العمل الذى يرى نفسه قادراً على القيام به أو نفسه ميالة إليه رغبة فيه وكذلك فى بيع ما ينتجه عن طريق حرفة ، بشرط ألا يكون فى عمله إفساد للأخلاق أو ما ينافى الآداب أو ما يخل بالنظام والأمن العام . وقد فرضت القوانين المصرية على من يحترف ببعض المهن كالطب والمحاماة والصيدلة وغيرها مؤهلات خاصة تدل عليها ما نالوه من الأجازات العلمية المختلفة ، ذلك لأن عمل هؤلاء يتناول الجمهور ومصلحته فمن الخطر أن يباشر هذه المهن

من لم يكن على علم تام بأصولها . ويوجب القانون أيضا على
من يريد الاتجار ببعض الأصناف الممنوع الاتجار بها
كالخدرات أو الأشياء التي احتكرتها الحكومة كالبارود
مثلا أن يحصل على ترخيص خاص بذلك من الحكومة ،
كما أنه لا يجوز فتح محلات مقلقة الراحة أو مضرة بالصحة
إلا بعد ترخيص بها من الحكومة وذلك بقصد المحافظة
على الصحة والراحة والأمن

وقد رأت الحكومات أيضا أن تسن قوانين خاصة
الغرض منها تشجيع المؤلفين والمخترعين الذين يقومون بما
يعود على العالم بالسعادة والرفاهية فحفظت لهم حق استغلال
مجهوداتهم وما بذلوه من مال وراحة في سبيل الوصول إلى
غاية خاصة أو مخترع مفيد ، وحثهم من أن يستغل الغير
مؤلفاتهم أو أن يقلد مخترعاتهم التي يسجلونها لدى الجمعيات
العلمية أو الحكومة حتى لا ينازعهم فيها منازع يدعى انفسه
حق تأليفها أو اختراعها . فيقوم المؤلف بطبع ونشر كتبه

دون أن يخشى التعدي عليه وكذلك يستغل المخترع الذى سجل واحتكر اختراعه من غير أن يجرأ فرد آخر أن يقلده أو يحاكيه، فقد فرصت القوانين جزاءات على كل من يحاول ذلك . وأراد المشرع عند وضعه هذه القوانين أن يحمي المؤلفين والمخترعين والمبتكرين من أن يقتطف غيرهم ثمار مجهوداتهم ، ليزداد النشاط الفكرى فيجنى العالم ما يزيد في رفاهيته وإسعاده .

حرية التشكى والتظلم : وتقتضى بأن يكون لكل فرد

حق التظلم لمجالس النواب أو هيئات الحكومة من أى عمل خالف القانون أو نافي الحرية الشخصية أو كان فيه اضطهاد أو أُلحق به ضرراً ؛ كما تبيح له هذه الحرية حق إبداء أى رغبة تتعلق بمصالح البلاد كاقتراح وضع قانون أو لائحة أو نظام يعود على الدولة بالفائدة والنفع . وتقرير الحرية فى استعمال حق التشكى والتظلم وسيلة كبرى من وسائل مراقبة الحكومة

وكيفية التشكى لمجالس النواب أن يقدم المتظلم ظلامته كتابة موقعاً عليها باسمه بشكل واضح ومبيناً فيها عنوانه، فيحال هذا التظلم بمجرد وصوله على لجنة مخصوصة اختصاصها دراسة كل ظلامة أو شكوى ترفع إلى المجلس . وهذه اللجنة تقرر فى كل شكوى أحد الأمور الثلاثة الآتية :

(١) إما عرضها على المجلس ليرى رأيه فيها بعدمناقشتها، وذلك إذا كانت تتضمن أمراً خطيراً يستلزم اطلاع النواب عليه

(٢) وإما إحالتها على الوزارة المختصة ، وتطلب منها الجواب عليها فى ظرف محدود

(٣) وإما إهمالها إهمالاً تاماً إذا كانت من المسائل الشخصية التى من حق المحاكم النظر فيها

وكثيراً ما تؤدى الصحافة الحرة فى البلاد الدستورية هذا الحق فترجى الأفراد مؤنة رفع ظلاماتهم وشكاياتهم وذلك بنشرها كل ما ترى فيه مساساً بحقوق الأفراد أو إهمالاً فى المصالح العامة للدولة

ونص الدستور المصرى فى المادة (٢٢) على أن
 « لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض
 لهم من الشئون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما
 مخاطبة السلطات باسم الجامعات فلا تكون إلا للهيئات
 النظامية والأشخاص المعنوية »

الحقوق السياسية

الحقوق السياسية هى تلك الحقوق التى تتعلق باشتراك
 كل فرد من الأمة فى إدارة شئون الحكومة وسلطانها
 فهى تحدد سلطة الأفراد فى الإدارة العامة . ويتمتع بها
 الوطنى فى أرض بلاده ولا يستمتع بها خارجها إذ هى حقوق
 محلية صرفة تزول بالانتقال من الوطن لحق الانتخاب وحق
 التوظيف وحق العضوية فى المجالس النيابية . وهى قاصرة
 على رعايا الدولة فلا يتمتع بها أجنبى كما أنه لا يجوز للفرد أن
 يتنازل عنها لآخر أو ينيبه عنه فى مباشرتها

ويجب أن تتوفر شروط فى كل من يريد التمتع بحقوقه

السياسية، وعليه أن يثبت توفرها فيه قبل تمتعه بهذه الحقوق وإلا حرم من التمتع بها

وقد يينا عند الكلام على سلطة الأمة أن الحكومات بدأت استبدادية وأن سلطة الحاكم لم يكن يحدها أى سلطان آخر، وكان لابد للملك عند الحاجة إلى المال أو العزم على القتال من أن يجمعوا القادرين على دفع المال أو حمل السلاح ليخبروهم بالقرار الملكى ، وبتوالى الأيام صار اجتماع هؤلاء للتشاور فى الأمور، ثم أخذت قوة الأمة تنزايد وقوة الملك تضمحل حتى صار الأمر كله للأمة وصارت الحقوق السياسية التى اكتسبها الأفراد أساساً لحرينهم

والحقوق السياسية تعتبر واجبات على الأفراد كما أنها حقوق لهم لأن فى عدم التمتع بها واستعمالها ضرراً على الأمة وتمطيلاً لأُمور الدولة

ومن أهم الحقوق السياسية (١) حق الانتخاب
(٢) حق التوظيف فى وظائف الحكومة (٣) حق اشتراك

الفرد في تقرير الضرائب (٤) حق الشخص في مناقشة
الأحوال التي تؤدي فيها الخدمة العسكرية

من الانتخاب : ويقضى هذا الحق باشتراك الأفراد في

أعمال السلطة العامة وفي انتخاب الأفراد الذين يباشرونها
ولا بد من توفر شروط فيمن يكون له حق الاشتراك
وفيمن يكون له حق انتخاب أفراد السلطة العامة

من التوظيف : ويقضى بأن يعهد للفرد بالوظائف العامة

مدنية كانت أو عسكرية ، أو بعبارة أخرى أن يعهد إليه
بجزء من سلطان الدولة متى توفرت في الفرد الكفاية
والشروط اللازمة للقيام بذلك الجزء

من الاشتراك في تقرير الضرائب : ومعنى هذا أنه

لا يجوز للحكومة أن تفرض ضريبة ما بمجرد رغبتها في
ذلك فهي مقيدة بالقانون ، وللأفراد حق مناقشتها قبل تقرير
الضريبة ، وإلا جاز لهم حق التظلم إلى الهيئة القضائية لدفع
ما قد يصيبهم من الحيف الذي ينجم عن تنفيذ هذه الضريبة

وقد جاء في المادة (١٣٤) من الدستور المصرى أنه
« لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغائها إلا بقانون
ولا يجوز تكليف الأهالى بتأدية شىء من الأموال أو
الرسوم إلا فى حدود القانون » وراعى الدستور أيضاً المساواة
فى تأدية الضريبة فنص فى المادة (١٣٥) على أنه « لا يجوز
إعفاء أحد من أداء الضرائب فى غير الأحوال المبينة
فى القانون »

من مناقشة الاموال التى تؤدى فيها الخدمة العسكرية :

ومعنى ذلك أنه ليس للحكومة أن تفرض الخدمة العسكرية
على الافراد إلا فى حدود القانون . وبموجب هذا الحق
أتيح لكل فرد مناقشة الحكومة قبل إقرار القانون وذلك
بواسطة نواب الأمة

ونص الدستور المصرى فى المادتين (١٤٦ ، ١٤٧) على أن
« قوات الجيش تقرر بقانون » وأن « يبين القانون طريقة تكوين
الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات »

على أن النظام في مصر منع بعض الطبقات وفئة من الموظفين وحفظت السلطة العامة عن أن يتمتعوا ببعض حقوقهم السياسية فنص الدستور في المادة (٩٣) على أنه « يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ ، ولا يجوز انتخابهم بأحد المجلسين »

وجاء في المادة (١٢) أنه « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى »^(١)

ومنع قانون الانتخاب أفراد وحدات الجيش والبوليس من التمتع بحقوقهم في الانتخاب ما داموا

(١) المادة (٧١) من قانون الانتخاب « لا يجمع بين تولى الوظائف العامة وعضوية أى المجلسين والمقصود في هذا الحكم بالتولين للوظائف العامة هم . (١) كل الموظفين والمستخدمين الذين تصرف مرتباتهم من ميزانية الحكومة ويدخل فيها الميزانيات الخاصة (٢) كل موظفي وزارة الاوقاف ومستخدميها (٣) العمدة »

تحت السلاح^(١) كما أنه قيد الموظفين العموميين بقيود تمنعهم من استعمال حقهم في الانتخاب ماداموا يباشرون أعمالهم ، وذلك حرصاً على المصلحة العامة ودفعاً لاستعمال نفوذهم في الوصول إلى مراكز النيابة^(٢)

(١) مادة (٦) من قانون الانتخاب « حق الانتخاب للضباط وصف الضباط والجنود في الجيش والبحرية الذين ليسوا في الاستيداع أو في إجازة حرة ، ووقوف ماداموا تحت السلاح . ويجرى حكم هذه القاعدة على الضباط والجنود في البوليس ، أو مصلحة خفر السواحل أو أية هيئة ذات نظام عسكري »

(٢) مادة (٣٤) من قانون الانتخاب « لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاضعة كما لا يجوز أن يرشح أحداً ، ويستثنى من ذلك المدد »

الباب السادس

واجبات الأفراد

مهمة الحكومة حماية الفرد من الاعتداء على حريته
 المشروعة والعمل على زيادة رفاهيته بالقيام بما لا نستطيع
 الأفراد مباشرة من الأعمال العامة وكذلك المحافظة على
 سلامة أراضي الوطن من مدام خارجي والعمل على إيجاد
 شخصية معنوية قوية للدولة في نظر الدول الأجنبية .
 ولا يمكن للحكومة أن تقوم بهذه الواجبات إلا إذا قام
 كل فرد من أفراد الأمة بنصيبه في تكاليف الدولة واستعمل
 حقوقه على الوجه الأكمل وأعان الحكومة على حفظ
 واستتباب الأمن ونشر الطمأنينة . وكان عوننا لها عند
 الاغارة على الدولة من الخارج ولا يكون إلا إذا تدرب
 على الخدمة العسكرية وقام بها ليصير عدة مجهزة وقت
 الحاجة .

فن واجبات الأفراد القيام بدفع الضرائب والأشتراك
في الانتخابات وتأدية الخدمة العسكرية والتعليم وإطاعة
القوانين والمساعدة على تطبيقها إستتباباً للأمن وحفظاً
للنظام وإخلاصاً للمصلحة العامة

دفع الضرائب: الضرائب هي دخل الحكومة الذي تنفق
منه على الأعمال العامة لمصلحة الأفراد كحفر الترع والمصارف
وإنشاء القناطر ومد السكك الحديدية وتشديد المعاهد العلمية
المختلفة وإعداد الجيوش وإقامة المعامل وإنشاء المحاكم وكل
ما يؤدي إلى حفظ النظام والعناية بالصحة وما يمنع شر الغير
من الخارج وما يعود على الأهالي بنفع أو فائدة؛ ولا يمكن
للحكومة أن تقوم بهذا كله إلا إذا اشترك كل الأفراد
بنصيبهم في هذه النفقات حتى تستطيع الحكومة القيام
بواجباتها خير قيام فأداء الضريبة واجب محتوم القيام به وإلا
صنعت المصلحة العامة وفسدت شئون الدولة وانهدأ كبر
ركن من أركانها

الاشتراك في الانتخاب : الانتخاب عام يشترك فيه كل فرد رشيد عاقل من أبناء الأمة لم تصدر في حقه أحكام تشين الشرف وتلوث السمعة ، وهو الطريق الأسد الذي يكفل للأفراد الاشتراك في إدارة شؤون دولتهم ، ولذلك كان الاشتراك في الانتخاب واجبا من أهم الواجبات الوطنية إذ يثبت في الفرد روح الاهتمام بالمسائل العامة فيزيده في تربيته السياسية . ومن أجل هذا عده بعض الدول واجبا محتوم الأداء يعاقب قانونها كل من أهمل في تأديته والقيام به ، لأنها ترى أن الغرض من الانتخاب هو الوقوف على آراء الأمة ورغباتها ولا يتيسر هذا لتلك الدول لو تركت الأفراد أحرارا في أداء هذا الواجب الوطني ، ومن هذه الدول بلجيكا وأسبانيا . أما سويسرا فقد صدق مجلس نوابها سنة ١٩٢٢ على أن يكون الاشتراك في الانتخاب إجباريا وقد رأت أسبانيا أن تعاقب كل من يتهاون في أداء هذا الواجب بالتشهير به فينشر اسمه كمقصر مع زيادة الضرائب

عليه بمعدل ٢٪ عما هو مقرر ونقص مرتبه بمعدل ١٪ .
متى كان من الموظفين العموميين فإذا لم يرتدع وتكررمته
الأهمال في أداء هذا الواجب حرمته من وظائف الدولة
وإنما ذهب أسبانيا وغيرها هذا المذهب لأنها
اعتبرت أن الانتخاب وظيفة عامة ومفروض أن صاحب
الوظيفة ملزم بالقيام بها وأدائها ، والأهمال في القيام
بوظيفة الانتخاب يسبب ضياع المصلحة العامة ويجعل تمثيل
الأحزاب والهيئات السياسية غير مطابق للواقع
على أن الدول الأخرى لم تر هذا المذهب بل عدت
الانتخاب واجبا وطنيا وتركت للناس الحرية في أدائه
ارتكائا على أن الوطن وصالحه يطالبان الأفراد بالقيام به
وعدم التقصير فيه وهو ما يتفق تمام الاتفاق مع رأى الذين
يقولون إن خضوع الفرد للحكومة مبنى على إرادته واختياره
وهو رأى جاءت به التعاليم الأساسية التي قامت عليها
التورة الفرنسية

ومما يمكن من اختلاف الدول في ماهية هذا الواجب واعتبارها اياه ومما يمكن من عدم نص قانوننا المصرى على اعتبار الانتخاب واجبا قانونيا فإن الوطن يطالب كل مصرى عاقل لم تصدر في حقه أحكام مذرية بشرفه بأداء هذا الواجب فلا يتأخر عن القيام به واختيار من يرى فيه الكفاءة والأخلاص والذمة ليؤدي النيابة حق الأداء غير نازل عن مصلحة الوطن إرضاء لشهوته الحزبية أو جريا وراء مصلحته الشخصية

اطاعة القوانين : القانون هو الكفيل في كل أمة باتباع

كل فرد حدوده وعدم سلوكه سبيل الهوى وإلزام كل بعمله فهو يحفظ المجتمع ويقيد الأفراد ويسبغ عليهم حرية واسعة النطاق تخففه ضرر بليغ بالأمة في كل شؤونها، وكل إنسان مكلف بأطاعة القانون وحمايته وتنفيذه؛ ولا يكون طاعة القوانين إلا إذا أخلص كل فرد إخلاصاً تاماً لوطنه ومصلحته فلا يعتدى على حقوق الغير ولا يرتكب جرماً نهى عنه

القانون وبذلك تسود الطمأنينة وتتاح الضمائر وتصان الحقوق فلا يُعَبَثُ بها ، ومعنى حماية القانون أن لا يساعد الفرد آخرين على خرق القانون وارتكاب الجرائم وإضاعة الحقوق بأن يساعد مجرماً في ارتكاب جريمة أوفى خفائها كأن يشهد زوراً أو يكتم شهادة مثلاً فيمكنه من الفرار من وجه القضاء : قال تعالى « وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ » أما تنفيذ القانون فهو الامتثال لأمره والرضا بقضائه والقبول لحكمه عن رضا واقتناع وبهذا يسود النظام وينتشر السلام وتحجم السعادة على الأفراد جميعاً

نأية الحرم العسكرية : من وظيفة الحكومة المحافظة على كيان الدولة وممتلكاتها ولا تستطيع ذلك إلا إذا كان لها قوة قادرة تتمكن بها من رد غارات المغيرين وصد تيار مطامع الطامعين من أولئك الذين بنوا سياسة بلادهم على الفتح والغزو وسلب حرية الأمم الضعيفة وانتهاك

حرماتها واستقلال بلادها وسلب ثروتها . حيال هذا لا بد لكل دولة من جيش عامل تجمعهم من رجالها القادرين على حمل السلاح وتمده بضباط وقواد قد أعدتهم لهذا الجيش حتى تكون في مأمن من شر هذه الأخطار كلها . فأداء الخدمة العسكرية فرض مقدس يجب القيام به عند بلوغ السن الخاصة وتوفر الشروط الصحية والأوصاف الجثمانية التي ينص عليها قانون الخدمة العسكرية

التعليم : التعليم في كل أمة مصباحها الذي به تسترشد في طريقها إلى الرقي والمدنية ، وهو ركن من أركانها تعتمد عليه في تشييد مجدها وسمعتها وهو الوسيلة إلى ترقية الأخلاق وتهذيب النفوس وتجميلها بالمكارم والفضائل ولذلك تقوم الدول المختلفة بنشره وتساعد القائمين به رغبة منها في الوصول بالأمة إلى المجد والسؤدد حتى تعرف الأفراد واجباتهم فيؤدونها وحقوقهم فلا يهملونها أو يتهاونون فيها وحتى يكونوا عوناً لها في رفع مكانتها أدياً ومادياً وحربياً

بين الدول الأخرى ، لذلك نجد أكثر الأمم الناهضة
تحرص الحرص كله على التعليم وأمره فجعلت الأولى منه
إلزامياً وبالحجاني لتزيل أسباب الجهل وتمحو الأمية التي تعوق
الأفراد عن العناية بأمرهم وأمر دولتهم سواء في أعمالهم
الخاصة أو العامة

لذلك وجب على الأفراد أن يتعلموا وأن يعلموا أبناءهم
ذكوراً وإناثاً حتى تربي الأمة تربية صحيحة تؤهلها للوصول
إلى المكانة اللائقة بها بين الأمم

وسنعود إلى الكلام على هذه الواجبات مفصلاً كل
في حينه على أننا وإن أفردنا نبذاً خاصة عن هذه الواجبات
المتقدمة فقد أسلفنا فيما سبق شيئاً عن الواجبات الوطنية
عند الكلام على الوطنية والوطن

الباب السابع

السلطات العامة — سلطة التشريع — سلطة التنفيذ —
سلطة القضاء

السلطات العامة : سلطة الدولة هي سلطانها ونفوذها
الليذان لأحد لها على جميع السكان مع مراعاة الاحتفاظ بما
للأشخاص من الحقوق والحريات ، والليذان بهما تمنع الدولة
أى سلطة أخرى من التدخل فى شؤونها الخاصة أو العامة
ليكون لها الرأى الأعلى فتستطيع أن تنفذ أوامرها على
القائنين بلادها بلا تمييز ولا تخصيص

ويختلف سلطان الدولة بحسب شكل حكومتها فأن
كانت استبدادية كان الحاكم الأعلى هو صاحب السلطان
فيها ، وإن كانت الدولة دستورية تمثل السلطان فى هيئات
مختلفة .

ولقد كانت الدول فى العصور الماضية استبدادية وكان

رئيس الحكومة فيها يجمع في يده كل سلطان الدولة فكان هو رئيس الجيش وقائده كما كان هو المشرع ويده التنفيذ وهو القاضى منه تصدر الأحكام وإليه تنتهى كل الأمور غير أنه حين كثرت أعمال الحكومات وتنوعت مشاغلها وتعددت المسائل التى لم تجد بداً من التدخل فيها والقيام بها أصبح من اللازم أن يعهد بهذه الأعمال المتنوعة الى أفراد أو هيئات لهم صفات ومميزات خاصة وكفاءات معينة ثم اقتضى هذا الحال حين سادت الروح الدستورية توزيع أعمال الدولة التى تنحصر فى التشريع والتنفيذ والقضاء على سلطات ثلاثة: — السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية

السلطة التشريعية: هى أهم السلطات الثلاثة وتختص دون غيرها بوضع القوانين العامة وتقرير الضرائب ولها فوق هذا حق الاشراف على أعمال السلطة التنفيذية فهى مصدر جميع القوانين التى تنفذها السلطة التنفيذية وتطبقها السلطة القضائية

السلطة التنفيذية : هي القوة التي تقوم بتنفيذ القوانين التي تضعها السلطة التشريعية كما تقوم بتنفيذ الأحكام التي تصدرها السلطة القضائية ، وكذلك تقوم بتنفيذ إرادة الدولة وتسمى عادة بالحكومة ، وهي التي تتكفل بأدارة الأمور العامة في الدولة على مقتضى القوانين التي سنّها السلطة التشريعية .

السلطة القضائية : هي الهيئة المختصة بتطبيق أحكام القانون ، وإقامة العدل بين الناس ، وأخذ حق المظلوم ممن ظلمه ، والفصل في المنازعات التي تقع بين الأفراد وبعضهم أو بينهم وبين الحكومة ، وتوقيع العقاب على كل من خالف القانون

الفصل بين السلطات : من الثابت أن السلطات الثلاثة المتقدمة إذا اجتمعت في هيئة أو يد شخص واحد أساء استعمالها وأصبح في وسعه أن يقضى على كل مافي الدولة بحسب أهوائه وأغراضه فيستعين على ما يريد بسن القوانين

واللوائح باعتبار أنه المشرع كما أنه يستطيع أن يوقع العقاب على كل من يقف في سبيله باعتبار أن السلطة القضائية في يده

ولكى يتمتع كل شخص بالحرية والطماً نبنة ويأمن على نفسه وماله وولده من كل اعتداء وجب ألا تجتمع السلطات الثلاثة في يد أو هيئة واحدة إذ في اجتماعها قضاء على الحرية وعسف بالنظام وتلاعب بالقانون واستبداد في كل أمور الدولة وفي فصلها الضمان كله لحرية الأفراد وتنظيم أعمال الدولة

فإذا اجتمعت السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية في هيئة واحدة ضاعت حرية الأفراد وانعدمت إذ يخشى أن تصدر هذه الهيئة قوانين جائرة تنفذها بشكل استبدادي كذلك إذا اجتمعت السلطة التشريعية مع السلطة القضائية في يد واحدة كانت القوانين غير ثابتة وما وجد هناك ما يحول دون استبداد المشرع في تطبيق القوانين

فيختلف تصرفه وتطبيقه للقانون في القضايا المماثلة تبعاً
لأهوائه ويحلل اليوم ما حرمه بالأمس

وإذا اجتمعت السلطة التنفيذية والقضائية في يد واحدة
ضيق على الأفراد في حرياتهم ومعاملاتهم إذ قد يستعمل
القاضي وسائل القهر والعسف في تنفيذ أحكام القانون كما
أن الأفراد لا تجرأ على مخالفة السلطة التنفيذية أو مقاضاتها
لأن الأمر موكول إليها في فصل النزاع ولا يمكن أن
يكون الخصم والحكم واحداً

وليس المقصود من فصل السلطات الثلاثة استقلال
كل واحدة عن الأخرى استقلالاً تاماً إذ لا بد من تساند
هذه السلطات بعضها إلى بعض وقيام كل واحدة منها
بمعيدها في إدارة الدولة وإلا لما اتبعت السلطة التنفيذية
والسلطة القضائية ما تضعه السلطة التشريعية من القوانين
ولا ستلزم الحال أن يكون تعيين أعضاء هذه السلطات
المختلفة بطريق الانتخاب العام حتى لا يكون لأحداها

نفوذ في تعيين رجال السلطتين الأخرتين ولا ستلزم الحال أيضاً عدم مسئولية السلطة التنفيذية في أعمالها أمام السلطة التشريعية والقضائية

ولقد ذهب الناس في القرن الثامن عشر مذاهب شتى حين ظهرت نظرية « مونتسكيو » عن فصل السلطات واختلفت الحكومات في تطبيقها فذهبت فرنسا مثلاً إلى أنه لا يصح للسلطة القضائية (المحاكم) أن تنظر في الدعاوى التي تقام على موظفي الحكومة فيما يرتكبونه من الآثام أثناء تأدية وظائفهم إلا بتصريح من الجهة الرئيسية التابعين لها ، وهو أمر مخالف للمساواة أمام القانون التي ضمنها الدساتير ، ذلك لأن معناها تمييز طبقة أمام القانون عن طبقة أخرى ، ولكن هذا لم يطل إذ ثار الناس ضد هذا النظام الذي يعرض الأفراد إلى استبداد الموظف وسوء استعماله لوظيفته فانهى الأمر بآلغاء هذا النظام ومعاملة الموظفين فيما يقع منهم معاملة سائر الأفراد ، ومع هذا فالسلطات متميزة إلى حد ما

فأن رئيس الجمهورية المعتبر رئيس السلطة التنفيذية تنتخبه السلطة التشريعية ، والوزارة عندم تمثل حزب الأقلية في مجلس النواب

ونرى أن السلطات في إنجلترا ممزجة إلا فيما يختص باستقلال القضاة فهم غير قابلين للعزل من وظائفهم ويولون المناصب طول حياتهم ، والوزارة تنتخب عادة من أعضاء حزب الأقلية في البرلمان وتضع مشروعات القوانين التي تراها وترفعها الى البرلمان للموافقة عليها واستصدار الأمر الملكي بها ثم تقوم بتنفيذها في الدولة كلها

من هذا نرى أن السلطات متساندة ولو اقتضى الحال فصلها لدرجة معينة ولا بد من وجود التضامن بينها فأن ذلك ضرورى لنظام الأعمال وتوحيد المقاصد وسيظهر هذا التساند جلياً حين نعرض للكلام على أعمال هذه السلطات واختصاص كل منها

ولما كان الدستور هو الذى يقرر السلطات الثلاثة

المتقدمة ويحدد وظيفة كل منها ويوضح كيفية تكوينها
لا نجد بداً من الكلام على الدساتير المختلفة وكيف وضعت
فالدستور إما أن يكون وليد جمعية وطنية وإما أن
يكون تعاقداً بين الحاكم وأفراد الأمة وإما أن يكون
منحة من الحاكم الأعلى

الدستور الذى تضعه جمعية وطنية هو الذى يسمى
عقب الثورات المختلفة فتجتمع الأحزاب والطوائف وتكون
من بين أعضائها ومن بين الناهيين فى الأمة جمعية أساسية
غرضها وضع نظام عام يشمل القواعد العامة لنظام الدولة
التي ترى صلاحيتها أكثر من غيرها، ويطلق على هؤلاء
النفر اسم جمعية وطنية ويعبر عنها القانون عادة بالسلطة
المنشئة لأنها هى التى أنشأت النظام وأوجدت الدستور
الذى قسم السلطات بين الهيئات الثلاثة .

وهذه الجمعية الوطنية بعد فراغها من عمل الدستور
لا تجتمع مطلقاً فإيس من حقها أن تقوم كهيئة بالتشريع

أو القضاء أو التنفيذ حتى لا تستبد بالأمم فتبدل وتغير
في الدستور حسب أهوائها، وهذا ما سار عليه الحال في
فرنسا مثلاً

دستور نتيجة التعاقد بين الأمم والحاكم : تولى بعض
الحكام أمور دولتهم وأخذ في يده كل سلطان للدولة ولكن
لسوء تصرفه وضعفه أساء استعمال هذا السلطان ولم يتدبر
في الأمر ولم ينظر إلى العواقب فأضاع ممتلكات الدولة
وألحق بشعبه أضراراً مادية كما ألحق به عاراً من وراء غزو
الغير لبلادها ، فأوغرت هذه الأمور صدر الشعب ولم
يتحمل البقاء على هذا الحال وشجعهم ضعف الحاكم فثار
الناس على صاحب السلطان وطالبوه بوجوب إشراكهم إلى
حد مامعه في الحكم ، ولأنهم لم يأمنوا جانبه كتبوا وثيقة
بما نالوا من حقوق وأرغموه على توقيعها والعمل بموجبها ،
وما زالوا يستكثرون من هذه الحقوق ويدونونها ويتوسعون
في تفسير بنودها وموادها حتى وصلوا أخيراً إلى دستور

منظم ذى أساس متين ، وأحسن مثل نضربه لهذا دستور
إنجلترا فأن الملك «جون» حين أضع أملك الأتجائز فى
« نورمانديا » وغيرها سنة ١٢١٤ م وحين أنس فيه الشعب
الأتجائزى ضعفاً إشتد سخطه فنار الأشراف سنة ١٢١٥
وضموا إليهم رجال الدين وسكان مدينة لندن وغيرهم
وأرغموا الملك «جون» على إقرار العهد الأعظم الذى يعرفه
التاريخ باسم « ماجنا كارتا » وهو عبارة عن اتفاق بين الشعب
والملك مكون من (٦٣) مادة ضمنت حقوق الأشراف
وحقوق الشعب والكنيسة وما زال الشعب الأتجائزى
يكتسب من هذه الحقوق ويزيد فيها بتوالى الأيام وتعاقب
الملوك حتى نال أكبر قسط فى الحكم النيابى وأصبح من
حق البرلمان تعديل وتغيير مواد الدستور

الدستور الذى يمنحه الحاكم الأعلى للدولة هو مجموعة
القوانين الأساسية التى يعتبرها هو وسيلة لخير أمتة وتفضى
الى سعادتها وارتقاها لتتمكن من السير فى طريق الحياة الحرة

المطلقة والتي يراها مناسبة لأنها ض شعبة إلى المنزلة التي يؤهلها لها ذ كاؤه واستعداده ، وتتفق مع روحه القومية ، وصفاته ومميزاته التاريخية

ويستعين الحاكم الأعلى في وضع هذا الدستور ببعض الأفراد النابهين من الحكومة والأمة ويكلفهم وضع مشروع للدستور إذا ما وافق رغباته أصدر أمره به فيصبح قانوناً نظامياً واجب الطاعة والتنفيذ

وقد سارت مصر في دستورها الحالي على هذا النحو عقب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي أعلنت إنجلترا فيه إلغاء حمايتها على مصر واعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة ، وإنا لمفردون الباب الآتي للكلام على مجمل تاريخ النظام النيابي في مصر

الباب الثامن

مجل تاريخ الحكم النيابي في مصر في عهد الأسرة العلوية
عهد محمد علي باشا: بعد أن استتب الأمر في مصر
للمنفور له محمد علي باشا مؤسس الأسرة العلوية الكريمة
وجه عنايته لأصلاح نظام الحكم في البلاد وجعله على أساس
متين يتمشى مع حالة الرقي التي كان ينشدها للبلاد فأمر
بتشكيل مجلس يجمع مأموري الأقاليم المصرية ومشايخ البلاد
وسراة مصر وعلمائها وأطلق عليه «مجلس المشورة» للتشاور
في كافة أمور الدولة، فما كان ليقرّ أمراً إلا بعد عرضه على
هذا المجلس، وكان عدد أعضائه أربعين؛ واجتمع لأول مرة
في قصر إبراهيم باشا بن محمد علي باشا الكبير في عصر اليوم
الثالث من شهر ربيع الأول سنة ١٢٤٥ هـ

ولعل هذا النظام الذي اتبعه محمد علي في تكوين هذا
المجلس وإنشائه قد اقتبسه من نظام حكم الفرنسيين مصر

بعد أن دخلها « نابليون » سنة ١٧٩٨ م فأنا نعلم أن
« بوناپرت » قد حكم البلاد المصرية بمساعدة مجلس يشبه
هذا الذى كونه محمد على باشا

وقد برهنت مصر أنها انتفعت بهذا النظام انتفاعاً
ظهرت آثاره فى كل مرافق الحياة فانتشر التعليم وتقدمت
التجارة ونالت الصناعة حظاً وافراً اذ استغنت البلاد عن
استيراد حاجاتها من أوروبا، كذلك كان حال الزراعة فنظمت
أعمال الري وبنيت القناطر كما نظم الجيش الذى استطاع به
محمد على أن يقوم بفتوحاته العظيمة المشهورة ويحمد
الثورات الكثيرة

عهد الخديوى اسماعيل : لم يكن لمصر بدمن أن تسير
إلى الأمام ، شأنها فى ذلك شأن الدول الأخرى وخاصة عند
ما جلس على عرشها إسماعيل فإنه لم يشأ أن يرى الدول تنهض
فى حين تبقى مصر حيث هى ، فتقدم من نفسه الى الأمة
بنظام يشبه النظم الأوروبية إلى حد ما ، ففتح الأمة المصرية

مجلساً نيائياً سماه «مجلس شورى النواب» يكون من نيف وسبعين عضواً ينتخبهم مشايخ البلاد والاعيان لمدة ٣ سنوات وينعقد المجلس شهرين في السنة، وأصدر به أمره الكريم في أواخر سنة ١٨٦٦ م واجتمع هذا المجلس لأول مرة في غرة يناير سنة ١٨٦٧ وافتتحه الخديوى بنفسه بخطاب جاء فيه مانصه « كثيراً ما كان يخطر ببالى إيجاد مجلس شورى النواب لأن من القضايا المسلم بها والتي لا يُنكر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعى والرعية كما هو مرعى فى أكثر الجهات . ويكفينا كون الشارع حث بقوله تعالى (وشاورهم فى الأمر) وبقوله تعالى (وأمرهم شورى بينهم) فلذلك استنسبت افتتاح هذا المجلس »

ولقد شكل الخديوى بجانب مجلس شورى النواب مجلساً للنظار برئاسة نوبار باشا وأصدر له أمراً كريماً قرر فيه مبدأ مسئولية النظار بقوله فى هذا الأمر « إني

من الآن أريد أن أحكم بواسطة مجلس النظار ، ويجب أن يكون أعضاء المجلس كلهم متحدين متضامين وهي نقطة جوهرية ، وبهذا تقرر أن يكون الحكم في مجلس النظار بأغلبية الآراء ، وأن يكون تعيين الخديوى لكبار موظفي الحكومة برأى هذا المجلس وبذلك صار « حاكما دستوريا بتمام المعنى المراد من الدستور ، فلا يتعرض لوزرائه فيما يدبرون ، ولا يأذن بفرض ضرائب جديدة إلا بعد الوقوف على إرادة الشعب عملا بالنظام النيابى الذى اختاره لها والذى وجد الأمة مستعدة للعمل به والسير على مقتضاه »

على أن الخديوى أضاف إلى هذا المظهر الاستقلالى ما قد حصل عليه من الامتيازات من قبل الباب العالى « الدولة العثمانية » صاحبة الولاية على مصر وقتئذ ، والى كان من ورائها توسيع نطاق الشكل الاستقلالى للبلاد ، فأنها أعطت لمصر حق إبرام المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية ، كما أعطتها حق اقتراض ما تشاء من الديون

وحق زيادة الجيش المصرى إلى أى حد تربيده بدون استئذان
دار الخلافة

والحق « أن حكم إسماعيل كان مملوءاً بمظاهر الشعور
الوطنى ، ذلك الشعور الذى كان يبلغ أشده كلما رأى افتيات
الأجانب على سلطة الخديوى » وأن هذا الشعور الذى
ملأ جوانح الشعب اضطر نوبار باشا رئيس النظار فى وقت
من الأوقات إلى الاستقالة إذعاناً لرغبة الشعب ، كما أنه
اضطر البرنس توفيق « الخديوى توفيق » حين كان رئيساً
لمجلس النظار إلى تقديم استقالته عند ما قام علماء البلاد
وأعيانها ووجوهها وطبقاتها المختلفة وموظفوها يطالبون
بإخراج الناظرين الأجانبين^(١) من صفوف النظار ، لأنه
كان قد عرض على مجلسهم أن يوافق على تأجيل دفع قسط
من أقساط الدين المصرى ، فرفع الأهالى إلى الخديوى

(١) كان مجلس النظار فى ذلك العهد يضم بين أعضائه ناظرين
أجانبين أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى

عرائضهم التي قالوا فيها : إن الأمة تعترض على إعلان الأفلاس الذي يشير به السير (دفرس ولسون) وتطلب تشكيل وزارة مصرية بجهة تكون مسئولة عن أعمالها أمام مجلس النواب » وقد قال شريف باشا في هذا الصدد : « إن الأمة ترى أن الوزارة سارت على نهج يعد إهانة لنوابها ، لأن إعلان الأفلاس لا ينطبق على كرامة الأمة وشرفها ، وإن البلاد مستعدة للقيام بكل المطلوب منها وعسير على الخديوى أن يخالف رأى الأمة بعد أن أعربت عنه بكل هذا الأفصاح »

كذلك أرسل أعضاء مجلس النواب خطاباً إلى فناصل الدول أظهروا فيه أن النظار اعتدوا على حقوقهم وحقوق مجلسهم مرات متعددة ، وأتوا أعمالاً كلها ضارة بمصالح البلاد مغايرة لحقوق النواب

أمام هذا الأجماع من الأمة لم يجد الخديوى بداً من الوقوف عند إرادتها ، والعمل على رغبها ، فقبل استقالة

النظار، وكاف شريف باشا بتشكيل وزارة كل أعضائها من المصريين، وصدر الأمر بها في يوم ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ ومما جاء في هذا الأمر الكريم « إني بصفتي رئيس الحكومة، وبصفتي مصرياً أرى أن الواجب المقدس يقضى على أن أتبع رأى بلادى، وأن أعمل على تحقيق أمانها الشرعية، وإنه عملاً بالمريضة التى قدّمها الأهالى قد كلفت شريف باشا بتشكيل وزارة مؤلفة من عناصر مصرية صحيحة . . . وإنى سأُنشئ مجلساً تكون انتخاباته وحقوقه موافقة لحالة البلاد وأمانى الشعب، فعلى الوزارة أن تسن لائحة للانتخاب تشبه القوانين الجارية فى أوروبا، مع مراعاة أخلاق الأهالى وحاجاتهم . . . » بهذا التغيير خطت البلاد خطوة واسعة فى سبيل الحرية والاستقلال، بل ردّ للأمة نصيب موفوراً من كرامتها ومن حقها فى الحكم النيابى

ولا يفوتنا أن نذكر أن الروح النيابية كانت تملأ

فؤاد إسماعيل حتى أنه لم يغفل عن ذكرها والحرص على التمسك بها حين كان يودعه الجمهور وهو مغادر القطر المصرى فى ٣٠ يونيه سنة ١٨٧٩ فوجه الخطاب إلى ابنه توفيق باشا الذى كان قد تولى الحكم حديثاً وقال « لقد اقتضت إرادة سلطاننا المعظم (يريد الخليفة العثمانى) أن تكون يا أعز البنين خديوى مصر ، فأوصيك بأخوتك وسائر الآل برّاً ، واعلم أنى مسافر وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التى أخاف أن توجب لك الارتباك . على أنى واثق بحزمك وعزمك ، فاتبع رأى ذوى شورك وكن أسعد حالاً من أهلك »

عمر الخديوى توفيق : تولى الخديوى توفيق باشا الحكم فقدمت وزارة شريف باشا استقالتها جرياً على المؤلف فى مثل هذا الحال عند قيام ولى أمر جديد للدولة فقبلت استقالتها ثم أمر الخديوى شريف باشا بتكوينها وأرسل إلى الوزراء جميعاً منشوراً جاء فيه «... ولعلمى أن الحكومة

الخدوية يلزم أن تكون شورية، ونظارها مسئولين، فأني
أخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكاً لا أتحوّل عنه، فعلياً
تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها لكي يكون لها
الاقتدار في تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها
من الأمور المتعلقة بها...» وهو دليل على سير الروح
الدستورية في البلاد كلها وعلى رأسها أميرها

وكان من نتيجة الحركة التي قام بها أعضاء مجلس النواب
والعرائض التي قدمها العلماء وأهل الرأي في البلاد إلى
الخدوي اسماعيل، ومن التدخل الأجنبي في أعمال الحكومة
في أول عهد الخديوي توفيق أن صار الأهالي يشعرون
أكثر من ذي قبل بوجودهم ووجوب التخلص من هذه
الحالة التي كانوا فيها فقاموا هم والضباط الذين أضعفت وزارة
الحرية «رفق باشا» بحقوقهم بحركة أرادوا بها تغيير حال البلاد
عامة، فكونوا حزباً على رأسه أحمد عرابي باشا، من
أهم مقاصده إعلان مبادئ الحرية الدينية والسياسية

في البلاد، واعتبار سائر المصريين سواء أمام القانون وتشكيل مجلس نواب مصرى، وتحديد حقوق كل سلطة

ولكن البلاد أخذت تشمل مما كان يأتيه بعض النظار من التصرفات المجحفة بحقوق الأفراد، فثاروا على الحكومة، واشترك الجيش معهم وساروا إلى ميدان عابدين ورفضوا للخديوى مطالبهم التي تنحصر في (١) عزل النظار جميعاً (٢) تشكيل مجلس شورى النواب (٣) زيادة عدد الجيش، فأجاب الخديوى هذه المطالب وأجريت الانتخابات واجتمع مجلس شورى النواب لأول جلسة يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ثم إلى اجتماعاته وأصدر لوائح كلها في صالح البلاد، ولكنه أراد أن يناقش أبواب الميزانية بما فيها الديون فلم يرض بذلك شريف باشا رئيس النظار لأنه يجر إلى اضطراب في الشئون المالية، وضياع ثقة الدول الأجنبية صاحبة الدين

حدث بعد ذلك أن استقالت الوزارة، وتولت وزارة

أخرى واضطرب الحال وظن الأجانب سوءاً بمصر وانتهى الامر بتدخل انجلترا بعد احتلالها البلاد وألنى على أثر ذلك المجلس النيابي واستعاضته الحكومة بالمجالس الآتية (١) مجلس شورى الحكومة : وكان اختصاصه تحضير مشروعات القوانين والأوامر العالية واللوائح ، وقد استبدل بلجنة تسمى اللجنة الاستشارية التشريعية التى لاتزال باقية إلى اليوم

(٢) مجلس شورى القوانين : ووظيفته النظر فيما تسنه الحكومة من القوانين ، فلا يجوز إصدار قانون أو أمر يتضمن لائحة إدارية عامة إلا بعد عرضه على المجلس لأخذ رأيه فقط ، كما أن له أن ينظر فى ميزانية الحكومة وحسابها الختامى ، وللحكومة أن تعمل أو لاتعمل برأيه . وكان هذا المجلس مكوناً من ٣٠ عضواً منهم ١٤ تعينهم الحكومة بصفة دأمة و ١٦ ينتخبون من بين أعضاء مجالس المديريات

(٣) الجمعية العمومية : وأهم اختصاصها عدم جواز ربط

أموال جديدة ورسوم على منقولات أو عقار أو أطيان
أو عوائد شخصية في القطر إلا بعد عرضها عليها وإقرارها،
كما أنها تنظر في كل قرض تريده الحكومة وكذلك تنظر
في إنشاء الترع ومد السكك الحديدية وغيرها من المشروعات
التي ترى الحكومة عرضها عليها وأخذ رأيها فيها دون أن
تتقيد الحكومة به . وكانت هذه الجمعية تتألف من ٨٢
عضواً منهم ١٦ ينتخبون عن المديريات والمحافظات ثم
أعضاء مجلس شورى القوانين وهم ٣٠ كما قدمنا ثم النظر
وعدد ٦ في ذلك الوقت

(٤) مجالس المديريات: ومن حقها وفرض رسوم فوق العادة
لصرفها على المنافع العامة التي تستلزمها حالة المديرية الخاصة،
ولا تكون قراراتها نافذة إلا اذا صدقت الحكومة عليها

عمر الخديوى عباس الثانى : سار الشكل النيابى على

ما قدمنا في حكم الخديوى توفيق لمدة طويلة من حكم الخديوى
عباس الثانى، أى أن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

ومجالس المديريات استمرت تجتمع وتعمل إذ كان الغرض من إنشاء هذه المجالس تدريب الأمة المصرية على أن تحكم نفسها بنفسها طبقا لقواعد الحكم النيابي الحديث

ولقد ظهر ميل الأهالي ورغبتهم في الحكم الدستوري في ظروف عدة فأجتمعت الأمة كلها على طلب الدستور وقدمت العرائض المذيلة بالتوقيعات الى الخديوى بذلك على أن أعضاء الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين لم يكونوا بأقل رغبة في الحكم النيابي من بقية الأمة فقد طلبوا في مواطن عدة نصيبا كبيرا من الحكم الدستوري، كما اشتركوا مع الأهالي في تقديم العرائض بعد أن طالبوا ذلك من الحكومة بهيئتهم الرسمية وهم مجتمعون في دور انعقادهم لم تجد الحكومة بدا أمام إجماع الأمة من أن تتقدم الى البلاد بنوع آخر أوسع قابلا في الحكم الدستوري فألفت مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وأبدتها سنة ١٩١٣ بمجلس آخر أطلقت عليه اسم الجمعية التشريعية أعضاءها

٦٦ عضوا منتخباً عن المديريات والمحافظات و ١٧ عضوا
معينين من قبل الحكومة ثم النظر

وكان اختصاص هذه الجمعية تقرير الضرائب ونظر
الميزانية وحساب الحكومة الختامى وإبداء الرأى فى التشريع
كله ، كما أن لها حق تحضير مشروعات قوانين وإبداء
ما ترى من رغبات فى صالح البلاد وحق سؤال النظار ، كما أجاز
لها حق قبول الشكايات والظلامات التى تقدم لها من الأهالى
للنظر فيها والسؤال عنها

وكان رأى الجمعية فى الضرائب قطعياً أما فى غيرها
فاستشارياً ، على أن لها الحق فى مناقشة النظار فيما ترفضه
الحكومة من إقترحاتها الخاصة بمسائل التشريع

إلا أنه لم يستمر العمل بهذه الجمعية إلا سنة واحدة
ثم عطلت نظراً لقيام الحرب العالمية الكبرى الماضية سنة ١٩١٤
وحدث تغيير فى شكل الحكومة المصرية وتغيير الحاكم
الأعلى لها

عهد السلطان حسين : وقفت الحياة النيابية بسبب الحرب التي اضطرت إنجلترا إلى إعلان الحماية على مصر ونشر الأحكام العرفية في البلاد ، حفظا لمصالحها الحربية إذ ذاك

عهد محمد علي : بعد أن ألغت إنجلترا حمايتها على مصر بتصریح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، أمر جلالة مولانا الملك فؤاد حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا بتأليف ^(١) وزارة أهم

(١) وقد جاء بالأمر الملكي الكريم رقم ١٢ (أول مارس سنة ١٩٢٢) بتأليف وزارة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا ما يأتي « ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة لتلك يكون من أولها تعني به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام » فاطاع دولته هذا الأمر الكريم وقال في خطابه الذي رفعه لحضرة صاحب الجلالة الملك « ولذلك فإن الوزارة عملاً بأوامر عظمتكم ستأخذ في الحال في إعداد مشروع دستور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسي المقبل »

أعمالها تشكيل لجنة لوضع مشروع الدستور، وبالفعل تكونت هذه اللجنة وكان عدد أعضائها ثلاثين عضواً من الطبقات المختلفة في الأمة فوضعوا المشروع وقدموه للوزارة فرفعته إلى الأعتاب الملكية فأصدر أمره الكريم بعد بحثه وفحصه وإقراره، وكان هذا في ١٩ إبريل سنة ١٩٢٣ وعقب ذلك قامت الحكومة بوضع قانون للانتخاب ثم أجريت عملياته في ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ واجتمع المجلس النيابي المصري لأول جلسة في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وألقى حضرة صاحب الدولة سعد باشا زغلول رئيس الوزارة في ذلك الوقت خطبة العرش التي هي عبارة عن برنامج وزارته الذي تقدم به لنواب الأمة. ثم وقعت حادثة قتل سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام «السير لي ستاك باشا» فاستقالت الوزارة السعدية بعد أن تسلمت إنذار الحكومة الإنجليزية بمناسبة هذا الحادث، ثم انحل مجلس النواب وأجريت انتخابات أخرى

كانت نتيجتها أن انعقد المجلس في الصباح وصدر الأمر في المساء بحله . ثم رأت الحكومة أن تغير قانون الانتخاب فغيرته وأعلنته تمهيداً لأجراء انتخاب آخر على مقتضاه ، ولكن البلاد أجمعت على مقاطعته وعدم الاشتراك في عملية الانتخابات على موجبها حتى اضطرت الحكومة إلى محاكمة بعض العمد الذين رفضوا تسلم كشف الانتخاب فبرأهم القضاء . ثم اجتمع أغلب أعضاء مجلس الشيوخ وقرروا عدم الاعتراف بمجلس نواب ينتخب على حسب قانون الانتخاب المذكور ، وأعلنوا للأمة وجوب مقاطعة الانتخابات ما لم تعدل الحكومة عن اتباع هذا القانون الجديد إلى قانون أقره البرلمان ، وبلغوا أقراراتهم كلها إلى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزارة « زيور باشا » . ثم اجتمعت كلمة الأحزاب المختلفة في مصر على وجوب عقد مؤتمر وطني عام للنظر فيما آلت إليه الحياة الدستورية في البلاد وما حاطها من

الأخطار وقبيل إنعقاد هذا المؤتمر « يوم ١٩ فبراير
سنة ١٩٢٦ » أعلنت الحكومة عدولها عن إجراء
الانتخابات على حسب القانون الذى أصدرته حديثاً والرضا
بالرجوع إلى قانون سنة ١٩٢٤ الذى أقره البرلمان وهو
يقضى بأن يكون الانتخاب انتخاباً مباشراً، وسيأتى الكلام
عليه



الباب التاسع

السلطة التشريعية - البرلمان - تكوينه واختصاصه -
 حكمة اشتراك نواب الأمة مع الحكومة في التشريع
 - معنى القانون -

لم تكن الدول القديمة في حاجة إلى السلطة التشريعية لأنها كانت تستمد قوانينها من العرف الذي جرى عليه الشعب عصوراً طويلة ، وكانت تبشر وضع تلك القوانين السلطة التنفيذية ، أما الآن وقد ساد مبدأ النظام النيابي الذي يقضى باشتراك الأفراد في الحكم فقد ظهر أن السلطة التشريعية هي أم السلطات الثلاثة وأكبرها شأنًا لأنها مكونة من أشخاص كثيرين نالوا ثقة ناخبهم فانفردت بالتشريع وسن القوانين وفرض الضرائب ومراقبة السلطة التنفيذية ؛ ويطلق على هذه السلطة « البرلمان »

وقد يكون البرلمان عبارة عن مجلس واحد أو مجلسين

ينتخب أعضاء كل منهما بطريقة انتخاب خاصة تجعل إرادة الأمة وشعورها وميولها ممثلة في أحدهما كما تجعل الجدارة والكفاءة والخبرة ممثلة في الثاني، وبذلك لا يكون أحد المجلسين صورة تماثل المجلس الآخر، وقد أطلقوا على الأول المجلس الأدنى وهو مجلس النواب أو العموم كما أطلقوا على الثاني المجلس الأعلى أو مجلس الشيوخ أو الأعيان أو اللوردات

وقد كان نظام المجلس الفردى هو السائد عند مبدأ قيام الدول النيابية، ولكن أصبح الآن غير معمول به في أوروبا إلا في بلاد اليونان ولكسمبرج وبعض مقاطعات سويسرا وفي أمريكا في بعض ولايات كندا، وقد وجد نظام المجالس الفردية في القرن الثامن عشر بعض المدافعين حتى شبه بعضهم المجالس المزدوجة بعربة يجرها جوادان في اتجاهين متقابلين ورأى هؤلاء الأنصار والمدافعون أن اتباع نظام المجلس الفردى يضمن الوحدة فلا تتمدد الهيئات

وبذلك تسير أعمال الدولة سيراً طبيعياً بلا إبطاء نظراً لعدم وجود مجلسين يضيع وقت كبير في عرض تلك الأعمال عليهما والأخذ والرد بينهما فيما لو وقع خلف في الرأي ، وكذلك رأوا أن المجلس الواحد إنما يمثل إرادة الشعب ولا يجوز أن تعتمد إرادة الأمة بوجود مجلس آخر

على أنه بعد التجارب الكثيرة عدل معظم الدول عن نظام المجالس الفردية واتبعوا نظام المجالس المزدوجة لأنهم وجدوا أن الأول ينتهي غالباً إلى الاستبداد الذي قد يفوق استبداد الحاكم المطلق لأن شعوره بالمسؤولية يكون أقل من شعور الحاكم المستبد . أما نظام المجالس المزدوجة فهو ثمرة التطور والتاريخ ولذا أصبح متبعاً في أغلب الدول الدستورية الحالية لما يمتاز به من الأمور الآتية :-

(١) يساعد على دراسة القوانين والمسائل التي تعرض على البرلمان دراسة تامة وبناية وروية فتصدر انقوانين مستوفاة ناضجة ذلك لانه إذا أخطأ المجلس الأول أو تسرع

في وضع قانون أو جرى على أهواء حزب قام المجلس الثاني بأصلاح الخطأ ولطف من الحدة التي جرى عليها المجلس الأول في وضع تلك القوانين

(٢) يضمن الحرية ويمنع الاستبداد الذي قد تمنح إليه الهيئة التشريعية ذات المجلس الواحد التي غالباً ماتميل إلى الاعتداء على اختصاصات الهيئات الأخرى وخاصة الهيئة التنفيذية

(٣) يُمكن الدولة من وضع قواعد انتخابية تودى إلى تمثيل الطبقات المختلفة وخاصة الطبقة الأرستقراطية وأهل الكفايات العلمية وذوى الخبرة في الشئون العامة فمن الظلم أن تضحي مصالح الطبقة الأولى وتحرم البلاد ثمرة عقول الآخرين نظير إرضاء الجمهور بمجرد أنه هو الآخر عدداً. وقد ذهب «جون استيوارت ميل» إلى أنه يجب أن يكون بجانب المجلس الأول الذي يمثل الشعور العام مجلس آخر يمثل الجدارة والكفاءة المبنيتين على القيام بالأعمال العامة واكتساب

الخبرة من هذا الطريق لاحتوائه على الزعماء والمرشدين والعلماء والمريين الذين يسترشد بهم الشعب في طريق التقدم والرقى إذ أن الشعب غالباً لا يهتدى إلى اختيار أصحاب الكفاءات العالية فيتخطأ في الانتخاب العام لعجزهم عن مزاحمة غيرهم في ميادين الانتخاب أو لأنهم أقل نفوذاً بين الجمهور (٤) يجعل كلا من المجلسين يشعر بمراقبة المجلس الآخر إذ أن القوانين لا يمكن تنفيذها إلا إذا صادق عليها المجلسان

تكوين البرلمان : يتكون البرلمان عادة من أشخاص ينتخبون من بين أفراد الأمة ، وتختلف طريقة الانتخاب باختلاف البرلمان واختلاف البلاد ، فإن كان البرلمان مكوناً من مجلس واحد كان اختيار أعضائه بطريقة الانتخاب العام الذي يحدده قانون خاص هو قانون الانتخاب ، أما إذا كان البرلمان مكوناً من مجلسين وهو المتبع الآن في أكثر الأمم الدستورية فإن أعضاء المجلس الأدنى (النواب)

يختارون بطريق الانتخاب العام لمدة قصيرة ليكون في هذا ضمان لمراقبة الناخبين لأعمال النواب مراقبة ذات أثر، يضاف إلى هذا أن يكون عدد أعضائه كبيراً لانه يمثل الرأي العام فتتجلى فيه عواطف الشعب وميوله ، أما المجلس الأعلى (مجلس الشيوخ) فيمثل الصوايح الخاصة والطبقات الممتازة سواء في العلم أو الثروة أو الخبرة ، وأعضاؤه قليلو العدد بالنسبة لأعضاء مجلس النواب ووجودهم لمدة طويلة واختيارهم يختلف باختلاف البلاد ففي إنجلترا واسبانيا يتبعون طريق الوراثة في حين أن بعض الدول الأوربية كإيطاليا مثلاً يتبع طريقة التعيين في تكوين هذا المجلس ، على أن أكثر الدول الدستورية الآن تجمع بين طريقة الانتخاب العام وطريقة التعيين في تكوين مجلس الشيوخ فينتخب بعض الأعضاء من دوائر واسعة النطاق ثم تعين الحكومة عدداً معيناً من الأشخاص ، ولا بد من توافر صفات وشروط خاصة في العضو بأن يكون ميسور الحال مثلاً أو ممن خدموا دولتهم

خدمات عظيمة أو من الذين شغلوا مناصب هامة فيها وبهذا توسع المجال لمن يتمازون في السياسة أو العلم أو الخبرة ممن لم يتيسر لهم النجاح في الانتخابات العامة

والطريقة السائدة الآن في انتخاب أعضاء البرلمان هي الطريقة النسبية وذلك بتعيين نائب عن كل عدد محدود من السكان تقسم البلاد تبعاً له إلى دوائر فتكون البلاد كلها مقسمة إلى دوائر بقدر عدد أعضاء المجلس الأدنى ، على أن بعض الدول تجرى على نظام تقسيم البلاد إلى دوائر تخصص عدد نواب كل دائرة وقد اختلفت الأمم في النسبة التي تختار بموجبها النواب فجعلت بلجيكيةا نائباً عن كل ٤٠ ألف وفرنسا نائباً عن كل ١٠٠ ألف وهكذا تختلف النسبة التي تتبعها الدول ومهما تكن النسبة ومهما يكن تقسيم البلاد إلى دوائر فإن الانتخاب إما أن يكون على درجة واحدة أو درجتين ويعبر عنهما غالباً بالانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر الانتخاب المباشر عبارة عن أن ينتخب كل فرد تتوفر

فيه شروط خاصة مندوب أو مندوبي دائرته ، وفي حالة ما إذا كان للدائرة أكثر من مندوب واحد فيكون لكل ناخب فيها أصوات انتخابية بقدر عدد نواب هذه الدائرة . ويتبع الآن طريقة الانتخاب المباشر أكثر الأمم الدستورية لأنها تبعث في نفوس الأفراد الأقبال على الانتخاب فيشعرون بما لأبيهم من الأثر في تكوين هيئتهم التشريعية كما أن في اتباعها اقتصاداً في الوقت والمال وازدياد ثقة الناخبين بنوابهم وإيجاد صلة متينة بين الناخبين والنواب رغماً عن أن طبقة الناخبين الذين لا يقدرון الأمور العامة يسيئون استعمال حق الانتخاب

الانتخاب غير المباشر عبارة عن أن ينتخب الأفراد مندوبين ينوبون عنهم في انتخاب النواب « أعضاء الهيئة التشريعية » وكان يسير قديماً على هذا النظام أغلب الأمم الدستورية لا اعتقادها أنها تجعل أمر انتخاب النواب في أيدي مندوبين يكونون في الغالب أرق من عامة الشعب فيقدرون

المسئولية الملقاة عليهم ويختارون من يعتقدون فيهم الكفاءة
للتياية

ولكنها عدلت عنها إلى الطريقة المباشرة وبالأخص
عند ما نظمت الأحزاب السياسية في كل دولة لأنها وجدت
أن منتخبي أول درجة لا ينتخبون لكفاءتهم الشخصية
أولشعورهم بالمسؤولية والواجب الوطني وإنما ينتخبون لأنتمائهم
لأحزاب خاصة ولأن مرشح كل حزب يعلن قبل مباشرة
عملية الانتخاب فالأفراد ينتخبون مندوبيهم من الذين ينتمون
إلى حزب المرشح الذي يميلون إليه

الشروط التي يجب توفرها في الناخبين:— لما كان الناخبون
هم في الحقيقة أساس الانتخاب فقد أوجبت الدساتير المختلفة
شروطاً خاصة في كل ناخب وأتفق أغلبها على أن يكون
الناخب وطنياً بالغاً سنّاً خاصة ذكراً إلا في إنجلترا فأنها أعطت
للنساء حق الانتخاب، ولو أن حق الانتخاب هو حق
طبيعي ينبغي أن يتمتع به كل الأفراد إلا أن أغلب

الذساتير قيدت هذا الحق لفائدة المجموع وكانت هذه القيود في أول الأمر كثيرة حتى كان عدد الناخبين قليلا، أما الآن فقد فكت قيود كثيرة حتى كاد هذا الحق يكون عاما

الشروط التي يجب توفرها في النائب :— أجمعت الذساتير على ضرورة توفر شروط خاصة في الأفراد الذين يرشحون أنفسهم للنياية كما نصت على الموانع التي تمنعهم من حق التمتع بالنياية، أما الشروط فتتحدصر غالباً في الجنسية والسن والاقامة والثروة وغيرها في حين أن الموانع قد تكون في الجمع بين النياية ووظيفة عمومية أخرى أو صدور أحكام مذرية بالشرف إجراء الانتخاب : بعد تقسيم الدولة إلى دوائر تحضر كل دائرة كشوفاً بأسماء الناخبين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية ويراعى في هذه الكشوف محل إقامة الناخبين أو الجهة التي لهم بها مصالح وتعلن هذه الكشوف للجمهور لمدة معينة ليطلع عليها الأفراد حتى إذا وجدوا أسماء أهل

قيدها بإدروا بطلب قيدها ليكون لأصحابها حق الانتخاب
والأفراد الذين يرون في أنفسهم الكفاءة والقدرة على
القيام بأعباء النيابة والذين يرون حسن ظن ناخبي دائرتهم
بهم يرشحون أنفسهم ويعلنون ذلك للجمهور و يقيمون
الاجتماعات العديدة يخطبون الناس فيها بما يبعث في النفوس
الوثوق بهم فيقبل الناخبون على انتخابهم دون غيرهم من
مزاياهم

ويجرى الانتخاب العام في يوم وزمن وأمكنة تحددها
الحكومة بحسب القانون وتعلنها لجمهور الناخبين بعد أن
تقسم كل دائرة إلى عدة لجان تسهلا للعمل ومنعاً لازدحام
الناخبين في جهة واحدة فيذهب كل ناخب إلى اللجنة التي
سيعطى صوته أمامها لانتخاب المندوب (متى كان الانتخاب
من درجة واحدة) وتقرز الأصوات علانية عند انتهاء
الزمن المحدد وتعلن نتيجة الانتخاب للناس كافة

فان كان الانتخاب من درجتين كان هذا الأعلان

عن أسماء المندوبين الذين يحدد لهم يوم آخر يجتمعون فيه
أمام لجان أخرى لا انتخاب النواب وتفرز الأصوات وتعلن
النتيجة على مثال ما تقدم

أما الأصوات التي بمقتضاها ينال الفرد شرف النيابة
فيكون بالأغلبية المطلقة أو بالأغلبية النسبية

ويقصد بالأغلبية المطلقة أن يحوز النائب أكثر من
نصف عدد الناخبين أو المندوبين المقيدين في دائرته ولو
بصوت واحد ، مثال ذلك دائرة فيها ٤٠٠ ناخب أو مندوب
يجب أن ينال النائب عنها ٢٠١ من الأصوات على الأقل
ويقصد بالأغلبية النسبية أن ينال النائب أصواتاً
أكثر من غيره من الذين رشحوا أنفسهم معاً للنيابة عن
الدائرة بصرف النظر عن نسبة الأصوات التي نالها الفائز
إلى مجموع أصوات الناخبين أو المندوبين

هذا إذا كان الذين رشحوا أنفسهم عن دائرة واحدة
أكثر من واحد ، أما إذا لم يتقدم غير واحد فيصبح هو

النائب دون أن تجرى عملية الانتخاب في تلك الدائرة

امتنعاص البرلمان : للبرلمان أو المجلس النيابي ثلاث وظائف يقوم بها معاً غير أن سلطة كل مجلس تختلف باختلاف النظم الدستورية في الدول وهذه الوظائف هي : وضع القوانين ، مراقبة الحكومة (السلطة التنفيذية) ، إقرار الميزانية السنوية العامة للدولة مع مراقبة الشؤون المالية والاقتصادية الأخرى للبلاد

وضع القوانين :

القانون : هو مجموعة القواعد العامة التي يراعى في وضعها صالح الأمة فيتبعها الحكام والأفراد ، ويقوم بوضع القوانين في الأمم الدستورية المجالس النيابية ، وهي أهم خصائص تلك المجالس

والحكمة في وضع القوانين وسنها أن تكون حداً فاصلاً بين الأفراد فيما لهم من الحقوق والحرية فلا يعتدى قوى على ضعيف فيستتب الأمن ويسود النظام وتستقيم

الشئون الاجتماعية للدولة كما أنها تبين علاقة الافراد بالحكومة وتقرر ما عليهم من الواجبات التي ينبغي أداؤها وقد جرت المادة على أن الحكومة (السلطة

التنفيذية) هي التي تضع مشاريع القوانين لما لها من خبرة التي اكتسبتها من مباشرة إدارة الشئون العامة، ولأنها أعلم من غيرها بما تتطلبه حاجة البلاد وما تقتضيه نظمها وما تستلزمه مصالح أفرادها . ويقوم بتقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان رئيس الوزارة مشفوعاً بمذكرة موضحاً فيها وجه صلاحية المشروع وحاجة البلاد إليها

على أن لأعضاء البرلمان حق تقديم أى مشروع لقانون يرويه صالحاً للأمة وضرورياً للبلاد

ومشروع القانون الذي يقدم إلى البرلمان لا يأخذ شكله القانوني ولا يسرى مفعوله إلا إذا ناقشه البرلمان (كل مجلس على حده إذا كان مزدوجاً) وبمحتنصوصه مادة مادة وأقرّه ثم رفع بعد ذلك إلى رئيس الدولة الأعلى للتصديق عليه وإصداره

ومشروع الميزانية العامة ومشاريع القوانين الخاصة
بفرض ضريبة أو تعديلها أو إلغائها تقدم إلى مجلس النواب
أولاً ، أما غيرها من مشروعات القوانين الأخرى فيصح
تقديمها لأي مجلس قبل الآخر

مراقبة السلطة التنفيذية

لما كان البرلمان هو الممثل للأمة ووكيلها صار له حق
مراقبة الحكومة في أعمالها كلها ، وهذه المراقبة تتبين عادة
بسؤال الوزراء أو مناقشتهم في البرلمان . أما سؤال الوزراء
فهو أبسط أوجه المراقبة وكيفيته أن يعرض السؤال على
الوزير قبل طلب الأجابة عليه في المجلس دون مفاجأته به في
الجلسة . على أن البرلمانات اختلفت في مسألة إجابة الوزير على
ما يوجه إليه من أسئلة ودخول السائلين في مناقشة تلك الردود
فبعضها أباح للوزير أن يجيب أولاً يجيب كما أنها حرمت على
غير السائلين الدخول في المناقشة حين يجاب الوزير أو
الوزراء الموجهة إليهم الأسئلة وقيدت السائلين بعدم تجاوز
الرد على الأجابة

أما مناقشة الوزراء فهي أكبر مظهر تتجلى فيه مراقبة البرلمان لهم فأباحت الدساتير لمضو أو جملة أعضاء أن يطلبوا إلى المجلس فتح باب المناقشة في عمل من أعمال الوزارة أو سياستها العامة ، وليست المناقشة مجرد أخذ ورد بين وزير ونائب بل مناقشة عامة يشترك فيها جميع الأعضاء وتستمر حتى يقرر المجلس انتهاءها ويبدى ما يراه فيها إما بعدم التعرض للوزراء وإما بالتصويت على الثقة بالوزارة متى كان موضوع المناقشة يمس سياسة الدولة العامة أو تدير المال أو النفقات أو غير ذلك من المسائل ذات الخطر ، فإن كانت نتيجة التصويت عدم الثقة بالوزارة استقالت

وطريقة المناقشة هي أقوى ما ينبه الوزراء ويدفعهم إلى الحيلة والحذر واليقظة في أعمالهم كلها فيجتنبوا مواقع الخطأ ويتعدوا عن مواضع الزلل أو الأهمال

اعتماد الميزانية

تقدم الحكومة لمجلس النواب قبل أول كل سنة

مالية ينافعن دخل الدولة ونفقاتها في حاجات البلاد ومطالبها المختلفة ، وهذا البيان هو المعروف عادة بمشروع ميزانية الدولة ، فيتناقش المجلس في هذا المشروع بدقة وله أن يعدل ما يراه من أبوابها فيضيف أو ينقص منها بحسب ما يراه صالحا وموافقا لمراقب البلاد المالية والاقتصادية ثم يصادق على المشروع ويبعث به إلى مجلس الشيوخ الذي يقره عادة ثم يرفع بعد ذلك إلى رئيس الدولة الأعلى لاعتماده وإصداره والعمل بموجبه

ويقوم المجلس بعد ذلك في خلال السنة التي وضعت لها هذه الميزانية بمراقبة الحكومة في تنفيذ أبوابها ليطمئن على أن أموال الدولة قد أنفقت في وجوها المخصصة لها أما إذا وُجِدَتْ حالة فجائية تستدعي نفقات خاصة لم تدرج في الميزانية قدمت الحكومة إلى مجلس النواب مشروع قانون لفتح اعتماد خاص لهذه الحالة حتى إذا ما صدر به قانون اتبعته الوزارة

حكمته اشتراك نواب الأمة مع الحكومة في التشريع :

لما كانت الأمة مصدر كل سلطة وكانت الحكومة التي تباشر إدارة البلاد هي التي تشعر أكثر من غيرها بما يتطلبه النظام والأمن والأدارة من القوانين واللوائح والنظم وجب أن تتساند الأمة والحكومة في وضع القوانين ، ولما كان من المستحيل إشراك الأمة كلها مع الحكومة في وضعها لجأ الناس إلى النظم الدستورية التي بمقتضاها تكونت المجالس النيابية وجعلوا وضع القوانين والاشتراك مع الحكومة فيه من أخص ما تتميز به تلك المجالس .

والحكام لا يستطيعون أن يتصوروا مطالب الأمة ورغباتها مما اختلطوا بها ومما كان حيزهم للأصلاح وتقانيهم في الخدمة، وإنما يشعر بالحاجة صاحبها وليس أقدر على وضع القوانين التي تؤدي إلى الصالح العام من نواب الأمة الذين يمثلونها

والأمة إذا أبعدت عن هذا الاشتراك قاومت كل

قانون يضعه الحكام، لكنها لو اشتركت في وضعه رضخت له ورضيت به ونمت فيها روح الوطنية وانبعث فيها شعور يحملها على العمل والاهتمام بالصالح العام والاعتقاد بوجودها وقيمتها، وليدر يحمل على طاعة القوانين واحترامها وتنفيذها أكثر من أن يكون للناس يد في وضعها وصوت مسموع في تقريرها وإرادة نافذة في تكوينها، بخلاف ما لو كانت قد فرضت عليهم هذه القوانين فأنهم لا يجدون من أنفسهم ميلا إلى طاعتها ورغبة في تنفيذها وميلا إلى القيام بها والرضوخ لها

الباب العاشر

الدولة المصرية — البرلمان المصرى — مجلس النواب —
مجلس الشيوخ — طريق الانتخاب فى مصر

الدولة المصرية : اعترف الدستور المصرى فى المادة

الاولى منه بأن مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة
مُلكها لا يجزأ ولا ينزل عن شئ منه وحكومتها ملكية
وراثية وشكلها نيابى ، وذلك عقب إلغاء الحماية الانجليزية ؛
وقد أخذت مصر من ذلك الحين تعمل على تكوين شخصية
بارزة مستقلة لها بين الدول فنحها حضرة صاحب الجلالة
الملك فؤاد الدستور ثم اصدر قانون الوراثة وقانونا آخر حدد
فيه شكل العلم الأهل للدولة المصرية وهو عبارة عن ديباجة
مستطيلة خضراء يتوسطها هلال أبيض بداخله ثلاث
نجوم بيضاء يزداد على هذا الشكل سيفان متقاطعان فى الزاوية

الشمالية العليا لرجال الجيش المشاة (البيادة) ومدفعان متقاطعان
في نفس الزاوية للمدفع (الطوبجية) أو مرساة « هلب »
للبحرية

أما ونحن نكتب عن علم الدولة ولوائها فأنا نسجل بالفخار
والأ كبار النبذة الآتية التي ديجها براع حضرة صاحب الفضيلة
الأستاذ الجليل الشيخ عبد العزيز جاویش ، وإذا كتب
الناس في الوطن والوطنية فقولانا الأستاذ القدير خير من
يكتب وأقدر من يسطر في هذا الباب، فبلاؤه في ميدان
الوطنية معروف وجهاده في رفعة الدولة مسجل في أئدة
الناس، قال حفظه الله:—

« إن للوطنية الصادقة مظاهر وصوراً أجلاها الشعور
بالواجب الوطني الذي هو المبرر الوحيد لادعاء الوجود
القومي السياسي ، كما أن لها من الالوية رمزاً شاخصاً نشد
إلى فئاته النفوس الآتية ، وتراق في حمايته الدماء الزكية .
فما اللواء في الأمة إلا صفحة الشرف الجامعة لتاريخ مفاخرها

وباهر انتصاراتها ، ومعاني جدها وعظمتها

«لقد يكون اللواء رثًا باليًا ، ولكنه لا يزال مع ذلك
لغة الجيوش الحامية للوطن ، وترجمان تقاليدها ومبادئها
وأمانها ، فهو لذلك الرمز المحبوب الذي تحقق القلوب
خلفقانه ، وتهيم الأفتدة بجمال ألوانه ، وإنما يحمل الألوية في
الحروب من أفراد الأمة أثبتهم قدمًا ، وأغلظهم كبدًا ،
وأصبرهم على ما فيها من الأهوال

«ولكم أرانا التاريخ من حملة الألوية من تهاطلت عليه
سهام الناضحين ، فما أراعه مقامه في شباك من نبال ، ولا هاله
تكسر النصال على النصال ، كما أرانا من حماها من كان أصدق
عزمًا وأعظم بلاء كلما حى الوطيس ، وضلت الأحلام ،
وانخلعت القلوب ، وانقلب الناس من حوله رؤوسًا تتطاير
في الفضاء ، ودماء تسيل بالأودية ، وأشلاء تقسمها السيوف
الماضية ، والقذائف الجهنمية القاضية ، وهو في جوفها ثابت
كأنه قطب رحا يتطاير عن جنباتها ما تجرشه في دورتها
من الحبوب

« وليس من العيب ما اقتضته منذ القدم صناعة الحرب من اعتراض المحاربين لحمة الألوية في جيوش أعدائهم ، فإن لواء الأمة هو آية عزها ، وعقدة اتصالها ، وقطب وحدتها ، وملتقى مذاهبها ، وما هو بتلك الخرقه التي تعبت بها الرياح ، وتزين بها الدور في المواسم والأفراح ، ولهذا كان سقوط الألوية في الحروب مؤذناً بختامها ، وانحجار أصحابها ، ومن ثمة قضت صناعة الحروب أن يتخذ للألوية من الجند أقوام عزيمة وأبعدم عن الهزيمة »

البرلمان المصري : يتكون البرلمان المصري من مجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ (٧٣ دستور) ويشترك جلالة الملك مع هذين في تولى السلطة التشريعية (٢٤ دستور) وليس معنى هذا أن يشترك جلالة الملك في مناقشة القوانين التي يراد إصدارها بل يقصد بهذا الاشتراك حق اقتراح القوانين ثم التصديق عليها وإصدارها

مجلس النواب : يشكل مجلس النواب الآن من

أعضاء ينتخبون بطريق الاقتراع العام بموجب قانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الذى يقضى بحمل الانتخاب من درجة واحدة وبانتخاب نائب عن كل دائرة من الدوائر التى تقسم إليها البلاد

شروط العضوية : يشترط فى عضو مجلس النواب أن يكون مصرياً بالفاً من العمر ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل ومدرجاً اسمه بأحد جداول الانتخاب محسناً للقراءة والكتابة وألا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين فى الأجازة الحرة وأن يكون قد رشح نفسه للانتخاب ودفع لخزانة الحكومة عند الترشيح ١٥٠ جنيهاً مصرياً تخصص للأعمال الخيرية بدائرة انتخابه إذا عدل عن الترشيح أو لم يحز فى الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التى أعطيت ، ويخفض هذا المبلغ إلى النصف بالنسبة لمرشحي مركز الدر أو الجهات التابعة الآن لمصلحة أقسام الحدود

أما أمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها فلا ينتخبون نوابا
(مادة ٣١ انتخاب)

ومدة العضوية لمجلس النواب خمس سنين
وينتخب هذا المجلس رئيسه ووكيله في أول كل دور
عادي من أدوار انعقاده ، ويجوز إعادة انتخاب الرئيس أو
الوكيلين

مجلس الشيوخ : يتألف مجلس الشيوخ من أعضاء
ينتخبون بطريق الاقتراع العام على درجة واحدة بحسب
قانون الانتخاب السالف الذكر ومن أعضاء يعينهم الملك ،
أى أن ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ منتخبون وخمسيهم
معينون (مادة ٧٤ دستور)

شروط العضوية : ويشترط في عضو مجلس الشيوخ
سواء كان منتخبا أو معينا أن يكون مصريا تبلغ سنه على
الأقل أربعين سنة ميلادية كاملة ، ومدرجا اسمه بأحد جداول
الانتخاب ، محسنا للقراءة والكتابة ، وأن يكون المنتخب

قد رشح نفسه للانتخاب ودفع للخزينة نفس المبلغ الذى
تقدم فى الكلام على شروط العضوية فى مجلس النواب
وبنفس القيود الميينة

كذلك يشترط أن يكون عضو مجلس الشيوخ، معيناً
أو منتخباً، من إحدى الطبقات الآتية

(١) الوزراء — الممثلين السياسيين — رؤساء مجالس
النواب — وكلاء الوزارات — رؤساء ومستشارى محكمة
الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها —
النواب العموميين — نقباء المحامين — موظفى الحكومة
ممن هم فى درجة مدير عام أو درجة أعلى منها سواء فى كل
ذلك الحاليون والسابقون

(٢) أمراء الأسرة المالكة ونبلائها (بطريق التعيين
لا الانتخاب) كبار العلماء والرؤساء الروحيين — الضباط
المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً — أعضاء مجالس النواب
الذين قضوا مدتين فى النيابة — الملاك الذين يؤدون ضريبة

للحكومة لا تقل عن ١٥٠ جنيهًا مصريًا في العام — المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ١٥٠٠ جنيه مصرى وهذا كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نص الدستور أو قانون الانتخاب عايتها

وتنقص الضريبة والدخل السنوى إلى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية أسوان

ومدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنين ويتجدد انتخاب نصف الشيوخ المنتخبين واختيار نصف المعينين كل خمس سنوات ، ومن انتهت مدته يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه

ورئيس هذا المجلس يعينه الملك ، أما وكيلاه فينتخبهما المجلس ، وقيام الرئيس والوكيلين لمدة سنتين مع جواز إعادة إقامتهم . وحكمة حصر أعضاء مجلس الشيوخ فى الطبقات المذكورة آنفاً ، وهى التى تنحصر فيها أصحاب المصالح

الكبيرة في البلاد سواء كانت مادية أو أدبية، تخفيف الحدة التي قد يندفع إليها أعضاء مجلس النواب في التشريع بعاطفة وقتية خاصة، وكذلك الحكمة في تعيين خمسي أعضائه ضمان لتمثيل الكفايات العلمية أو الفنية التي كثيراً ما يتخطاها الانتخاب العام

مقروء وواميات أعضاء البرلمان : كفل الدستور

المصري كما كفلت الدساتير المختلفة لأعضاء البرلمان بمجرد انتخابهم أو تعيينهم حقوقاً الغرض منها إحاطتهم بما يضمن سلامتهم من التأثير عليهم وعدم تكليف أحدهم القيام بأي أمر على سبيل الأثرام سواء من قبل الناخبين أو السلطة التي عينته وذلك لا اعتباره بمجرد ثبوت نيابته نائباً عن الأمة كلها فلا سلطة لأحد عليه في عمله النيابي إلا ما يوجبه إليه ضميره ويمليه عليه وجدانه وشعوره بالمصلحة العامة

وكفل الدستور المصري أيضاً للنواب حريتهم فلا تجوز مؤاخذتهم بما يبدون من الأفكار والآراء كما

لا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو منهم ولا القبض عليه أثناء دور انعقاد البرلمان إلا بأذن المجلس التابع له العضو وذلك فيما عدا حالة التلبس بجناية

كذلك لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع له بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس

ولما كان يتكبد الأعضاء فى القيام بأعمال النيابة بعض المشاق ويُشغلون عن بعض مصالحهم الخاصة أجرى الدستور عليهم مكافأة مالية يقدرها البرلمان سداً لبعض هذه النفقات وتعويضاً عن هذه المصالح

وقد أوجب القانون أن يحلف أعضاء مجلس النواب والشيوخ على أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور وقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق، ونأدية اليمين تكون فى كل مجلس علناً بقاعة جلساته

كذلك حتم الدستور عدم الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس النواب كما حظر الجمع بين عضوية

أحد المجلسين والمناصب الحكومية عدا الوزراء فإن الجمع بين عضوية أحد المجلسين ومنصب الوزراء من مقتضيات النظم النيابية

ولا يمنح أعضاء البرلمان رتباً أو نياشين مدة عضويتهم ماعدا الأعضاء الذين يتقلدون المناصب الحكومية التي لا تتنافى مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية

ويجب أن لا يتدخل النائب في أعمال الموظفين العموميين بما له من حق الاشراف على أعمال الحكومة بل يترك لهم حرية التصرف في أعمالهم مسئولون عنها، أما إذا أمر ونهى اختل النظام وضاعت المسئولية

طريقة انتخاب أعضاء البرلمان : نص قانون الانتخاب على

أن يكون لكل مدينة أو قرية تابعة لمديرية جدول انتخاب دائم تحرره من صورتين لجنة مؤلفة من العمدة أو من يقوم مقامه رئيساً ، ومن المأذون وأحد الأعيان عضوين ، أما

في القاهرة والاسكندرية وبورسعيد فتكون اللجنة مؤلفة من مأمور كل قسم أو من ينوب عنه رئيساً ومن اثنين من الأعيان، وتشمل هذه الجداول أسماء الناخبين الذين تتوفر فيهم شروط الانتخاب وألقابهم وصناعاتهم وأسنانهم ومحال سكنهم ثم تعرض هذه الكشوف سنوياً في أول يناير وتبقى معروضة للجمهور خمسة عشر يوماً. ولكل شخص الحق في طلب إدراج اسمه إذا أهمل إدراجه كما أن لكل من أدرج اسمه أن يطلب إدراج اسم شخص آخر أهمل قيده وذلك في مدة تنتهي باليوم الأخير من شهر يناير من كل سنة وعلى هذه اللجان أن تراجع في شهر ديسمبر من كل سنة جداول الانتخاب وتضيف إليها من أصبح متوفراً فيه شروط الانتخاب، وتحذف أسماء المتوفين أو الذين فقدوا مؤهلات الانتخاب

وليس لأحد أن يدرج اسمه في هذه الجداول حق الاشتراك في الانتخاب، أما أولئك الذين لهم حق الانتخاب

فتمطى لكل شهادة موضحاً فيها اسمه وسنه ومحل توطنه
ورقم وتاريخ قيده بالجدول

وكل مديرية تنتخب عضواً لمجلس النواب عن ستين
ألفاً من أبنائها المدرجة أسماؤهم بكشوف الانتخاب أو بقية
لا تنقص عن ثلاثين ألفاً، أما إذا كانت البقية أقل من ثلاثين
ألفاً ضمت إلى مديرية أخرى، كذلك تنتخب كل مديرية أو
محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً ولا ينقص عن ثلاثين
ألفاً عضواً لمجلس النواب، أما إذا نقص عدد سكان المحافظة
عن ثلاثين ألفاً فلها أن تختار عضواً مالم يضمها القانون إلى
محافظة أو مديرية أخرى

وعلى هذا النظام تقسم البلاد إلى دوائر تختار كل دائرة
منها عضواً لمجلس النواب

والذين يريدون أن يتقدموا للنيابة عن دوائرهم يرشحون
أنفسهم كتابة للمدير أو المحافظة ويرفعون طلب ترشيحهم
بإيصال إيداع مبلغ المائة والخمسين جنيهاً السابق ذكره وذلك

في بحر عشرة أيام من يوم نشر المرسوم أو القرار المحدد ليوم الانتخاب، ثم يعرض كشف بأسماء من تقدموا لترشيح أنفسهم في مقر كل دائرة انتخابية لمدة خمسة أيام . ولا يجوز لأحد أن يرشح نفسه في أكثر من دائرتين كما أنه لا يصح للموظف أن يرشح نفسه في دائرة عمله الخاصة، ويستثنى من ذلك العمدة والمشايخ، ويباشر عملية الانتخاب في كل دائرة لجنة مؤلفة من قاض أو عضو نيابة أو أحد موظفي الحكومة رئيساً ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة ناخبين ليسوا مرشحين يعرفون القراءة والكتابة، وتدوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة أفرنجية صباحاً إلى الساعة الرابعة مساءً، ويكون الانتخاب بالاقتراع السري، وقد يمتد أجلها إلى أكثر من ذلك إذا دعت الحاجة . ويجب أن يقدم كل ناخب شهادة قيد اسمه بجداول الانتخاب السابق ذكرها إلى اللجنة التي سيعطى صوته أمامها إذا فقدتها لا تقبل اللجنة صوته إلا إذا تحققت من شخصه . وبعد انتهاء عملية

أخذ الأصوات يقرر رئيس كل لجنة ختام عملية الانتخاب ثم يؤخذ في فرز الآراء التي أعطيت . ويحوز شرف النيابة من نال أغلبية مطلقة لعدد الأصوات التي أعطيت ، فإذا لم يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب في مدى خمسة أيام بين المرشحين الذين نالا العدد الأكثر من الأصوات فإذا تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما في المرة الثانية وفي هذه الحالة يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين على أصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهم ويعلن الرئيس اسم العضو المنتخب . ويرسل وزير الداخلية بدون تأخير إلى كل من الأعضاء الذين انتخبوا شهادة بانتخابه

أما أعضاء مجلس الشيوخ فينتخبون عن دوائر أوسع من دوائر انتخاب أعضاء مجلس النواب فكل مائة وثمانين ألفا ينتخبون عضوا للمجلس الشيوخ أي أن عدد ناخبي دائرة

انتخاب عضو مجلس الشيوخ يساوى ثلاثة أمثال نظيره
فى دائرة انتخاب عضو مجلس النواب ، وهذه النسبة تراعى
فى تقسيم المديرىات والمحافظات إلى دوائر لا انتخاب أعضاء
مجلس الشيوخ . هؤلاء هم الأعضاء المنتخبون الذين يكونون
ثلاثة أخماس المجلس أما الخمسين فيعينهم الملك مع مراعاة
الشروط التى يجب توفرها فى عضو مجلس الشيوخ

امتصاص البرلمان : يختص كل مجلس بالفصل فى صحة
نيابة أعضائه فإذا قدم طعن فى عضوية أى نائب فى ظرف
الخمسة عشر يوما التالية لأعلان نتيجة الانتخاب يفحص
الطعن المجلس التابع له هذا النائب ويعلن صحة الانتخاب
أو بطلانه ، وله أن يمهّد بفحص الطعون إلى لجنة ينتخبها
لهذا الغرض ، ولا يجوز لأحد أن يكون نائبا عن دائرتين
فإذا ثبت صحة نيابته عن الدائرتين ولم يقرر فى بحر ثمانية
أيام الدائرة التى يريد أن يكون نائبا عنها تولى المجلس
بطريق القرعة تعيين الدائرة التى يجب أن ينتخب عنها عضو

جديد . ولا يجوز كذلك الجمع بين عضوية المجلسين فإذا انتخب أحد الأعضاء عضواً في كلا المجلسين يجب عليه أن يصرح في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة انتخابه عن أى المجلسين يريد الجلوس فيه ، فإذا لم يفعل اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ ووجب على رئيس المجلس الآخر أن يعلن خلو الدائرة ، ويضع كل من المجلسين لآئحته الداخلية التى ينظم بها أعماله ويشكل بموجبها لجاناً خاصة لكل عمل من أعماله المختلفة

ومن أهم ما يختص به البرلمان فحص ميزانية الدولة وسن القوانين المالية والتشريع والموافقة على السفليات العمومية والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ومحاسبة الوزراء ، ولكل من المجلسين أن يحتم عليهم حضور جلساته ويختص البرلمان أيضاً بالاشتراك مع الملك بتنقيح الدستور إذا دعت الحالة مع مراعاة ما جاء بالمواد ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ دستور ،

وللملك ومجلس النواب فقط حق اقتراح القوانين الخاصة بأنشاء الضرائب أو تعديلها أو إلغائها

ويمتاز مجلس النواب عن مجلس الشيوخ ، فضلا عن حقه فيما يختص بالضرائب ، بأن في استطاعته إسقاط الوزارة أو أحد أعضائها بالاقتراع على عدم الثقة بها وإقرار الأغلبية لذلك . كما أن له حق إتهامهم فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي الآراء ، والمجلس حق تعيين من ينوب عنه في تأييد الاتهام أمام المجلس المخصوص الذي يتولى محاكمة الوزراء ، ويمتاز أيضا مجلس النواب بأن الميزانية العامة وميزانية وزارة الأوقاف تعرض عليه

ويمتاز مجلس الشيوخ على مجلس النواب بأن الملك لا يجوز له حله

انقضاء البرلمان : يدعوا الملك البرلمان إلى عقد جلساته العادية بمدينة القاهرة قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر

من كل سنة ويفتتحه بخطبة العرش التي تتلى على المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد ، فاذا لم يدع البرلمان للانعقاد يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور، ومدة انعقاده ستة أشهر على الأقل يباشر فيها أعماله النيابية ثم يعلن الملك في نهايتها فض الانعقاد . وإذا اجتمع البرلمان أو أحد المجلسين في غير المكان والزمان المحددين للاجتماع كان الاجتماع غير شرعى والقرارات التي يصدرها باطلة إلا إذا دعت الضرورة إلى تغيير المكان أو الزمان فيصدر مرسوم خاص بذلك . وتكون جلسات كل من المجلسين علنية إلا إذا طلبت الحكومة أو عشرة من أعضاء أى مجلس جعل جلسة من الجلسات سرية وأقر المجلس ذلك ، ولا يكون الانعقاد صحيحاً إلا إذا حضر الجلسة أكثر من نصف أعضاء المجلس وتكون القرارات صحيحة بالأغلبية المطلقة لأراء الأعضاء الحاضرين فاذا تساوت الأصوات في مسألة من المسائل اعتبر هذا رفض

طريقة سن القوانين : تعرض على البرلمان مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة أو أعضاء البرلمان لدراستها وإقرار الصالح منها، ويكون تقديم هذه المشروعات إلى أحد المجلسين كتابة مرفقة بمذكرة إيضاحية، فإذا كانت المشروعات مقدمة من الحكومة أحيلت على اللجنة المختصة من لجانه، أما إذا كانت المشروعات مقدمة من أعضاء المجلس أحيلت أولاً على لجنة يطلق عليها لجنة الاقتراحات التي إذا ما وافقت عليها وأقرتها أحوالها على اللجنة المختصة من لجانه وتقدم اللجنة المختصة تقريراً عن المشروع بعد فحصه وتختار عضواً من بين أعضائها يسمى العضو المقرر لينوب عن لجنته أمام المجلس عند مناقشة المشروع لبيان وجهة نظرها وتعليل رأيها فيه

ينظر المجلس في المشروع نظرة إجمالية ثم يعيد النظر فيه ويقرؤه مادة مادة لأقرارها أو تعديلها أو تجزئتها بحسب ما يرى، فإذا فرغ من تلاوته الثانية أعاد تلاوته للمرة الثالثة

لأخذ رأى المجلس في مجموعه ، فإذا أقره المجلس يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر فإذا أقره المجلس الثاني يرفع إلى الملك للتصديق عليه ، فإذا صدق عليه أصدره وإذا لم يصدق عليه رده إلى البرلمان في بحر شهر لا عادة النظر فيه ، فإذا لم يرد في هذا الميعاد عُدد ذلك تصديقاً من الملك عليه وصار له حكم القانون يسرى على الجمهور بعد إعلانه في الجريدة الرسمية بشهر . على أنه يجوز قصر هذا الميعاد ومده بنص صريح في ذلك القانون

أما إذا رد الملك مشروع قانون في مدة الشهر لأعادة النظر وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر ، فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين لا ينتظر البرلمان فيه في دور الانعقاد ذاته ، فإذا عاد البرلمان في دور الانعقاد التالي إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطابقة صار له حكم القانون وأصدر

أما إذا اختلف المجلسان في تقرير مشروع قانون يهمل هذا المشروع

ومن ذلك تعلم أنه لا يمكن أن يصدر قانون دام إلا إذا أقره المجلسان وصدق عليه الملك، بيد أن الملك أن يصدر مراسيم مستعجلة في حال عدم انعقاد البرلمان بشرط موافقتها للدستور وعرضها على البرلمان الذي يدعى خصيصاً لذلك، فإذا لم تعرض أو لم يقرها البرلمان زال ما كان لها من قوة القانون

اللجنة الاستشارية التشريعية : حات هذه اللجنة محل

مجاهد شوري الحكومة الذي أنشئ عقب حل مجلس النواب المصري في عهد المغفور له الخديوي توفيق باشا ، وتتألف من وزير الحقانية رئيساً والمستشار القضاء وجميع المستشارين الملكيين وناظر كلية الحقوق أعضاء، وتقوم هذه اللجنة ببحث مشروعات القوانين التي تريد الحكومة تقديمها للبرلمان لتضعها في قالب قانوني لا تتعارض نصوصه مع نصوص

القوانين المعمول بها في البلاد ، فتقدم كل وزارة إلى هذه اللجنة مشروع القانون الذي تريده وبعد قيام اللجنة بفحصه ودرسه ووضع نصوصه تعيده إلى الوزارة التي قدمته إليها لترفعه إلى رئيس الوزراء ليقدمه للبرلمان ليأخذ مجراه التشريعي الذي سبق الكلام عليه



الباب العاشر

السلطة التنفيذية — الملك — الوزراء

السلطة التنفيذية : ويعبر عنها عادة بالحكومة ورئيسها

هو الرئيس الأعلى للدولة وأفرادها هم الوزراء وأعوانهم هم بقية عمال الدولة بما فيهم رجال الجيش والشرطة ومن إليهم خلا رجال السلطة التشريعية والسلطة القضائية

وقديما كان الحكام لا حد لسلطانهم على الأمة في إدارة الشئون يسرونها على حسب أهوائهم ومشاربهم، وهؤلاء هم الحكام المستبدون الذين صاروا يهملون مطالب شعبهم ويمبثون برغبات قومهم ويضعون الأغلال في أعناقهم حتى لم يجد هؤلاء في طاقتهم صبرا، فزعموا إلى الثورة وركنوا إلى الهياج فهدموا عروش الظلم وحطموا عمد الاستبداد وأعادوا الحكم للأمة والسلطان للشعب فظهرت الحكومات الديمقراطية وصارت الأمة مصدر كل سلطة وأن ليس

للعام عندها إلا اتباع إرادتها والاستماع لكلماتها والأخذ
برأيها والعمل به في سياسة الدولة وشئونها كافة وإذن فالحكام
ليسوا إلا وكلاء الأمة تنحصر وظيفتهم في تنفيذ ما تصدره
السلطة التشريعية من نظم وقوانين

وتمتاز السلطة التنفيذية بقلّة العدد لما يستلزمه العمل
من السرعة في التنفيذ إذ الجدل وكثرة المناقشة تطوح
بالأمور إلى التأخير الذي يضر بصالح الأمة

وأفراد السلطة التنفيذية أكثر اختلاطاً بالجمهور فهم
أكثر ظهوراً من رجال السلطات الأخرى ولهم من النفوذ
والسلطان ما يمكنهم من تدبير شئون الدولة وتنظيم أمورها
وصيانة مصالحها والسهر على حمايتها وحريتها كما يناط بهم
النظر في الأمور السياسية للدولة

ومستولية الحكم لا تقع إلا على الوزراء المكلفين
بتنفيذ رغبات الأمة وتصدر قراراتهم باسم الرئيس الأعلى
للدولة، وإنما يقومون بوثائقهم هذه ما داموا حائزين لثقة

أغلب نواب الامة وإلا أبعدوا عن مرا كزم حين ينزع هؤلاء النواب تقتمهم بهم . وقد أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم جمهور المسلمين بما يكونوا عليه أزاء حكامهم من قريش فقال « استقيموا لقريش ما استقاموا لكم فان لم يستقيموا لكم فضعوا سيوفكم على عواتقكم وأيدوا خضراءهم »

السلطة التنفيذية في مصر : لم يكن في مصر قبل

سنة ١٨٧٨ م هيئة للوزراء يرجع إليها في إجراء الأمور وتصريف الشئون بل كان كل ذلك من خصائص ولي الأمر ، غير أن المغفور له إسماعيل باشا الخديوى الأسبق حين رأى تقدم البلاد وحاجتها إلى مجازاة الأمم الغربية أصدر أمره الكريم في ٢٨ أغسطس من السنة المذكورة بتشكيل مجلس للنظار يشاركه الأمر ويكون عوناً له في إدارة البلاد وقد تقدم ذكر ذلك ، واستمر يطلق على هؤلاء الأعوان اسم النظار حتى كانت سنة ١٩١٤ حين دخلت تركيا الحرب العالمية الماضية وانفصلت مصر عنها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ فاطلق عليهم اسم الوزراء

والسلطة التنفيذية في مصر يتولاها جلالة الملك
بمعاونة الوزراء

الملك : هو رئيس الدولة الأعلى ، ذاته مصونة
لاتمس ، بعيداً عن منازعات الأحزاب ، فهو المرجع
للشعب ، تتصافى القلوب عنده ، وتتآلف الأُميال المتباينة
لديه . ويعتلى الملك عرشه طبقاً لقانون الوراثة الخاص الصادر
به الأمر الكريم في ١٣ إبريل سنة ١٩٢٣ ويقضى بانتقال
الملك من صاحب التاج إلى أكبر أبنائه ثم إلى أكبر أبناء
ذلك الابن وهكذا ، فإذا لم يكن لصاحب التاج عقب من
البنين انتقل التاج إلى أكبر إخوته ، فإذا لم يكن له عقب
ولا إخوته انتهت الولاية إلى أكبر أبناء أكبر إخوته ثم
إلى الأعمام وهكذا مما أوضحته المادة الثالثة من هذا الأمر
فإذا كان ولي العهد قاصراً يتولى الوصاية هيئة مكونة
من ثلاثة أعضاء ينتخبهم الملك القائم بمقتضى وثيقة تحفظ ،

فاذا ما خلا العرش تقدم للبرلمان للموافقة عليها، أما إذا لم تكن هناك وثيقة عين البرلمان الأوصياء، وينبغي أن يكون الأوصياء مسلمين من طبقات معينة ينشأ المادة العاشرة من الأمر الملكي المذكور، وهذه الطبقات هي : —

- (١) أمراء الأسرة المالكة وأصهارهم الأقربون
- (٢) رؤساء مجلس الوزراء القائم والسابقون
- (٣) رؤساء مجلس النواب القائم والسابقون
- (٤) الوزراء أو من تولوا مناصب الوزارة
- (٥) رئيس مجلس الشيوخ وأعضاؤه وكذا رؤساءه السابقون .

أما إذا لم يكن هناك من يخلف الملك على العرش فله أن يعين خلفاً له بموافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر بشرط حضور ثلاثة أرباع أعضاء كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين ، فاذا لم يعين الملك خلفاً له يجتمع المؤتمر فوراً ليختار الملك في بحر ثمانية أيام مع مراعاة الشروط

المذكورة آنفاً بالنسبة لعدد الحضور وأغلبية الأصوات ،
فاذا لم يجتمع العدد المذكور وجب اختيار الملك في اليوم
التاسع مهما كان عدد الحاضرين وتكون الأغلبية عندئذ
نسبية ، فاذا كان مجلس النواب منحلاً وقت خلو العرش
لزم أن يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الجديد (مادة
٥٣ ، ٥٤ دستور)

ويحلف الملك في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان
وفاة الملك السابق وقبل مباشرته لسلطته التشريعية أمام
البرلمان في هيئة مؤتمر اليمين الآتية « أحلف بالله العظيم
أني أخدم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على
استقلال الوطن وسلامة أراضيه » وكذلك لا يتولى أوصياء
العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المؤتمر اليمين السابقة
مضافاً إليها العبارة الآتية « وأن نكون مخلصين للملك »
فان كان مجلس النواب منحلاً وكان الميعاد المعين في أمر
الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فان المجلس القديم يعود

للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه (مادة ٥٠ ٥١ ٥٢ دستور) .

ومن وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش اليمين المذكورة تكون سلطة الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته وتعين مخصصات الملك ومخصصات البيت المال بقانون لمدة حكمه ، ويعين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك

مقوى الملك : للملك حقوق بعضها تتعلق بالتشريع والبعض الآخر يتعلق بالتنفيذ

مقوى الملك التشريعية : التصديق على القوانين التى

يقرها البرلمان ودعوة البرلمان للاجتماع وفض جلساته فى نهاية دور الانعقاد بشرط أن يكون البرلمان قد صدق على ميزانية الدولة ، كذاك له حق تأجيل انعقاد البرلمان شهراً بشرط أن لا يتكرر ذلك التأجيل فى دور الانعقاد الواحد

إلا إذا أقر المجلسان ذلك ، كما أن له حق حل مجلس النواب بشرط أن لا يحل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر الذى حل بسببه المجلس الأول وبشرط أن يشتمل الأمر الصادر بحل مجلس النواب على دعوة المندوبين لأجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب

مقوى الملك التنفيذية : الملك هو رئيس الدولة الأعلى

فيشرف على الإدارة المصرية وتصدر باسمه أحكام الحاكم المصرية على اختلاف درجاتها فهو مرجع الإدارة الأعلى سواء فى المسائل الداخلية أو الخارجية ، وهو الذى ينشئ ويمنح الرتب والأوسمة المدنية والعسكرية وألقاب الشرف الأخرى ، وله حق سك العملة تنفيذاً للقانون كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة على المذنبين ، وهو القائد الأعلى للقوات البرية والمائية والهوائية ، وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلمن الحرب وحده فى حالة هجوم العدو على البلاد

وبموافقة البرلمان في حالة غزو الدولة للغير ، ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ^(١) ويعلن الأحكام العرفية بموافقة وإقرار البرلمان الذي يجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية عليه فوراً وأن يدعى خصيصاً لذلك إذا وقع ذلك الأعلان في غير دور انعقاده ، وهو الذي يعين الوزراء ويقيلمهم ، ويعين الممثلين السياسيين ويقيلمهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية ، ويرتب المصالح العامة ، ويولى كبار الموظفين من درجات خاصة

الوزراء : يشارك جلالة الملك في إدارة المملكة المصرية

الوزراء فيختار الملك رئيس الوزارة ويكلفه بتشكيلها ، فيعرض الرئيس أسماء زملائه على الملك فيصدر بتعيينهم مرسوماً ملكياً ويكون الوزراء جميعاً مسئولين بالتضامن أمام

(١) ويبلغ الملك البرلمان المعاهدات متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقص في حقوق سيادتها أو تحميل خزايتها شيئاً من النقصان أو مساس بحقوق المصريين العامة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان . ولا يجوز في أى حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية (٤٦ دستور)

البرلمان عن المسائل العامة للدولة ، وكل مسئول عن أعمال وزارته .

والوزراء عادة هم الذين يقدمون مشروعات القوانين للبرلمان . وكل وزير يرأس وزارته ويأمر بتنفيذ القوانين الخاصة بها فيصدر الأوامر واللوائح والمنشورات بحيث لا تناقض القوانين ، وللوزير حق تعيين الموظفين اللازمين لإدارة الأعمال في وزارته بعدم رتبة الذين يعينهم الملك ، وله دون غيره الأذن بصرف مبالغ من الخزينة بشرط أن لا يتجاوز ما هو مقرر في الميزانية للأعمال المراد الصرف عليها في وزارته .

والنظم الدستورية تقضى بعدم مسئولية الملك عن أعمال الحكومة إذ الوزراء هم المباشرون الحكم الفعلي في البلاد فعليهم تبعته ، وكذلك أوجب الدستور أن يكون بجانب توقيعات الملك في شئون الدولة توقيع رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص ، ولا يلي الوزارة فرد من أفراد

الأسرة المالكة احتراماً لصنهم بالجالس على عرش مصر
كما لا يليها أجنبي

مجلس الوزراء : يجتمع الوزراء برئاسة الملك في قصره

اللبت في شئون الدولة العامة، ويطلق على اجتماعهم هذا مجلس
الوزراء، وإذا اجتمعوا برئاسة رئيسهم في ديوانه بأمر من
الملك سمي الاجتماع «مجلس الوزارة» وليس لوكلاء الوزارات
أن ينوبوا عن وزرائهم في حضور جلسات مجلس الوزراء
أو مجلس الوزارة

وإذا قرّر الوزراء على أمر رآه مجلس النواب مخالفاً
لمصلحة البلاد قرر عدم الثقة بهم فتستقيل الوزارة وترفع
الاستقالة إلى الملك، فإذا لم يقبل الاستقالة حل مجلس النواب
بناء على طلب رئيس الوزراء، وإذا قبلها اختار رئيساً للوزارة
من حزب الأغلبية في البرلمان وكلفه بتشكيل وزارة،
أما إذا كان عدم الثقة خاصاً بوزير استقال هذا الوزير

الباب الحادى عشر

النظام الإدارى - الوزارات وأعمالها

لما كانت أعمال الدولة كثيرة ومتنوعة اقتضى النظام توزيعها على جهات متعددة تجمع كل واحدة فيها طائفة من الأعمال المتقاربة المتجانسة وسميت كل جهة منها وزارة . فالوزارة إذن هى أكبر قسم من الأقسام الإدارية التى ترجع إليها أعمال الدولة ، ويشرف على كل منها وزير يباشر العمل فيها بمساعدة وكيل له أو وكيلين وقد يكون بجانب الوكيل وكيل مساعد كما أن لكل وزارة سكرتير عام وقد كان الحال فى مصر قبل إعلان استقلالها يقضى بوجود مستشار إنجليزى يعاون الوزير فى جميع أعمال الوزارة ، أما الآن فليس للوزارات مستشارون إلا وزارة الحقانية فيشرف المستشار الإنجليزى فيها على التشريع حتى لا يتناقض مع ما للأجانب من المصالح والامتيازات . وكذلك وزارة المالية

حيث يباشر المستشار الأنجليزى فيها ما بين مصر والدول الأجنبية من العلاقات والمصالح المالية المرتبطة بالدين المصرى وقديماً كان يطلق على الوزارات « نظارات » وكانت تسماً أيام المغفور له الخديوى « اسماعيل باشا » وتغير هذا بالقلة والكثرة ثم صار الآن عشر وقد يزداد هذا العدد تبعاً لما تصل إليه البلاد من رقى وحضارة، وتبعاً لاتساع الأعمال المختلفة كأن تنشأ وزارة للتجارة وأخرى للصحة وثالثة للبحرية وغير ذلك

والوزارات الحالية هي : الداخلية — الخارجية — المالية — الحقانية — المعارف — الأشغال — الحرية والبحرية — المواصلات — الزراعة — الأوقاف

وزارة الداخلية : يرأس هذه الوزارة عادة رئيس الوزراء وهى أكثر الوزارات عملاً وأهمها تفوذاً لا شرافها على أهم إدارات الدولة كالمديريات ومجالسها والمحافظات والبلديات والسجون ومصلحة الصحة وأعمال لجان الشياخات الخاصة

بتعيين العمدة وتأديبهم ، كما أنها تشرف على مدرسة البوليس وعلى الحج ، وإليه يرجع أخص وظائف السلطة الإدارية وهو حفظ الأمن العام

ويقسم العمل في هذه الوزارة إلى عدة إدارات منها قسم الإدارة — إدارة الأمن العام وتشمل الضبط والمطبوعات واللوائح والرخص — وقسم البلديات — وإدارة الانتخابات العامة وغيرها

الأمن العام : من أهم وظائف الحكومة المحافظة على أموال الناس وسلامتهم كما يعيشوا في أمان وطمانينة ، ويسهر على المحافظة على الأمن العام البوليس والنيابة

البوليس : هو هيئة إدارية في ثوب عسكري تابعة لوزارة الداخلية وموزعة على جهات القطر المصري ، يرأسها في كل محافظة وكل مديرية حاكم دار مسئول أمام المحافظ أو المدير عن أعمال البوليس في المحافظة أو المديرية ، وعمل هذه الهيئة من حيث الأمن العام منع وقوع الجرائم . ولسهولة

المحافظة على الأمن العام تقسم المحافظات إلى أقسام يختلف عددها بحسب كبر المحافظات وصغرها ، وكذلك تقسم المديریات إلى مراكز وقرى ، ويرأس كل قسم أو مركز مأمور يساعده معاونون وملاحظون وعساكر وخفراء وكتبة .

وإذا اتسعت دائرة قسم أو مركز أقيمت في الجهة البعيدة عن مركز القسم أو المركز نقطة للبوليس يرأسها ضابط أو صف ضابط ، ويقسم كل قسم أو مركز إلى مناطق يقوم بحراسة كل منها شرطى نهاراً ويساعده ليلاً خفراء ، وهؤلاء الخفراء في كل قسم أو مركز أو قرية شيخ وكثيراً ما يكون له وكيل ، وهؤلاء جميعاً يرجع أمرهم إلى ضابط في كل قسم أو مركز يعرف بضابط الخفر

أما في القرى فالمحافظة على الأمن العام . وكولة إلى العمدة والمشايخ ومشايخ الخفراء والخفراء ، وهناك دوريات من العساكر الخيالة والهجانة لمساعدة ومراقبة الخفراء ليلاً ونهاراً

ويقوم البوليس بأجراء التحقيق مع المتهمين والمجرمين في الأحوال التي لا يحضر التحقيق فيها عضو من أعضاء النيابة كما يعاون النيابة العمومية في تعقب الجناة والقبض عليهم وجمع الأدلة على إجرامهم لتقديمهم للعدالة ، ويقوم البوليس أيضاً بتنفيذ الأحكام واللوائح والأوامر الإدارية والمساعدة على تنفيذها وبالحفاظة على الآداب العامة ، كما أنه يقوم في المحافظات بأعداد كشوف بأسماء من يبلغون سن القرعة لتقديمهم للمجالس الخاصة بأعمال القرعة وبأعداد كشوف الانتخابات العامة

مصلحة السجون : مصلحة قائمة بنفسها تتبع وزارة الداخلية ويدير شئونها مدير عام يسمى مدير السجون وإليها ترجع أعمال الليانات والسجون العامة وإصلاحات الرجال والأحداث

مصلحة الصحة : مصلحة تتبع وزارة الداخلية ويشرف عليها رئيس عام بلقب وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية

وعمل هذه المصلحة النظر في الشئون الصحية ووقاية السكان من الأمراض المعدية . وفي مراكز وحواضر المديریات وأقسام المحافظات مكاتب للصحة يباشر العمل في كل منها طبيب ، ويساعد طبيب المركز في كل قرية حلاق الصحة ، وبشترط لقيامه بعمله أن يكون قد أدى امتحانا خاصا بذلك . ويشرف على هؤلاء الأطباء في كل مديرية أو محافظة طبيب كبير يطلق عليه مفتش صحة المحافظة أو المديرية

وتدير مصلحة الصحة جميع المستشفيات الأميرية في أنحاء البلاد كما أنها تقوم هي وفروعها بعماية قيد جميع الموايد والوقیات في مكاتب الصحة متى حصلت في المراكز والأقسام أما في القرى فتقيد في منزل العمدة أو الصراف ولا يباشر طبيب مهنته ولا صيدلى حرفته في القطر إلا بترخيص مصلحة الصحة متى توفرت فيه الشروط القانونية
وزارة الخارجية : وتشرف على العلاقات الدوائية التي

تربط القطر المصرى بالدول الأخرى فتخبرها بوساطة
سفرائها، وتبرم المعاهدات السياسية والتجارية والاقتصادية
(مع مراعاة مواد الدستور الخاصة بموافقة البرلمان على تلك
المعاهدات) . كما أنها تنظر فى الأمور الخاصة بالأجانب
النازحين إلينا والنازلىن بلادنا . وإليها يرجع أمر السفراء
واختيارهم

ولهذه الوزارة أقسام إدارية وفروع أهمها : الخبايرات
السياسية — قسم المحفوظات « السجلات » المفوضيات
والقنصليات المصرية فى البلاد الأجنبية

وزارة المالية : وتقوم بمراقبة حال الدولة المالية من
إيرادات ومصروفات فتجمع الضرائب والرسوم وغيرها
من أموال الدولة سواء بنفسها مع فروعها أو بوساطة
الوزارات الأخرى وفروعها تحت مراقبتها وإشرافها ، فهى
الوزارة التى تدبر أموال الدولة لتنفق منها على مصالحها
المختلفة بحسب ميزانية عمومية سنوية تضعها وتقدمها للبرلمان

لنناقشتها وإقرارها بالصورة التي يراها ملائمة لمصالح الأمة
ويتبع هذه الوزارة عدة مصالح منها : الجمارك —
المساحة — الأملاك الأميرية — الأحصاء — المناجم —
المطبعة الأميرية — التجارة والصناعة

مصلحة الجمارك : مصلحة قائمة بذاتها مركز إدارتها
العام الأسكندرية ولها فروع في القاهرة وبور سعيد
والسويس ودمياط ، ووظيفتها تحصيل الرسوم القانونية على
صادرات القطر ووارداته بحسب المتفق عليه مع مراقبة تلك
الصادات والواردات ولذلك فهي مورد من أهم موارد
الدولة المالية

مصلحة المساحة : إدارتها العامة في حاضرة مديرية الجيزة
ولها أفرع في أنحاء القطر ، وأهم أعمالها رسم وطبع الخرائط
الخاصة بالمساحات التفصيلية لجهات القطر حفظ لمصالح الملاك
والدولة ، وتقوم الآن برسم وطبع الخرائط الجغرافية لأجزاء
المعمورة باللغة العربية لاستعمالها في المعاهد العلمية المصرية ،

وقد تضاعف عمل هذه المصلحة بعد إنشاء نظام التسجيل
 « تسجيل مبيعات الأطنان إذ لا بد من تصديق هذه
 المصلحة على المبيعات قبل تسجيلها »

مصلحة الاموال العمومية : في حيازة الحكومة عقار
 وأطيان تقوم باستغلالها بنفسها ، والمباشر لهذا الاستغلال
 مصلحة الأملاك بواسطة مفتشيها ومأورديها الذين يأتمرون
 بأوامر المصلحة إما مباشرة أو بواسطة المديرين أو المحافظين
مصلحة التجارة والصناعة : أنشئت هذه المصلحة حديثا
 لعمل إحصاء عن تجارة البلاد وصناعاتها ومراقبة الحركة
 التجارية والصناعة لمعرفة ما تنتجه البلاد وما تنسج له الأسواق
 والعمل على تحسينها واتقانها وانتشارها ، وقد أقامت معرضا
 دائما حوى كثيرا مما يصنع في القطر المصري ليكون
 نموذجا للصناع والتجار كما أنها تشجع على إنشاء الغرف
 التجارية والنقابات الصناعية

مصلحة الامعاء : وعملها يتناول إصدار النشرات المختلفة والأحصاءات الدورية التي تدرج فيها شئون البلاد المختلفة كما تقوم بعمل الأحصاء العام للسكان الذي يعمل كل عشر سنوات على وجه العموم

مصلحة المناجم : ووظيفتها البحث عن الثروة المعدنية للبلاد فتجيز للأفراد البحث عن المعادن والأحجار المختلفة وتراقبهم أثناء عمليات الحفر بمقتضى شروط وقوانين خاصة

المطبعة الأميرية : مقرها بولاق ويرجع تاريخ إنشائها لعهد المغفور له محمد علي باشا وإلى مصر، وهي أول مطبعة عربية وجدت في مصر، وتقوم الآن بطبع كل ما تحتاج إليه الحكومة من نشرات واستنابات ومحاضر جلسات البرلمان والمؤتمرات والمباحث العلمية ولها فرع ملحق بدار الكتب المصرية

وزارة الخزانة : ومن أهم أعمالها تشكيل الهيئات لتمسامة فنهشني الحكمة وتحتد الفضاء لادزمير لها وتشرف

على أعمالهم من الوجهة الإدارية ، ويعاؤون الوزير في مراقبة الأعمال في المحاكم لجنة تسمى لجنة المراقبة القضائية التي تقدم تقارير عما تراه من أعمال المحاكم المختلفة

وتشمل هذه الوزارة عدة إدارات منها : إدارة المحاكم الأهلية — إدارة المحاكم الشرعية — إدارة المحاكم المختلطة إدارة المجالس الحسبية — إدارة النيابة الأهلية

ويالحق بهذه الوزارة اللجنة الاستشارية التشريعية التي سبق الكلام عليها

وزارة المعارف : هي التي تقوم بتنقيف عقول أبناء الأمة ونهذيبهم وتربية أخلاقهم ، وهي التي في الجملة تهى الأمة لحياة راقية سعيدة فتبت في أفرادها روح الفضيلة وحب العمل وكل مامن شأن رفعة الدولة وذلك بتشبيد المدارس على اختلاف أنواعها أولية وابتدائية وثانوية وعالية سواء كانت للبنين أم للبنات ، وكذلك مدارس الصناعة والزراعة والتجارة . وكل نوع من هذا الأنواع له إدارة خاصة يشرف

عليها مراقب عام له مساعد أو مساعدان يعاونهم مفتشون .
وتشرف الوزارة على التعليم الأهلّي وتساعد على ترقّيته
فتمنح القائمين به إعانات مالية سنوية تختلف باختلاف
استعداد المدارس للرقى ، وكذلك تشرف على التعليم
فى مدارس مجالس المديرّيات

وتقوم الوزارة بنشر التعليم الأهلّي بالمجانى فى المكاتب
العامة وهو إلزامى للمصريين من بنين وبنات

ولقد عيّنت الوزارة بتعليم الأُمّيين ممن فاتهم التعليم
فى الصغر وشغلّتهم أمور معاشهم عن تلقّيه ففتحت لهم
الأقسام الليلية المجانية فى أمّيات مدن العطر وعهدت
لمفتشيها أمر مراقبتها والعمال على تعميم فوائدها
والوزارة مكتب فى يعاون الوزير فى العمل على

ما يرقى التعليم

ويتبع وزارة المعارف الجامعة المصرية ودار الكتب

المصرية

الجامعة المصرية : في سنة ١٩٠٧ قامت في البلاد نهضة
ترمى إلى ترقية التعليم العالى فأكتبب الأهالى بمبالغ وحبسوا
أطيانا وعقارا على إنشاء جامعة مصرية والأ نفاق عليها وتولى
سمو الأمير « احمد فؤاد » (جلالة مولانا الملك فؤاد)
رياستها فبذل أقصى مجهود لرفعها فوصلت في وقت قصير
إلى درجة عظيمة ، ولما تولى جلالتة عرش مصر أراد
أن يكون غرسه في الجامعة المصرية مشمرا فأصدر أمره
الكريم في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بإنشاء جامعة مصرية أميرية
تكون الجامعة المصرية القديمة نواتها مع ضم مدرسة
الحقوق ومدرسة الطب إليها فأصبحت الجامعة المصرية الآن
عبارة عن كلية الحقوق وكلية الطب وكلية العلوم وكلية
الآداب ولا تزال الحكومة تعمل على تنفيذ رغبات مولانا
الملك في سرعة الوصول بهذه الجامعة إلى المسكنة التى يتمناها
جلالتة والتى يتمتع معها تكبد الطلاب المصريين مشاق
السفر إلى البلاد الأوروبية لآتمام دراستهم العالية في جامعاتها

المختلفة والتي تصبح بها الجامعة المصرية مقصدا لطلاب العلم العالى من الشرقيين كافة

وللجامعة المصرية مجلس إدارة يرأسه وزير المعارف يرجع إليه البت في شئون الجامعة كلها ، كما أن لكل كلية من كلياتها مجلس أساتذة يرجع إليه الفصل في أمور المناهج وخطط الدراسة وما إلى ذلك

دار الكتب المصرية : أنشأها المغفور له الخديوى إسماعيل باشا سنة ١٨٦٩ لمساعدة جمهور المصريين والنازلين من الأجانب في مصر على الاطلاع والبحث ، وقد تقدم لها الأهالى بمجلس الأموال المختلفة عليها كما تقدمت وزارة الأوقاف بنصيب كبير من المال إعانة لها ، وهى تحوى الآن ما ينيف على ١٠٠ ألف مجلد بين عربية وأجنبية مخطوطة مطبوعة كما يوجد بها أغلب الصحف المصرية السيارة والمجلات العلمية والمصورة المختلفة وبها أيضا نماذج كبيرة من المصاحف الشريفة الأثرية

ولهذه الدار مجلس أعلى برياسة وزير المعارف لإدارة
شئونها

وزارة الأشغال : تقوم هذه الوزارة بأعمال الري
وتنظيمه والصرف وحفر الترعة وإقامة القناطر والجسور ،
وتقوم بأعمال التنظيم في القاهرة وضواحيها وتنظيف طرقها
وإنارتها ، وبها قسم للمباني ، فهي التي تقوم بعمل المباني
والأصلاحات اللازمة في كل مصالح الحكومة كبناء
المستشفيات والوزارات والأدارات

وتشمل هذه الوزارة مصلحة الري — مصلحة المباني
الأمرية — مصلحة التنظيم — مصلحة الآثار المصرية —
مصلحة المجارى — مصلحة الطبيعيات

مصلحة الري : وهي أهم مصلحة في الوزارة لتوقف
ثروة البلاد على الزراعة التي تتطلب تنظيم الري والصرف
وتوزيع المياه على شكل يضمن توزيعها توزيعاً عادلاً على
جميع الأراضي المنزرعة ، وإصلاح ما يمكن إصلاحه وزرع

من الأراضى البور . ولتسهيل عمل الرى فى القطر كله قسم العمل فيه إلى تفتيشين رئيسيين أحدهما تفتيش رى بحرى وثانيهما تفتيش رى قبلى ويتبع كل من هذين القسمين عدة تفتيش لارى لها فى كل مركز مهندس رى خاص ، ويخضع مهندسو المديرية إلى مهندس كبير « باشمهندس المديرية » .

ومن عمل هذه المصلحة أيضاً إقامة الجسور وحفر الترع والمصارف والرفابة على الآلات الرافعة جميعها مصلحة المباني الأميرية : وبها نكل جميع الوزارات أمر ما تحتاج إليه من أبنية جديدة وعمل العمارات والترميمات التى تطرأ على أبنية الحكومة أو مستأجراتها مصلحة التنظيم : وتقوم بكافة الأعمال البلدية فى مدينة اسكندرية وضواحيها بما فيها حلوان ، وتهتم كثيراً بالمياحين والشوارع وتخصبها وإنارتها وغرس الأشجار على جوانبها ورصفها وتسميتها وترقيمها وتزويد النساء الخدائق والمتنزهات

والترخيص بأقامة المباني وترميمها وفحص القديم منها فتأمر
بهدم المختل منها وكذلك تراقب أعمال الشركات ذات
المصلحة المتصلة بالجمهور كشركة النور أو المياه أو الترام

مصطنع الآثار المصرية: وتنظر في كل ماله علاقة بالعاديات

المصرية القديمة التي يتصل تاريخها إلى قبيل الفتح الإسلامي
وإنما اكتسبت أهميتها بين المصالح الأخرى لوفرة ما تركه
أجدادنا فراعنة مصر من الآثار الدالة على ما كان لهم من
حضارة ومدنية فاقتا الكثير من المدينيات والحضارات
القديمة إلى عاصرتهم أو جاءت بعدهم ، وقد جمعت الحكومة
منها في دار العاديات « دار الآثار المصرية » العدد الوفير
مما له الأهمية التاريخية والعلمية الكبرى التي تستهوى كبار
كبار الباحثين والعلماء وأعاظم المهتمين من البلاد الأجنبية
للمجيء إلى القطر لزيارة تلك الآثار ومشاهدتها . وترجع أعمال
الحفر والتنقيب على الآثار في جهات القطر إلى هذه المصلحة
« ملاحظه » توجد دار أخرى للآثار العربية تابعة

لوزارة الأوقاف تشمل كل ما عثر عليه من الآثار العربية بعد الفتح الأسلامى وكذلك يوجد متحف للآثار القبطية مصلحة الطبيعيات : أكثر استقلالاً فى إدارتها عن وزارة الأشغال من المصالح الأخرى التابعة لهذه الوزارة وذلك لما لأعمالها الخاصة بضبط تصرفات مياه النيل فى القطر وحركة إنخفاض وارتفاع المياه فيه وربط ذلك كله بتصرفات مياه أعلى النيل كذلك لما لها من الشأن العظيم فى الأرصاد الجوية « مرصد حلوان » ومراقبة وضبط الموازين والمكاييل ، وإلها وحدها يرجع التوقيت

مصلحة المجرى الرئيسية : وهى مصلحة حديثة العهد أنشئت لغرض عمل مجارى عمومية فى مدينة القاهرة وضواحيها رغبة فى إصلاح الحالة الصحية ومنع الرطوبة التى تنشأ من تسرب المياه المخزونة فى خزانات مراحيض المباني الخزنة وصرف مياه الحمامات العمومية الكثيرة ويأحق بوزارة الأشغال دار التمثيل « الأوبرا » وكان

الأجدر بهذه الدار وبمصلحة الآثار أن تلحق بوزارة المعارف
أو على الأقل ينشأ من هذين ومن غيرها من المدارس
الفنية والصناعية مصلحة خاصة قائمة بذاتها في وزارة المعارف
يطلق عليها « مصلحة الفنون الجميلة » ويرجع إنشاء دار
الأوبرا إلى المغفور له الخديوى إسماعيل باشا حين احتفل
بافتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩

وزارة الحربية والبحرية: هى التى تختص بأعداد وسائل
الدفاع البرية والبحرية والجوية لتدفع الأعداء الخارجى عن
الدولة فتدرب وتنظم الجيوش وتعد المعدات لها وتبنى
المطارات وتقيم المعاقل وتشرف على أعمال القرعة والتجنيد
ويتبعها مدرسة الحربية ومدرسة البحرية وإدارة القرعة
العسكرية ومصلحة أقسام الحدود ومنع تجارة الرقيق وخفر
السواحل ومصايد الأسماك

وقد أنشئ في يناير سنة ١٩٢٥ مجلس الجيش ليعاون
الوزير في المسائل الفنية الحربية المختلفة ويتولى رياسته وزير

الحرية نفسه وهذا المجلس يبدى رأيه فى كل ماله علاقة
بالجيش وتشكيله ونظامه وما يحتاجه من ميرة وذخيرة

وزارة المواصلات : أنشئت سنة ١٩١٩ وتتولى إدارة

جميع وسائل المواصلات والنقل فى الدولة بحرية كانت أو
برية أو جوية فتشمل السكك الحديدية والتلغرافات
والتليفونات والبريد والملاحة الداخلية والطرق الرئيسية
والجسور والموانئ والفنارات (وفى المستقبل المطارات)

مصلحة السكك الحديدية : وهى أهم مصلحة ذات إيراد
تلى مباشرة مصلحة الجمارك ويلحق بها مصلحة التلغرافات
والتليفونات وتشرف على الشركات التى أعطيت إمتياز
مد خطوط حديدية فى الوجهين القبلى والبحرى

مصلحة البريد : مركزها العام مدينة الإسكندرية
ولها مكاتب فى عواصم المديريات والمدن وكثير من القرى
وهى فضلا عن كونها تقوم بنقل وتوزيع الرسائل والطرود
والصحف والكتب وغيرها فى القطر كله وخارجه فانها

تحصل أثمان الطرود المحول عليها كما تقبل إرسال النقود بشرط أن لا تزيد قيمة الحوالة الداخلية على مائة جنيه ، ولسهولة إرسال النقود الصغيرة القيمة أنشأت المصلحة « أذونات البوستة الداخلية » قيمة كل إذن منها تختلف من خمسة قروش إلى مائة قرش . على أنه يمكن إرسال النقود في الأحوال المستعجلة بواسطة الحوالات التلغرافية بشرط أن لا تتجاوز قيمة الحوالة الداخلية أربعين جنيهاً . وقد أنشئ حديثاً نظام لبريد مستعجل برسوم خاصة يضمن سرعة وصول الرسائل وهو متبع الآن في أمهات مدن القطر فقط وبينها ، كذلك نظام البريد الطواف « بوستة طواف » في القرى التي ليس فيها مكاتب للبريد تسهلاً للأرسال والتسليم .

وقد أنشئ نظام صناديق التوفير والغرض منه أن يعتاد الأطفال وفقراء الناس إدخار ما يستطيعون إدخاره من دخلهم القليل ليكون عوناً لهم وقت الحاجة وتدريباً

للمصار على الاقتصاد ، ويشترط أن لا يزيد مجموع المدخر
في سنة واحدة على خمسين جنيها ولا يزيد مقداره لأى شخص
على مائتى جنية ، وتحتسب مصلحة البريد لكل مودع فائدة
٠.٣٪ عن كل مبلغ يودع لمدة سنة

وزارة الزراعة : تهتم بالشئون الزراعية وتسمى لترقيتها

وتعمل على محاربة الافات الزراعية وإرشاد الزراع إلى أجمع
الطرق المنتجة واستحضار السماد الكيماوى ، وبها قسم لكل
من الحشرات والبساتين والنباتات والطب البيطرى وقسم
تجارى لتوزيع السماد الكيماوى بأثمان مقسطة وتوزيع
بذرة القطن الجيد وأصلح البذور الزراعية ، وبها مجلس
لمباحث القطن يبحث فى أجمع الطرق لتحسين نوع القطن
وكمية المحصول وله معامل بالجنزة لأجراء الأبحاث والتجارب
المختلفة وبه مكتبة خاصة تدلحظا كبيرا مرعناية الوزارة
التي تعمل على إعدادها حتى تتاح للجمهور المطالعة فيها
والاستفادة من كتبها ، وبها أيضا قسم لإدارة والأحصاء

يصدر النشرات الشهرية الدالة على حالة الحاصلات أثناء الشهر ، وقسم للنشر يقوم بأصدار المجلة الزراعية المصرية التى تبحث فى أحدث الطرق المؤدية إلى تحسين أنواع المزروعات المختلفة وإبادة الآفات والحشرات وفى معالجة الطيور والمواشى وتربيتها وبها قسم للنقابات الزراعية لإيجاد الرابطة الاقتصادية بين الزراع وتحسين حال الصغار منهم وللوزارة معمل كيمائى لتحليل الأسمدة ومعادن الأرض المختلفة لمعرفة الأصالح منها لتذيعه بين الناس ، وبها قسم للمباحث الزراعية يقوم بأدارة حقول التجارب التى تعالج فيها طرق وأساليب زراعة القطن وغيره كما يعنى هذا القسم بتربية الحيوانات ويشجع من يعنى من الأهالى بتربية الماشية وتحسين نتاجها

وزارة الأوقاف : هى التى تشرف على أوقاف المسلمين

وتدير شئونها ، ويعاون الوزير مجلس أعلى للأوقاف يتشكل من الوزير وصاحبى الفضيلة رئيس الجامع الأزهر ومفتى

الديار المصرية وثلاثة أعضاء معينين بمرسوم ملكي ، وهذا المجلس يعين نظار الأوقاف الخيرية والأهلية ويفصلهم ويقرر عمل الإصلاحات كما يعتمد الشراء والبيع والاستبدال في الأعيان الموقوفة . كذلك ينظر في ترقية الموظفين وتعيينهم وصرف الصدقات على اليتامى وتشيد الملاجىء لأبناء السبيل وإنشاء المستشفيات الخيرية وإقامة الشعائر الدينية والاهتمام بالأعمال الخيرية وبالأعمال يقوم بالأشراف على مصالح الوزارة واستعمال أموالها فيما تقضى به مصلحة المسلمين مع مراعاة شروط الواقف ومطابقة أحكام الشرع الشريف . ولهذه الوزارة ميزانية خاصة قائمة بنفسها لاعلاقة لها بميزانية باقي الوزارات . وتقوم هذه الوزارة بإدارة الملجأ الخاص بتعليم وتربية اليتامى بنين وبنات وبإدارة عدة مدارس أولية وابتدائية وواحدة ثانوية

الباب الثانى عشر

أقسام مصر الإدارية : المديریات - والمحافظات -
المراكز والقرى - الأقسام - :

المديریات والمحافظات : مركز الوزارات القاهرة ولكى
تسهل إدارة الدولة قسمت البلاد إلى أقسام إدارية يسمى
كل منها مديرية أو محافظة ، وينوب فيها عن الوزارات
المختلفة موظفون ينفذون أوامر وزاراتهم ويتصرفون فى
الشئون طبقاً للقوانين والقواعد المتبعة .

وينقسم القطر المصرى إلى : أربع عشرة مديرية ثمان
فى الوجه القبلى وست فى الوجه البحرى يدير شئون كل
منها مدير . ثم خمس محافظات يقوم بأدارة كل منها محافظ
ولكل محافظ أو مدير وكيل يعاونه فى تصريف الشئون
ومهام الأمور

المراكز والقرى : تقسم كل مديرية إلى عدة مراكز يدير كل منها مأمور وكل مركز يحتوى على عدة قرى يشرف على كل منها عمدة أو أكثر ويساعده عدد من مشايخ البلد . ومهمة العمدة المحافظة على الأمن العام وتنفيذ الأوامر التي تصدرها إليه الحكومة والمساعدة على تنفيذ الأحكام . وقد يفصل بندر المديرية عن المركز فيدير البندر مأمور يسمى مأمور البندر

الأقسام : تنقسم كل محافظة إلى عدة أقسام يسمى كل منها قسما ويدير شئونه مأمور يسمى مأمور القسم ويؤخذ مما تقدم أن عمد القرى ومشايخها مسئولون مباشرة أمام مأمور المركز وأن مأموري المراكز أو الأقسام مسئولون أمام المدير أو المحافظ ، وأن المديرين والمحافظين يمثلون السلطة المركزية ويتبعون وزارة الداخلية التي ينوبون عنها كما ينوبون عن وزارة المالية في كافة الأعمال الخاصة بالضرائب وجمعها وتقريرها ، وباعتبار أنهم أكبر الحكام في مناطقهم

وأنهم يمثلون حكومة جلالة الملك في أقاليمهم فهم يشرفون إلى حد ما على الأعمال العامة التي يتولاها موظفو الوزارات في مناطق نفوذهم ، وهم مكلفون بالأمن العام والأشراف على الشرطة بمساعدة الحكمدارين ، ومكلفون أيضا بنشر القوانين واللوائح فيرسلون صوراً منها إلى مأموري المراكز أو الأقسام وهؤلاء يوزعونها إما على العمدة الذين يقومون بنشرها بين الأهالي أو على مشايخ الحارات للغرض نفسه ، والمديرون والمحافظون يرأسون مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ولجان الشياخات الخاصة بتعيين العمدة والمشايخ ومحاكماتهم والمجالس الحسبية في حاضرة المديرية أو في المحافظة متى غاب رجال القضاء الأهلي الذين هم الرؤساء الأصليون لهذه المجالس

والمأمور يمثل المدير أو المحافظ في المركز أو القسم « وهو أكبر موظفي المركز أو القسم وإليه يرجع استتباب الأمن وضبط المجرمين ومساعدة النيابة في جمع الأدلة على

إجرامهم والمساعدة على تنفيذ أحكام المحاكم، كما يقوم بتنفيذ أوامر الوزارات المختلفة فيما لا يخرج عن دائرة مركزه . ويرأس المجالس القروية في مركزه كما ينوب عن المدير في رئاسة مجلسه المحلي فاذا حضر المدير صار الأمور عضواً، وينوب أيضاً عن رئيس المجلس الحسبي متى غاب رئيسه القاضي الأهل

والعمدة يمثل الأمور في بلده وفيما يكون تابعاً لها من العزب والكفور، فهو مسئول عن الأمن والعلمانية وضبط المجرمين وتسليمهم للمركز والمساعدة في جمع الأدلة على إدانتهم؛ وهو يباشر قيد المواليد والوفيات وتحضير كشف بأسماء من بلغوا سن القرعة، ويعلن وينفذ ما يرسله إليه رئيسه الأمور من لوائح الحكومة وقوانينها، كما أن عليه المحافظة على أملاك الحكومة ومراقبة المسائل الصحية ومعاونة المحضرين عند تنفيذ الأحكام

وبما أن العمدة والمشايخ الذين يعاونونهم يقومون بأعمالهم

بلا أجر ولا وظيفة شهرية « مرتب » جعلت لهم امتيازات منها إعفاء أولادهم من الخدمة العسكرية بمقتضى القوانين الخاصة بذلك وأعفاء العمدة من دفع ضريبة خمسة أفدنة مما يملكون . وأوجبت الحكومة توافر شروط خاصة فيمن يتولى مركز العمدية منها أن لا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة وأن لا يكون قد صدرت في حقه أحكام مذرية بالشرف وأن لا يقل ملكه عن عشرة أفدنة ، والشرطان الأوليان لازمان لمن يعين شيخاً ويكفى أن يملك خمسة أفدنة بدلاً من عشرة

وهناك عمد لقبائل العرب الذين ينزلون جهات عدة من نواحي القطر وقد سن لهم قانون خاص نص فيه على شروط العمدة وواجباتهم وهي لا تكاد تخرج كثيراً عن تلك التى وضعت لعمد البلاد

ويعاون العمدة فى أداء عمله المشايخ ومشايخ الخفراء والخفراء ، ويعاون مأمور المركز أو القسم معاونو البوليس

ومحافظوه ويعاون المدير في أداء أعماله الكثيرة والمتشعبة
وكيل وحكمдар ومأمور ضبط وكاتب أول وكتاب
ويؤازره بعض هيئات نياية في العمل وتشاركه في المسائل
العامة الهامة ومن هذه الهيئات مجالس المديريات والمجالس
المحلية والمختلطة

ويوجد في المحافظات أيضا مجالس محلية أو مختلطة
وقد تسمى مجالس بلدة

الباب الثالث عشر

مجالس المديريات - المجالس البلدية أو المحلية - المجالس القروية
مجالس المديريات : أنشئت هذه المجالس سنة ١٨٨٣

عقب إلغاء المجلس النيابي المصري والفرص منها تدريب
الأهالي على الحكم النيابي فهي إذن هيئات نيابية يختلف
عدد أعضائها تبعاً لعدد مراكز المديرية فينوب عن كل
مركز اثنان بطريق الانتخاب ولا يباشر العضو وظيفته
إلا بعد أن يؤدي يمين الأخلاص والطاعة للملك وقوانين
البلاد ومدة العضوية أربع سنوات ولا بد أن تتوافر في
العضو الشروط الآتية

أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة ، وأن يكون ملماً
بالقراءة والكتابة ، وأن يملك أطيافاً أدى مالها منذ سنتين
على الأقل بشرط أن يكون هذا المال ٣٥ جنيهاً سنوياً
أو أربعة عشر جنيهاً لمن كان حائزاً إحدى الشهادات العالية ،

وأن يكون العضو قاطناً بنفس المركز الذي ينوب عنه ، وأن يكون اسمه مدرجا في كشف الانتخابات منذ ثلاث سنين ، وأن لا يكون موظفاً في الحكومة ولا ضابطاً في الجيش العام ولا عضواً في مجلس مديرية أخرى

إختصاص مجلس المديرية : يدعو المدير الاعضاء (كلما مست الحاجة وقضت الضرورة أو إذا طلب ذلك ثلث أعضاء المجلس) للنظر في كل مامن شأنه ترقية التعليم أو الزراعة أو إصلاح الطرق والمباني أو القيام بالأعمال المتعلقة بالرى ، والمجلس الحق في إيجاد أو تغيير أو إبطال الأسواق وله أيضاً أن يقرر رسوماً فوق العادة لصرفها في منافع عمومية ضرورية للمديرية بشرط تصديق الحكومة على فرض هذه الضريبة . ويضع المجلس ميزانية كل سنة ويعرضها على وزارة الداخلية للموافقة عليها ، وليس له أن يجيد عنها أو يصرف مبلغاً غير وارد بالميزانية إلاّ بأذن من وزارة الداخلية . ولوزارة المالية حق التفتيش على حسابات المجلس

التعليم : للمجلس حق إنشاء المدارس وإدارتها
وتقرير البرامج لها واللوائح التي تسير عليها وتصرف على
ذلك من ضريبة وضعت ووافقت عليها الحكومة وقدرها
٥٠٪ من مجموع مال أطيان المديرية وكذلك من الهبات
التي قد توهب له والا ككتابات

وكل مجلس الآن يعمل على نشر التعليم الأولى إذله
الحق في صرف الضريبة المذكورة كلها أو بعضها في التعليم
بشرط أن يخصص للأولى منه (بما في ذلك تعليم الصناعة
والزراعة الأولية) ٢٠٪ من مجموع ما يخصص للتعليم
والثلاثون في المائة الباقية تصرف على التعليم الابتدائي فما
فوقه . وعند وضع نظم التعليم وبرامجه للمجلس أن يضم إليه
أربعة من الفنيين من رجال التعليم ليحضروا جلساته ويكون
رأيهم استشاري

الرى والمباني : تعرض وزارة الاشغال جداول أعمالها
المتعلقة بالرى من ترع ومصارف وتطهير ومناوبات للرى

على المجلس لأخذ رأيه فيها وليس للوزارة الحق في تغيير شيء إلا بعد عرضه على المجلس إلا في الأحوال المستعجلة فتعرض فيها بعد وكذلك الحال في :

- ١ - إنشاء سكك حديدية زراعية أو مدارس أو مستشفيات أميرية أو جبالوات عمومية
- ٢ - بيع أو شراء أو إبدال أو إنشاء أو ترميم المباني والأماكن الأميرية في المديرية

المسائل الإدارية : يبدى المجلس رأيه في :

- ١ - إنشاء أو إلغاء المجالس المحلية في المديرية
- ٢ - تغيير دوائر الاختصاص الإدارية والقضائية في المديرية

- ٣ - إعطاء امتيازات للشركات أو الأفراد في المديرية وغير ذلك من الشؤون الإدارية
- والمجلس رأى قطعى فيما يتعلق بتنظيم الخضر بالموالد والأسواق والعزب

المسائل التشريعية : لاتصدر لوائح محلية أو قرارات في البلاد التي ليس بها مجالس محلية أو مختلطة إلا بعد موافقة مجلس المديرية عليها

المجالس البلدية والمحلية : هي هيئات نيابية تقوم بتنظيم حال المدن من الوجهة الصحية عامة والعمل على ما يؤدي الى جمال رونق المدن ومنظرها مما يجعله موطناً محبباً لأهلها وللنازلين فيها ، وتراقب كثيراً من مصالحها ومراقبتها المتعددة . وتتألف من أعضاء معينين وآخرين منتخبين وتراقب الحكومة أعمالها وهي على أربعة أنواع

١ — مجلس بلدى الأسكندرية وله نظام خاص وسلطته أوسع من سلطات المجالس الأخرى .

٢ — المجالس البلدية المختلطة .

٣ — المجالس المحلية .

٤ — المجالس القروية .

مجلس بلدى الاسكندرية : ويطلق عليه « القومسيون »

البلدى ، أنشئ في أوائل سنة ١٨٩٠ عقب موافقة الدول الأجنبية صاحبة الامتيازات في مصر على جباية الضرائب التي تبجي له خاصة من الوطنين ومن رعايا تلك الدول النازلين هذا الثغر الذي يعد من أكبر ثغور البحر الأبيض المتوسط والذي هو العاصمة الثانية للقطر ويعتبر أيضاً أكبر مدينة فيه بعد القاهرة ، ولذلك كان الاهتمام بأمره كبيراً والعناية بشأنه خاصة حتى عمل أولو الشأن على إنشاء هذا المجلس ، وأعضاؤه ثمانية وعشرون نصفهم معين والنصف الآخر منتخب . أما المعينون فستة منهم يعينون بحكم وظائفهم وهم المحافظ « وهو رئيس القومسيون » والنائب العمومى لدى المحاكم المختلطة ورئيس النيابة الأهلية ومدير عام مصلحة الجمارك (وينوب عن كل من هؤلاء الأربعة في عضوية المجلس من ينوب عنه في وظيفته الحكومة) وأكبر مهندسى وزارة الأشغال الموظفين بالاسكندرية وأكبر طبيب بها تابع لمصلحة الصحة ، وثمانية آخرون تعينهم

الحكومة من بين سكان المدينة ؛ والأعضاء المنتخبون هم الذين ينتخبهم الأهالي من وطنييز وأجانب بحيث لا يكونون ممن صدرت ضدهم أحكام مذرية بالشرف أو حكم عليهم بالأفلاس أو حجر عليهم وبحيث لا يزيد عن من ينتخبون من جنسية واحدة على ثلاثة أعضاء ، وكذلك لا يجوز انتخاب وكلاء الدول وموظفي قنصلياتهم . وتعين الحكومة مدير عام للمجلس يمثله ويتولى بمعاونة هيئة منتخبة من الأعضاء تسمى بالمأمورية البلدية إدارة المجلس ويراقب موظفيه ويشرف على أعمالهم وينفذ ما تصدره هيئة المجلس من القرارات والمشروعات والأوامر

اختصاصات المجلس : يختص المجلس بالبت في مسائل كثيرة منها :

١ - عمل وتقرير ميزانية المدينة التي لا بد من تصديق

وزارة الداخلية عليها وتقرير العوائد البلدية وتحصيلها

٢ - كل ما يتعلق بالشوارع والميادين والمنزهات

والخداائق العمومية وتنظيمها وإدارتها وكذلك تحديد ترميفة
أجر العربات العمومية والدواب

٣ - كل ما يتعلق بمياه الشرب والمدافن والسلخانات

والمجارى والمسارح والمحلات العمومية والحمامات العامة

٤ - كل ما يتعلق بالصحة فى المدينة ماعدا ما يختص

به مجلس الصحة البحرى والكورنتينات

٥ - مراقبة أعمال الشركات التى لها اتصال بالجمهور

٦ - كل ما يتعلق بمصلحة «الطلميات» والاحتياطات

اللازمة لمكافحة الحريق

٧ - مساعدة الفقراء والتكايأ والمستشفيات والمدارس

وغير ذلك من الشؤون الخيرية

٨ - المشروعات الخاصة ببناء أو ترميم أو هدم وكل

الأعمال الأخرى التى تحتاج الى رخصة

مصادر أموال المجلس :

١ - ضريبة على الملاك تبلغ ٠.١٪ من قيمة إيجار

أملأكم المبينة

٢ — ضريبة على المستأجرين بنسبة ٢٪ من قيمة
الأملاك

٣ — نصف في الألف من قيمة الصادرات والواردات

٤ — المتحصل من جنائن النزهة وعوائد الطرق
والرخص

٥ — من صافي ما يتحصل من إيرادات دخولية مدينة
الأسكندرية (وتبلغ ٣١٧٨٠ جنيناً بمصر بإضمان الحكومة)
وقد يوقف وزير الداخلية هذا المجلس إذا رأى
ما يستوجب ذلك أو يحمله باستصدار مرسوم ملكي بذلك وفي
حالة إيقاف المجلس تقوم الحكومة بعمله حتى يعود إلى العمل
المجالس البلدية المختلطة : هذه المجالس أنشئت وتنشأ
في البلاد ذات الحركة العمرانية الواسعة والتي يستوطنها كثير
من الأجانب المشتغلين بالأموال التجارية والاقتصادية المختلفة
وهي تماثل مجلس لدى الأسكندرية في كيفية التشكيل
ومصادر الإيراد والنظام غير أنها أقل اختصاصاً منه وتمنعها

الحكومة إعانة مالية سنوية . وأول مجلس بلدى مختلط أنشئ فى مدينة المنصورة من عهد بعيد ثم وجد بعد ذلك فى الفيوم وطنطا والزقازيق ودمهور وبنى سويف والمحلة الكبرى وبور سعيد والمنيا وميت غمر وكفر الزيات وزقى وآخرها أنشئ فى بها سنة ١٩١٧ ، ومن المؤكد استمرار إنشاء هذه المجالس فى كل بلد تكثر فيه الحركة التجارية والمالية . ورئيس المجلس البلدى المختلط هو المدير أو المحافظ

المجالس المحلية : يرجع تاريخ تكوين هذه المجالس الى سنة ١٩٠٩ وكلها متشابهة من حيث عدد الأعضاء وشروط العضوية والانتخاب أو التعيين وكذلك من حيث الاختصاص ومصادر الأيراد والعمل الذى من أجله أنشئت ، كما أنها تتشابه فى هذا كله مع المجالس البلدية المختلطة إلا أنها خالية من العنصر الأجنبى ويوجد من هذه المجالس العدد الكبير الذى يزيد عن عدد المجالس البلدية المختلطة . ويرأس المجلس المحلى المدير أو المحافظ ويكون مأمور المركز القائم

فيه المجلس عضواً بحكم وظيفته وتكون له الرئاسة متى
غاب الرئيس

ويمكن حل تلك المجالس بقرار من وزير الداخلية ،
ولجميعها الحق في عقد قرض إذا وافقت عليه الحكومة
ولابد من تصديق وزارة الداخلية على قراراتها ، وكل شئونها
الخاصة بميزانيتها لها اتصال بوزارة المالية

المجالس القروية : أنشئت هذه المجالس حديثاً

« سنة ١٩١٧ » ، وهي في مجلتها عبارة عن مجالس محلية صغيرة
تقوم في القرى ففى تماثل المجالس المحلية فى أعمالها غير أن
الأهالى يقومون بكل نفقاتها فلا تمنحها الحكومة إعانة
مالية سنوية ، كما أن مأمورى المراكز هم رؤساؤها ، ولا
تكون قرارات هذه المجالس نافذة إلا بعد التصديق
عليها من وزارة الداخلية . وقد يبدل المجلس القروى بمجلس
محلى متى كبر شأن القرية

الباب الثالث عشر

السلطة القضائية: السلطة القضائية في مصر - المجالس الإدارية
السلطة القضائية: هي الهيئة التي يناط بها إقامة العدل
بين الناس ورد المظالم إلى أهلها وتطبيق القانون وصيانتها
وتفسير ما غمض منه وشرح ما أجمل من بنوده ونصوصه
المختلفة مع مراعاة ما جرت عليه العادة وقضى به العرف
ونص عليه الدستور لتكون القوانين شاملة مختلف الحالات
وشتى المسائل ومتباين القضايا . فليس عمل السلطة القضائية
إذن التشريع وسن القوانين إذ ذلك موكول كما أسلفنا إلى
السلطة التشريعية غير أنه لما كان من المتعذر وضع القانون
بشكل شامل جامع لكل الحالات التي تقع بين الأفراد في
معاملاتهم وحياتهم المختلفة وكان واجب القضاء الفصل فيما
يقوم بين الناس من المنازعات وليس له أن يتخلى عن
الفصل في بعض المنازعات التي لا توجد لها نصوص صريحة

في القانون، نَحْم على القضاة وهم أساس هذه الهيئة أن يحكموا فيها بما ترواح له ضماثرهم ويطابق العرف ويتمشى مع العادات والأخلاق ولا يتنافى مع القانون ولو كان ذلك كله عن طريق الاستنتاج والاستنباط. وكثيرا ما تؤخذ هذه الأحكام نماذج يحتذى بها القضاة الآخرون عند نظرهم قضايا وحالات مماثلة؛ واعتبار الدول هذه الأحكام والأخذ بها ليس سواء إذ يرى بعضها أن هذه الأحكام متى صدرت من محكمة عالية أخذ بها وعدّها قانوناً وعلى هذا يصير للسلطة القضائية شيء من أعمال التشريع

وأخص ما تتميز به هذه السلطة القضائية الاستقلال التام في أعمالها القضائية. أما الأمانة ممثلة في برلمانها فهي مصدر القوانين التي تطبقها السلطة القضائية؛ والشخص الذي يعهد إليه بالأمر الخطير وهو النظر في المظالم المختلفة والفصل في المنازعات المتباينة يجب أن يمتاز بسمات ألقها الاستقلال والنزاهة وعدم التعيز وحسن السمعة والعلم والدراية بالقانون وسعة الاطلاع. فليس عليه سلطان سوى القانون وليس له

أن يخضع لغير وجدانه كما أنه ليس لأحد أن يأمره أو يشير عليه بأصدار حكم معين في أمر خاص كما أنه ليس لأية درجة من درجات المحاكم المختلفة أن تخضع لأمر أيتهما من درجة أعلى منها . لذلك وجب أن تراعى تلك الصفات السابقة في اختيار رجال القضاء ، وقد عنيت جميع الدساتير بمسألة استقلال القضاء ونص أكثرها على وجوبه وحتم بعضها على القوة التنفيذية عدم التعرض لرجال القضاء أو عزلهم من مناصبهم حتى يؤدوا وظائفهم في هدوء وطمأنينة غير متأثرين بما تثاب السلطة التنفيذية من الأهواء الحزبية من آن إلى آن مع مراعاة جمل مرتباتهم على قدر يتناسب مع شرف عملهم ويعدم عن الميل جانب الحكومة طمعا في غير مراعاتهم لارتفاع مرتباتها . والقضاء لا يتداخل للفصل في المنازعات من تلقاء نفسه وإنما ترفع إليه القضايا المختلفة من الأفراد أو النيابة العمومية ليفصل فيها ، وليس من اختصاص القضاء تنفيذ الأحكام التي يصدرها وإنما يكل أمر التنفيذ إلى

السلطة التنفيذية التي من طبيعة وظيفتها الاحتكاك بالأفراد والجماعات والوجود في كل مكان من أمكنة الدولة والاستعداد في كل لحظة للقيام بوظائفها فهي التي تتمكن إذن من اتخاذ إجراءات التنفيذ بواسطة أقلام المحضرين ومن يعاونهم في ذلك من رجال الإدارة التابعين للسلطة التنفيذية ، وإنما ترفع القضاء عن التنفيذ إحتفاظاً بكرامته وتقديساً لمكانته بما يتناسب مع شرف مهنته

وهناك طائفة من القوانين تقوم بتطبيقها السلطة التنفيذية بهيئاتها الإدارية المختلفة كالقوانين الإدارية والمالية والتعليم مثلاً

السلطة القضائية في مصر : يتولى السلطة القضائية في كل دولة نوع واحد من المحاكم أما في مصر فأنه نظراً لوجود الامتيازات الأجنبية فيها والعقائد الدينية المختلفة وغير ذلك فقد تعدد أنواع المحاكم فيها ، وبعض هذه المحاكم تابع لوزارة الحقانية وبعضها للقنصليات أو البطريركيات أو المحاكمات .

والمحاكم التابعة لوزارة الحقانية هي : المحاكم الشرعية -
المجالس الحسينية - المحاكم الأهلية - المحاكم المختلطة
وقضاة هذه المحاكم يصدر عن أحكامهم باسم جلالة
ملك مصر ويطبقون القوانين تطبيقاً ملائماً لما تملئ به عليهم
قواعد العدل والانصاف وما تقضى به العادة فيحكمون
لكل ذي حق بحقه وبالعقوبات على الجناة والمذنبين المخالفين
للقانون

والمسائل المتعلقة بالعقود والتعهدات غير الخاصة بالأحوال
الشخصية تعتبر مسائل مدنية أو تجارية ، أما الاعتداء على
الأشخاص بالسب أو الضرب مثلاً والسرفات البسيطة
فتعتبر جنحة وهي أخف من الجناية التي هي عبارة عن ارتكاب
القتل عمداً مثلاً وهي أشد الجرائم خطراً ، أما إشغال الطرق
بدون رخصة أو ركوب القطار أو الترام بغير تذكرة أو غيرها
فتعتبر مخالفة وهي أخف أنواع الجرائم والمسائل المتعلقة
بالأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والوصايا والموارث
وغیرها تسمى مسائل شرعية

والزمن الذي ينظر فيه عدد من القضايا التي حُدد لها يوم خاص يسمى جلسة، والجلسة لا تكون مدنية وجنائية معاً، والهيئة وهي مجتمعة في مكانها الخاص بها لتنظر تلك القضايا تسمى محكمة

نظام المحكمة من الداخل : يجلس القاضى أو القضاة فى صدر قاعة الجلسات وإلى شمالهم كاتب الجلسة وإلى يمينهم أحد أعضاء النيابة (فى الجلسات الجنائية فقط) ويجلس أمام هذه الهيئة فى مستو منخفض عن مستوأم أحد موظفى قلم المحضرين للمناداة على المتخاصمين والشهود ويردد نداءه الحاجب الواقف على باب قاعة الجلسة من الجهة التى يدخل منها عامة الناس . ويوجد عادة مكان خاص للمجرمين (قفص المتهمين) الذين تنظر قضاياهم الجنائية ، وأمام هذا القفص من الجانب الآخر مكان خاص لرجال الصحافة

وتكون الجلسات علنية عادة ويجلس فى الصف الاول مواجهاً لهيئة المحكمة المحامون ومن خلفهم عامة الناس .

وقد تكون الجلسة سرية إذا رأت المحكمة ذلك مراعاة للآداب العامة أو محافظة على النظام العام وفي هذه الحالة لا يصرح بالدخول إلا للمشتغلين بمهنة المحاماة . وينفذ أحكام هذه المحاكم إن كانت مدنية أو تجارية موظفون فيها يسمون بالمحضرين الذين لهم أن يستعينوا برجال الأمانة من البوليس والعمد ومن إليهم إذا صادفوا معارضة في تنفيذ الأحكام، أما في الأحكام الجنائية فتقوم النيابة بالتنفيذ . والأحكام الصادرة من المحاكم قد تكون غير قابلة للاستئناف وقد يصح استئنافها فترفع إلى محكمة أعلى لنظرها ثانية وتصدر فيها حكماً نهائياً قد يكون مؤيداً للحكم الأول وقد يكون مخالفاً له

المحاكم الشرعية : تختص بنظر الأحوال الشخصية

بين المسلمين أيًا كانت جنسيتهم وغير المسلمين ممن لا يتبعون لدولة متمتعة بالامتيازات الأجنبية في مصر وذلك في حالة عدم اتفاقهم جميعاً على الالتجاء إلى البطريركخانات أو المجالس

المالية أو الحاخاخانات، والأحوال الشخصية تشمل الزواج والطلاق والمهر والجهاز والنفقة والحضانة والقصر والرشد والوصايا والرعاية والمسكن والوقف والهبة والأرث

أنواع المحاكم الشرعية :

(١) المحاكم الجزئية : وتوجد في المراكز والمدن وتنظر بصفة نهائية في بعض المسائل الشخصية وبصفة ابتدائية قابلة للاستئناف في البعض الآخر ويتولى الحكم في كل منها قاض واحد

(٢) المحاكم الابتدائية : ومقرها القاهرة والأسكندرية والمنصورة وطنطا والزقاريق وبنى سويف وأسيوط وقنا ويختص كل منها بنظر القضايا الخاصة بالقاطنين في جزء من القطر ويعرف بدائرة المحكمة وتنظر في القضايا المستأنفة من المحاكم الجزئية التي في دوائرها وفي القضايا التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية كالأوقاف ويتولى الحكم في كل محكمة منها ثلاثة قضاة

(٣) المحكمة العليا : ومقرها القاهرة وتنظر في القضايا
المستأنفة من المحاكم الابتدائية جميعاً ويتولى الحكم فيها
خمس قضاة

ورجال القضاء في تلك المحاكم من خريجي الأزهر
الشريف ومن القسم العالى لمدرسة القضاء الشرعى التى صارت
الآن قسماً من أقسام الأزهر للتخصص فى تخرج القضاة
الشرعيين على مذهب أبى حنيفة ، ويعاونهم كتبة المحاكم ثم
المحامون الشرعيون الذين يجب أن يكونوا من خريجي
الأزهر على شرط أن لا تقل سن الواحد منهم عن ٢١ سنة
والمأذونون الشرعيون . وقد تستعين المحاكم الشرعية بالخبراء
المقردين أمام المحاكم الأهلية . ويقوم رجال الإدارة الآن
بتنفيذ أحكام المحاكم الشرعية خلافا لما يجرى فى المحاكم
الأهلية من تكليف المحضرين القيام بتنفيذ الأحكام ،
ومن المحتمل كثيراً أن يدخل نظام « المحضرين » فى تلك
المحاكم أيضاً

. المجالس الحسبية : أنشئت سنة ١٨٩٦ لحماية القصر
وعدي الأهلية والغائبين غيبة منقطعة من الخاصين لأحكام
المحاكم الشرعية فيما يختص بأموالهم وأحوالهم الشخصية ،
ولهذه المجالس أن تتخذ لأجرائات الاحتياطية الضرورية
للمحافظة على التركات والأموال الخاصة بها، وتقوم بكل
ما يتعلق بالوصاية والحجر وتعيين الوكلاء ممن يغيبون غيبة
منقطعة ومحاسبتهم وعزلهم وقبول استقالتهم . ولهؤلاء
الأوصياء والقوام والوكلاء حق التصرف بالبيع أو الشراء
أو الاستبدال في الأموال العينية وبيع ورهن الأوراق المالية
وإجراء القسمة والتأجير لمدة أكثر من ثلاثة سنوات
والاقتراض وتشغل رؤس الأموال أو غير ذلك من
التصرفات الهامة بشرط أن يستأذنوا في ذلك المجالس
الحسبية التابعة لها

وتوجد المجالس الحسبية في المحافظات وحواضر
المديريات والمراكز، وتختص مجالس المراكز بنظر ما لا تزيد

قيمته على ثلاثة آلاف جنيه أما إذا تجاوزت القيمة هذا القدر فتختص بنظره المجالس الحسبية في حواضر المديريات ، وتنظر مجالس المحافظات فيما هو من اختصاص المجالسين

تشكيل المجالس الحسبية : يتشكل المجلس الحسبي من أحد قضاة المحاكم الأهلية رئيساً ومن القاضى الشرعى وأحد الأعيان أعضاء، فإذا تعذر قيام القاضى الأهلى بالرياسة ينوب عنه فى المحافظات وحواضر المديريات المحافظ أو المدير كما ينوب عنه أيضاً المأمور فى مجالس المراكز ، فإن كان الأمر المعروض على المجلس يتعلق بغير مسلم حل رجل من دينه محل القاضى الشرعى بأمر يصدره وزير الحقانية

المجلس الحسبى العالى : ومقره القاهرة ويتشكل من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية ومن عضو من المحكمة الشرعية العليا ومن أحد الموظفين المتقاعدين أو القائمين بالخدمة، ويستعاض عن عضو المحكمة الشرعية

العليا عضو آخر غير مسلم متى كان الامر المنظور يتعلق
بغير مسلم كما تقدم . ويختص هذا المجلس بنظر بعض
القرارات التي أصدرتها المجالس الحسبية وذلك بصفة
استئناف لها

مجلس البوط : وتتكون من أحد أمراء الأسرة
المالكة (أقربهم إلى الملك) رئيساً بأمر ملكي ومن رئيس
مجلس الشيوخ ووزير الحفانية ورئيس الديوان الملكي ورئيس
محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة وشيخ الجامع الأزهر
ومفتي الديار المصرية ورئيس المحكمة الشرعية العليا على
شرط أن يكونوا مسلمين وإلا استبدل غير المسلم في هذا
المجلس بمسلم بأمر ملكي ، وينوب عن الرئيس عند غيابه
رئيس مجلس الشيوخ ، وينظر هذا المجلس في المنازعات
الشخصية (التي تدخل في اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس
الحسبية) التي تقوم بين أفراد الأسرة المالكة بعضهم بعضاً
أو بين بعضهم والأهالي، وحكمه نهائي غير أنه يجب تصديق

الملك على ما يصدره المجلس من الأحكام الخاصة بتعيين
الأوصياء أو القوام أو الوكلاء

ولا تنظر المحاكم الشرعية ولا المجالس الحسبية المسائل
المختص بنظرها هذا المجلس إلا اذا صدر أمر ملكي برفع
مسألة بذاتها إلى المحاكم الشرعية أو المجالس الحسبية كما أنه
ليس لهذا المجلس أنه ينظر في المسائل الخاصة بالأوقاف
المحاكم الأهلية : أول عهد مصر بهذه المحاكم كان

سنة ١٨٨٣ حين أنشئ بعضها في الوجه البحري ثم أخذت
تنتشر فيه وفي الوجه القبلي وقد حلت محل المجالس القضائية
التي أنشأها المغفور له الخديوي اسماعيل باشا ونقل إلى
سلطانها كثير مما كان داخلا في سلطان المحاكم الشرعية .
وتقضى هذه المحاكم فيما يقوم بين الناس (عدا من يتمتعون
بلا امتيازات الأجنبية) من المنازعات المدنية والتجارية وتطبق
قانون العقوبات على كل من يرتكب جريمة يعاقب عليها بمقتضى
ذلك القانون

والذين يتمتعون بالامتيازات هم رعايا انكلترا وفرنسا
وبلجيكا والدانمارك واليونان وهولاندا وإيطاليا وإسبانيا
والسويد والنرويج والبرتغال والولايات المتحدة ، وقد كانت
تتمتع رعايا النمسا والمجر وألمانيا والروسيا بهذه الامتيازات
لكنها فقدتها بسبب الحرب الماضية

والمحاكم الأهلية على درجات منها : محاكم الاستئناف
العليا والمحاكم الابتدائية (الكلية) ومحاكم الجنايات والمحاكم
الجزئية ومحاكم الأخطاء

وتسمى قضاة أكبر الهيئات القضائية الأهلية في مصر
بالمستشارين وعددهم الآن سبع وعشرون ومن بينهم بعض
الأجانب ومنهم تتكون محاكم الاستئناف العليا ومحاكم
الجنايات ومحاكم النقض والأبرام

محاكم الاستئناف العليا : تتألف محكمة الاستئناف
العليا من ثلاث مستشارين للنظر في القضايا المستأنفة من
المحاكم الابتدائية . وتوجد الآن محكمة في القاهرة وأخرى

في أسبوط ومن المرجح كثيراً أن توجد محكمة ثالثة في المنصورة ورابعة في الأسكندرية

محكمة النقض والادبرام : تشكل من خمسة من المستشارين للنظر في الطعون القانونية التي تقدم إليها عن الأحكام الجنائية التي لا استئناف لها ويحضر جلسات هذه الهيئة عضو من رجال النيابة

المحاكم الابتدائية : وتسمى بالمحاكم الكلية وهي : —

- (١) محكمة الأسكندرية وتشمل دائرة اختصاصها محافظة الأسكندرية ومديرية البحيرة (٢) محكمة طنطا : مديرية الغربية (ماعدا مركزى شربين وطلخا) ومديرية المنوفية (٣) محكمة المنصورة : مديرية الدقهلية ومحافظة دمياط ومركزى شربين وطلخا (٤) محكمة الزقازيق : مديرية الشرقية ومحافظات القنال والسويس والعريش ومدينة الطور (٥) محكمة مصر : محافظة القاهرة ومديرتى الجيزة والقليوبية (٦) محكمة بنى سويف : مديريات بنى سويف

والفيوم والمنيا (٧) محكمة أسيوط : مديرتى أسيوط
وجرجا (٨) محكمة قنا : مديرتى قنا وأسوان

وتتشكل كل هيئة من ثلاثة قضاة ويستأنف إليهما من
أحكام المحاكم الجزئية القابلة للاستئناف ويكون حكمها
نهائياً إذا الأحكام لا تستأنف إلا مرة واحدة . ونحكم بصفة
إبتدائية فى جميع القضايا المدنية والتجارية الخارجة عن
إختصاص المحاكم الجزئية

محاكم الجنايات : تشكل كل منها عادة من ثلاثة من
المستشارين وتنعقد فى الجلسات التى بها محكمة إبتدائية ويحضر
جلساتها أحد رجال النيابة ودائرة إختصاصها هى دائرة
إختصاص المحكمة المنعقدة بها . وتنعقد هذه المحاكم مرة
فى كل شهر وتواصل جلساتها إلى أن تنتهى القضايا المقدمة
إليها . وتختص بالنظر فى الجنايات وما يقع معها من الجنح
وكذلك تقدم إليها الجنح التى تقع من الجرايم . فالزور

في الأوراق الرسمية والقتل والشروع فيه وسوء استعمال الموظفين العموميين لسلطتهم والسرقات بأكرام من المسائل التي تقضى فيها هذه المحاكم

المحاكم الجزئية : لكل مركز (ما عدا الدر) محكمة جزئية تابعة للمحكمة الابتدائية الداخلة في دائرة اختصاصها فالمحكمة الابتدائية إذن أصل والمحاكم الجزئية أفرع منها . وكذلك بكل محافظة محكمة جزئية واحدة ما عدا القاهرة ففيها سبع منها والأسكندرية أربع . وتشكل كل محكمة جزئية من قاض واحد ينتدبه وزير الحفانية من قضاة المحاكم الابتدائية التابعة لها المحكمة الجزئية وتحكم في القضايا المدنية والتجارية بصفة نهائية متى كانت قيمة المتنازع عليه لا تزيد عن ٤٠ جنيهاً وبصفة ابتدائية فيما يزيد عن ذلك القدر ولا يتجاوز ٢٥٠ جنيهاً ، وتستأنف إليها أحكام محاكم الأخطاء وتنظر في قضايا المخالفات والجنح بصفة ابتدائية ، وبحضر هذه الجلسات أحد رجال النيابة

المحاكم المركزية : أنشئت سنة ١٩٠٤ لتعاون المحاكم الجزئية على سرعة الفصل فى القضايا وكانت تنعقد بالمراكز وأقسام البوليس بالمحافظات . ولما عمت المحاكم الجزئية جميع المراكز وأنشئت محاكم الأخطاط سنة ١٩١٢ ألغيت المحاكم المركزية من كل مركز أنشئت فيه محكمة خط ثم ألغيت من بنادر المديرىات ، ولا يبق منها الآن سوى محاكم القاهرة والأسكندرية وبور سعيد والأسماعيلية والسويس وهى تعقد بأقسام البوليس وقضاها ينتدبون من قضاة المحاكم الابتدائية أو الجزئية واختصاصها الآن جنائى فقط

محاكم الأخطاط : تشكل بقرارات يصدرها وزير

الحقانية وهو الذى يعين دوائر اختصاصها بالاتفاق مع وزير الداخلية وهى تنعقد فى المراكز وجهاتها ووجد منها فى كل مركز محكمتان على الأقل لتقريب محل التقاضى للأهالى . وتؤلف المحكمة من ثلاثة من الأعيان أحدهم رئيس ويختار لكل محكمة عضوان احتياطيان . ووزير

الحقانية هو الذى يختار الاعضاء كل سنة من كشف يحررها
سنويا النائب العمومى والمدير ورئيس المحكمة الابتدائية
بأسماء من تتوفر فيهم شروط معينة

ونظام محاكم الأخطاط مؤقت ولا يسرى إلا لمدة سنة
فإذا لم يحدد وزير الحقانية قرار تعيين الأعضاء تبطل تلك
المحاكم وحينئذ يقوم قاضى المحاكم الجزئية بجميع الأعمال القضائية
فى مركزه . واختصاص محاكم الأخطاط مدنى وتجارى وجنائى
أما المدنى والتجارى فيشمل الدعاوى البسيطة كدعاوى
المنقولات وأجر الأنفار والصناع والمساكن والأراضى
والمواشى وكدعاوى إتلاف الأراضى الزراعية بحيث لا تزيد
قيمة الدعوة عن القدر المعين لكل فى القانون . وأما الجنائى
فيشمل المخالفات التى يعاقب عليها بغرامة فقط (بحيث
لا تزيد عن ٢٥ قرشا) وتحكم بهذه العقوبة أو بالحبس مدة
لا تزيد عن أربع وعشرين ساعة فى المشاجرات البسيطة
وكذلك تحكم بأحدى هاتين العقوبتين على من يرفض

أو يهمل القيام بما يطلبه منه المدة من الأعمال أو الخدمات العامة أو المساعدات الجائزة قانوناً

وبعض أحكام هذه المحاكم غير قابل للاستئناف والبعض الآخر يستأنف أمام المحاكم الجزئية التابعة لها المحاكم القنصلية والمختلطة : قضى إتساع نطاق التجارة

بين المصريين وأهل الغرب بأباحة الإقامة في مصر للأجانب ففتح لهم الخلفاء الفاطميون ثغر الإسكندرية وغيرها ثم أصبحت هذه الأباحة تعطى للدول الأجنبية في شكل عهود أو معاهدات أو امتيازات تيرم بين الحكام لتأمين الأجانب على أنفسهم وممتلكاتهم ومعتقداتهم فأبرم السلطان صلاح الدين معاهدة مع جمهورية فيزاسنة ١١٧٣ ثم أبرمت بعد ذلك معاهدات مع البندقية وجنوة وفلورنسا وغيرها وآخر معاهدة كانت بين السلطان الفودى وفرنسا سنة ١٥١٠. وكانت أم الامتيازات التي تسكتسب بمقتضى هذه العهود حرية الدخول والإقامة وحرمة المسكن وحرية الاتجار

والأمن على الأرواح والأموال والأعفاء من الضرائب
عدا الجركية وحق بناء الكنائس وإقامة قناصل
للفصل في خصومات التابعين لبلادهم بمقتضى قوانينها .
وكذلك كانت تعضد تركيا المعاهدات مع البلاد الأوربية
لمثل هذه الأغراض أهمها المعاهدة التى عقدها السلطان
سليمان القانونى مع فرنسا سنة ١٥٣٥ وكانت عامة يسرى
مفعولها على مصر وما زالت حتى الآن نافذة المفعول ، ثم
تبع فرنسا بقية الدول الأوربية والولايات المتحدة
فى عقد مثل هذه المعاهدات .

وكانت رغبة المغفور له محمد على بإشارة رأس الأسرة المالكة
ومن تبعه من الولاة فى تشجيع الأجانب على الوفود إلى
مصر والأقامة بها داعية إلى التساهل فى تطبيق هذه
الامتيازات والتوسع فى نصوصها وأحكامها حتى ثبت لهم
بحكم العرف أكثر مما اكتسبوه بمقتضى نصوص
المعاهدات

من هذا ترى خروج الأجنب عن دائرة اختصاص
المحاكم المحلية ولذا أنشئت لهم المحاكم القنصلية والمحاكم المختلطة
المحاكم القنصلية : لكل من معظم الدول صاحبة
الامتيازات مركز للقنصلية في القاهرة وبه توجد محكمة
للفصل في المسائل المدنية والتجارية التي تقع بين رعايا دولها
بشرط أن لا تكون خاصة بعقار في مصر فتصبح من
اختصاص المحاكم المختلطة ، وتختص بالنظر في الجرائم التي
تقع من رعاياها وفي مسائل أحوالهم الشخصية
المحاكم المختلطة : أغلب قضاتها من الأجانب ونظامها
يكاد يشبه نظام المحاكم الأهلية من حيث الدرجات والتكوين
غير أن ليس لها اختصاص جنائي إلا فيما يقع من الجرائم
داخلها أو على موظفيها أثناء تأدية وظائفهم . وتختص بالقضاء
في المسائل التجارية والمدنية التي يكون الخصوم فيها من
جنسيات مختلفة أو جنسية واحدة إذا كان التنازع على عقار
في مصر .

المجمعة العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة : هذه الجمعية
أنابتها الدول عنها في التصديق على القوانين التي ترغب
الحكومة المصرية في سنّها وتطبيقها على المصريين والأجانب
النازحين مصر على السواء

البطريكمخانات والمحامخانات : لكل من الطوائف
المسيحية بطريرقية أو مجلس ملي يختص بالحكم في مسائل
أحوالهم الشخصية على حسب مذاهبهم ، عدا ما يتعلق
بالموارث في حالة عدم اتفاق أولى الشأن جميعا وما عدا
الوصايا إذا كان الوريثة تابعا لسلطات دينية مختلفة أو كان
بعضهم تابعا لدولة أجنبية فتكون المحاكم الشرعية أو المجالس
الحسبية هي المختصة ، الأولى بالموارث والثانية بالوصايا
ولكل طائفة من طائفتي اليهود (الربانيين والقرائين)

حاخاخانة اختصاصها باختصاص البطريرقية

القائمون بالأعمال في المحاكم : يقوم بالأعمال في المحاكم
المختلفة موظفون وغير موظفين ؛ فالوظفون هم القضاة

وأعضاء النيابة والكتبة والمحضرون . وغير الموظفين هم المحامون الذين يجب أن يكونوا من الحائزين على إجازة الحقوق ثم الخبراء . ويوجد أيضا في المحاكم الشرعية المأذونون وفي محاكم الأخطاظ المشايخ والعمد

القضاة : قضاة محاكم الاستئناف الذين يعملون والذين ينتدبون للعمل في محاكم الجنايات يطلق عليهم جميعا مستشارون ، وهم ورؤساء محاكمهم ووكلاؤها ورؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاؤها وجميع القضاة الذين يعملون فيها أو الذين ينتدبون في المحاكم الجزئية والمركزية وغيرها يمينون جميعا برسوم ملصكي ، ويشترط في المستشارين والقضاة أن يكونوا حائزين لأجازة الحقوق على أن لا تقل سن المستشار عن ثمان وعشرين سنة وسن القاضي عن خمس وعشرين سنة .

أعضاء النيابة : يوجد في المحاكم الأهلية طائفة من الموظفين الحائزين لأجازة الحقوق يقومون بتحقيق الجرائم

ويشرفون على التحقيقات الجنائية التي يقوم بها رجال الشرطة ثم يرفعون الدعاوى على المجرمين والأثمة إلى المحاكم الجنائية ويترافعون فيها أمامها . ورئيس هؤلاء الموظفين هو النائب العمومي ومقره محكمة الاستئناف بالقاهرة ويعاونه رئيس نيابته وعدد من الأعضاء كما يساعده في كل دائرة قضائية رئيس نيابة وعدد من أعضائها، وهناك صلة بين رجال القضاء ورجال النيابة فرؤساء النيابة يعينون من القضاة كما أن القضاة يعينون من أعضاء النيابة، ورجال النيابة في المحاكم المختلطة يعملون فقط في تحقيق ما يقع من الجرائم داخل المحكمة أو على موظفيها أثناء تأدية وظائفهم .

اللبان الإداري والمجالس التأديبية : كثيرا ما يقع من الأهالي مخالفات تستدعي محاكمات سريعة قد لا يتسع وقت القضاء العادي إلى نظرها كما قد يقع من الموظفين إهمال في تأدية وظائفهم أو مخالفات للقوانين واللوائح تضر بنظام العمل وسيره ، فعمدت الحكومة إلى تشكيل لجان

إدارية ومجالس تأديبية أباحت للأولى حق محاكمة الأهالى وتوقيع العقوبات المالية البسيطة أو الحبس إلى مالا يزيد عن ثلاثة أشهر طبقا للوائح الموضوعة لكل حالة من الحالات وأباحت للثانية حق عقاب الموظفين من تخفيض مرتباتهم أو تنزيل درجاتهم أو رفقهم مع حفظ حقهم فى المكافأة أو المعاش أو مع حرمانهم منه كله أو بعضه ، فمن اللجان الإدارية لجنة مقاومة الجراد وفيضان النيل والترع والجسور والسكك الزراعية والجمارك والشيخات ، أما مجالس التأديب فيشكل منها فى كل وزارة عدد يتناسب مع كبر الوزارة وعدد فروعها

وهناك مجالس تأديبية خاصة بالضباط والجنود يطلق عليها اسم مجالس عسكرية عالية أو مركزية تقوم بمحاكمة الضباط وصف الضباط والجنود ، ولها أن تحكم بالأعدام أو بالحبس لمدة لا تنقص عن خمس سنوات أو بالأشغال الشاقة لمدة لا تزيد عن سنتين أو غير ذلك من الأحكام

وهذه المجالس العسكرية غير الهيئات المعروفة بالمحاكم العسكرية .

المحاكم العسكرية : قضت الدساتير كما قضى الدستور المصرى بتعطيل أحكامه بصفة مؤقتة حين قيام ثورات داخلية أو اجتياز عدو أرض الدولة أو غير ذلك فتعلن الأحكام العرفية ، وفي هذه الحالة تتولى السلطة العسكرية كل ما يؤدى إلى إخماد الفتنة أو إبعاد الخطر عن أرض الوطن وذلك بمقتضى أوامر وإعلانات يحاكم المخالفون لها من الأهالى أمام محاكم عسكرية تتكون من ضباط برتبة بكباشى ففأفوق ، ولا تكون أحكامها نافذة إلا إذا صدق عليها القائم بأمر الأحكام العرفية



الباب الرابع عشر

الضرائب والمكوس

إن الخدمات العمومية التي تقوم بها الحكومة لمصلحة الأمة تحتاج إلى نفقات طائلة فالواجب على كل فرد من أفراد الأمة أن يدفع نصيبه منها، ولما كانت الضرائب هي أكبر مورد للمال الذي تحافظ به الحكومة على سلامة الأشخاص والممتلكات واستتباب الأمن (بالطرق السياسية أو الحرية أو العسسية) ونشر التعليم وتحسين سبل المواصلات والمراسلات والرى والملاحة وغيرها فالواجب علينا أن لا نستكثرها مهما تعددت وتنوعت مادامت تصرف فيما يعود علينا بالنفع ومادام الذين يقررونها هم نواب الأمة . وكل من يتخلص منها يعتبر خائناً لوطنه والضرائب قد يدفعها الفرد بنسبة ما يمتلكه من العقار

كالمال الذي تدفعه أصحاب الأراضي الزراعية لصيارفة الحكومة وكالعوائد التي يدفعها أصحاب المباني وغير ذلك من الأموال المقررة على الملاك والسكان وأصحاب الحرف مقابل ما يعطى لهم من الرخص

وقد يدفعها الفرد بطريق غير مباشر فرسوم الجمارك مثلا التي يدفعها التجار على البضائع موزعة في الحقيقة على المستهلكين الذين يتعاون تلك البضائع

الضرائب العقارية : العقار كل ما يملكه الشخص من أرض زراعية أو مبان قاعة . والضرائب العقارية أموال مقررة وتعد من أكبر موارد المال للدولة يدفعها المصريون والأجانب على السواء ؛ فتجبي الحكومة من ١٤ قرشا إلى ١٦٤ قرشا عن كل فدان بنسبة تربته ، وهذه الضريبة تدفع على أقساط ملائمة لزم المحاصيل ليسهل على الأهالي دفعها . ويعني من هذه الضريبة كل أرض لحقها ضرر من جراء قلة مياه الري أو غمرها بمياه النيل فلم تزرع وذلك بناء

عن طلب يقدمه صاحب الأرض في زمن محدود . أما ضرائب المباني وتعرف بعوائد المباني فتجبي بنسبة تتراوح من ٨ ١/٢ ٪ إلى ١٠ ٪ من قيمة الأيجار السنوى ، وكل ثمان سنوات يعمل تقدير حديد بوساطة لجان تقوم في كل قسم أو مركز بتقدير قيمة الأيجار . وهذه الضريبة مقررة على المنازل القائمة في المحافظات الخمسة وفي المدن والبنادر الكبرى على أن تعفى المباني المخصصة للعبادة أو للأعلم أو الاستشفاء أو الإدارة العامة لمصالح الدولة أو دور القنصليات أو المنازل التي لا يزيد إيجارها عن خمسة جنيهات في السنة

وإذا تأخر أحد الأهالى عن دفع الضريبة العقارية كلها أو بعضها جاز للحكومة بدون الالتجاء للقضاء أن تحجز وتبيع المحاصيل والمواشى والأثاث والعين حتى تستوفى مطلوبها

الضرائب الغير المقررة : ويقصد بها كل ما تجبیه

الحكومة من الأموال التي لا يمكن تقديرها قبل تحصيلها لأنها تجبى على أشياء لا تعرف الحكومة قيمتها إلا بعد معاينتها كموائد الجمارك وضريبة الكحول والقطن واحتكار الملح والسكر ورسوم التسجيل وإقامة الدعاوى القضائية ورسوم الدمغة ودمغ المصوغات ورسوم إشغال الطرق العامة ورخص السيارات وأماكن الملاهى والمحلات العمومية إلى غير ذلك

الرسوم الجمركية : هى الأموال التي تجبىها الحكومة على البضائع الصادرة والواردة بنسبة خاصة تبعا للأصناف ووفقا للمعاهدات والاتفاقات التجارية بين مصر والدول الأجنبية، على أنه يعنى من هذه الضريبة الكتب المطبوعة والجرائد تشجيعا للعلم كما تعفى أمتعة القناصل ومن إليهم من الممثلين السياسيين وإذا امتنع شخص عن دفع الضريبة الجمركية التي تقدرها مصلحة الجمارك حق لها أن تأخذ جزءا من البضاعة المطلوبة الضريبة عليها يساوى قيمة الضريبة

المستعقة وذلك بحسب الثمن الوارد في « فاتورة » المورد أو بحسب تقرير لجنة « التثمين »

ضريبة القطع : قدرت في أول أمرها باعتبار ٣٥ قرشاً عن كل قنطار محلوج ثم خفضت إلى ٢٥ قرشاً

ضريبة الكحول : وتقدر بمبلغ ١٩٥ مليماً عن كل لتر من الكحول النقي الذي يصنع داخل البلاد

رسوم التسجيل : وتقدر بواقع $\frac{3}{4}$ ٪ من قيمة ثمن العقار إذا كان العقد المراد تسجيله عن بيع أو هبة أو بدل، أما إذا كان رهناً أو وقفاً فتجبي الضريبة بنسبة ١ ٪. وكثيراً ما يصدر قرار مجلس الوزراء برد رسوم التسجيل التي تدفع عن عقود الأراضى التي ستخصص للأعمال الخيرية أو الدينية بناء عن طلب يقدم إليه

الرسوم القضائية : وتقدر بنسبة مخصوصة تبعاً لنوع القضية وقيمتها بحسب ما جاء في لوائح المحاكم

رسوم الدفعة : تحصل بنسبة المبالغ الخارجة من خزنة الدولة سواء كانت مرتبات موظفيها أو معاش من تقاعد منهم أو ثمن مشروعات أو غير ذلك مما يصرف من خزائن الدولة
رسوم دفعة المصوغات : تحصل بمقدار ٥ مليات عن كل درهم من الذهب و ١٠ مليات عن كل درهم من الفضة مما يصنع منها في القطر

بدل الخدمة العسكرية : يعفى من الخدمة العسكرية كل من دفع عشرين أو أربعين أو مائة جنيه بحسب الظرف الذي يدفع فيه تلك الضريبة وستكلم عنها عند ما نعرض للخدمة العسكرية

الباب الخامس عشر

ميزانية الدولة

للدولة مصادر شتى تجبى منها أموالها التى تنفقها على مصالحها المختلفة . فتقدر الحكومة النفقات اللازمة وتعمل جهدها فى تقرير وجباية ما يسد تلك النفقات فتفرض بعض الضرائب أو نحوها أو تلغىها أو تزيدها إلى غير ذلك، على أن الحكومات الرشيدة تعمل دائماً على إتقاص الضرائب المختلفة بما تأتية من أوجه الاقتصاد وما تقوم به من الدقة فى الأنفاق والعناية بالصرف . وهذا التقدير للمصروفات والأيرادات يعبر عنه عادة بميزانية الدولة

وتحضر الحكومة المصرية ميزانيتها وتنفذها دائماً من أول إبريل لنهاية مارس من السنة التالية بحسب القانون الذى يحددها ، وهذه المدة هى السنة المالية للدولة المصرية . على أن تحضير مشروع الميزانية يجب أن تقوم به كل وزارة

أو مصلحة فيما يختص بنفقاتها فقط بحيث ترفع كل منها مشروع ميزانيتها عن السنة المالية المقبلة في أول أكتوبر من كل سنة إلى وزارة المالية فتأخذ لجنتها المالية في دراسة كل المشروعات والتوفيق بين ما جاء فيها وبين مشروع ميزانية الدولة العام (إيرادات ومصروفات) حتى إذا ما انتهى الأمر بينها وبين الوزارات والمصالح رصدت تلك المشاريع في مجموعة واحدة ومهدته يحمل جامع للنفقات والأيرادات ثم رفعته إلى البرلمان « مجلس النواب أولا » لفحصه وإقراره والتصديق عليه وذلك قبل حلول السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل حتى لا يأتى أول إبريل إلا وميزانية الدولة للسنة المالية الجديدة قد بلغت إلى الوزارات المختلفة كل فيما يخصها فتسير عليها تحت مراقبة وزارة المالية وإشراف البرلمان . وكل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان كما يجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية

ويلاحظ أن ميزانية وزارة الأوقاف لا تدخل ضمن ميزانية الدولة بل تعمل لها ميزانية خاصة « إيرادات ومصروفات » ويتبع في قرارها وإصدارها ما أتبع في الميزانية العامة

وعند انتهاء السنة المالية تقوم وزارة المالية بعمل حساب ختامى لأيرادات ومصروفات الدولة بحسب الواقع ، ومن هذا نرى أن الحساب الختامى مبنى على الحقيقة والأمر الواقع وأرقامه تدل فعلا على مقدار الدخل والخرج عن سنة ماضية بخلاف الميزانية فإن أرقامها تدل على مقدار ما هو محتمل صرفه وجبايته خلال السنة المقبلة . والحساب الختامى للإدارة المالية عن العام المنصرم يجب أن يقدم إلى البرلمان في بدء كل دور انعقاد عادى لطلب اعتماده

ولما كانت الدولة المصرية قد إحتاجت في بعض السنين الماضية إلى نفقات لأعمال عامة ذات منفعة عظيمة واستدانت من البيونات المالية الأوروبية أموالا بفوائد مختلفة تسددها

على أقساط سنوية وارتبطت مع الدول الدائنة بتعهدات فقد
حتم الدستور عدم تعديل اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد
أقساط الدين العمومي بما يمس تمهّدات مصر في هذا الشأن،
وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذًا لتعهد
بين مصر وأية دولة أخرى

وأهم موارد الدولة هي الأموال المقررة على الأطنان
وعوائد المباني والرسوم الجمركية وإيراد السكك الحديدية
والتلغرافات والتليفونات والبريد ورسوم الموانئ والمنائر
والدمغة والرسوم القضائية والأحكام الأميرية وبديل الخدمة
المسكّرية ورسوم الخفر ومصايد الأسماك وضريبة القطن
وغيرها، وتبلغ الإيرادات المقدرة للدولة عن السنة المالية
١٩٢٦ — ١٩٢٧ مبلغ ٣٨١٦٣٠٠٠ جنيه مصري

أما أهم أبواب مصروفات الدولة فهي مخصصات
ومرتبات ديوان جلالة الملك والبيت المالك والبرلمان ومجلس
الوزارات والوزراء والموظفين والبعثات العلمية والدين

العمومي وغير ذلك من معاشات ومكافآت ، وتبلغ جملة
المصروفات المقدرة في الميزانية عن سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧
« ٤١ مليون جنيه مصري »

والفرق بين الأيرادات والمصروفات يُعْلَى على المبلغ
الأحتياطي في صندوق الدين ليؤخذ منه لبعض المشروعات
العامة أو لسد النقص إذا زادت المصروفات عن الأيرادات ،
كما هو الحال في هذه السنة المالية



الباب السادس عشر

الخدمة العسكرية

كما أن الأفراد يعتدون على الأفراد بالرغم من وجود البوليس وقانون العقوبات الذى تطبقه المحاكم الجنائية كذلك تعتدى الدول على الدول للسلب أو النهب أو الاستعباد إذ لا وجود لبوليس يقمع الدول ولا قانون عقوبات ينفذ عليها ولا محاكم يمكنها تنفيذ تلك العقوبات إن وجدت ، فالغلبة للأقوى وإذن فالاستعداد للطوارئ واجب على كل دولة تريد صد اعتداءات المعتدين وغارات المغيرين ، وما أكثر المبررات لمن يريد الاعتداء أو الغارة على الدول الضعيفة فينبغى على كل مصرى قادر أن يتقدم إلى حمل السلاح ليصون الوطن من الأغارات الخارجية أولاً وليحافظ على الدستور ثانياً فقد يوجد بين صفار النفوس من يهم بالعبث بما اكتسبته الأمة من الاستقلال والحرية كما

عبث نابليون الثالث بالنظام الجمهورى فى فرنسا
فأفراد الأمة يتعاونون فيما بينهم على المحافظة على أنفسهم
وعلى قضاء شئونهم وحاجاتهم لا بما يدفعون من الضرائب
فقط بل بما يبذلون من أرواحهم أيضاً فكانهم جميعاً يتبادلون
تأمين بعضهم البعض على الحياة ، فالقادرون على حمل السلاح
يصرفون جزءاً من حياتهم فى التدريب والاستعداد للدفاع
عن سلامة الأمة

والقانون هو الذى يحدد المدة التى يقضيها الفرد فى الخدمة
العسكرية كما أنه يعفى من يرى فى المصلحة إعفائه منها
للاستفادة منه فى الخدمات المدنية أو من يرى فى إعفائهم راحة
بهم لمجزهم عن الخدمة أو لقيامهم بأود أسرهم ككبار
أولاد الآرامل مثلاً

وكل من يتخلص من الخدمة العسكرية أو يحاول أن
يتخلص منها يكون خائناً لوطنه عوناً لعدوه عليه ولا فرق
بينه وبين الجبان الذى يفر من ساحة الوغى فيخذل بذلك
أُمته ويحرمها من عضده

ولا يفوتنا أن نذكر أن النساء معفون من الخدمة العسكرية في كل الممالك كما في مصر لمجزهن الطبيعى عن أداء هذا الواجب الشاق، ولقد حرمن مقابل ذلك من بعض الحقوق السياسية إلا أنهم أظهروا في الحرب الأخيرة العظمى من إنكار الذات والتفانى فى خدمة الجرحى فى ميدان القتال وبين جدران المستشفيات ما أكسبهن تلك الحقوق فى أمريكا وفى كثير من الأمم الأوربية كأنجلترا وألمانيا

ويقضى قانون الخدمة العسكرية فى مصر أن يؤدى كل مصرى سليم البنية بلفت سنه ١٩ سنة مدة خمس سنين فى الجيش العامل ومثلها فى الرديف أو خفر السواحل أو البوليس

الرديف : عبارة عن مدة خمس سنوات يقضيها الجندى خارج الجيش العامل بشرط أن يكون تحت الطلب فى أى وقت للخدمة فى الجيش العامل عند قيام حرب أو

انتشار وباء أو قيام فتن وثورات وقلقل وذلك بقرار من مجلس الوزراء، كما أن لوزارة الحرية أن تطلب رجال الرديف للتمرينات العسكرية لمدة ثلاثين يوماً في كل سنة وكذلك لها أن تسرح الجندي قبل قضاء خمس سنين الخدمة في الجيش العامل بشرط أن يبقى تحت طلبها ويعتبر أنه في أجازة حرة لا يتناول فيها مرتباً

الخدمة في خفر السواحل : وهي عبارة عن أن يقوم الجندي باختياره بالعمل في مصلحة خفر السواحل التي من واجبا صيانة السواحل المصرية ومنع كل من يحاول النزول إلى أرض الوطن أو الخروج منه بغير جواز وكذلك منع محاولة إدخال أو إخراج المواد الغير المصرح بها عن طريق التهريب . ومدة الخدمة في هذه المصلحة تحتسب له من مدة الرديف

البوليس : كثيراً ما يتقدم الجندي بعد الخدمة في الجيش العامل للاشتغال في البوليس بمحض رغبتهم فتحسب لهم

مدة وجودهم في هذه الخدمة من المدة الواجب قضاؤها
في الرديف

كذلك يقضى القانون المصرى بأعفاء الموظفين الداخلين
في هيئة المال والذين منهم تحت الاختبار وكذلك أبناء
الضباط وعمد ومشايخ البلاد والذين يعملون أباهم الكبار
العاجزين عن الكسب أو أمهاتهم الأراامل أو المطلقات
كما يقضى بأعفاء العلماء وأئمة المساجد وحفظة القرآن
والقساوسة والقمامسة والرهبان والحاخاميين وطلبة العلم
من المدارس العالية والمدارس الصناعية والمدارس الخصوصية
والمعاهد الدينية وأبناء العربان وغيرهم ممن نص عليهم القانون
على أن القانون المصرى أجاز لكل شخص قادر على
حمل السلاح ، صالح للخدمة العسكرية ، أن يعفى منها إذا
دفع عشرين جنيهاً مصرياً قبل الاقتراع أو أربعين جنيهاً
بعد الاقتراع وقبل طلبه للكشف الطبى ومائة جنيه بعد
الكشف الطبى وقبل انتظامه فى سلك الجندي . ولكن

أكثر الدول ترى أن الخدمة العسكرية فرض لازم واجب الأداء فلا يقبل عنه بدلا بل تعد من يتخلف عن هذه الخدمة أو يحاول التملص منها خائناً لوطنه عدوا لبلاده . كذلك اعتبر القانون المصرى كل شخص وجبت عليه الخدمة العسكرية ثم فر منها خائناً للملك ووطنه وحتم عقابه بعقوبات مختلفة كأن يقضى فى الجيش العامل ست سنوات بدلا من خمس إذا حاول التملص وتخلف عن الحضور أو حاول إتلاف جسمه أو أحد أعضائه حتى يصبح غير صالح للخدمة ، هذا إذا وجد صالحاً للخدمة أما إذا لم يعد صالحاً لها عوقب بالحبس لمدة غايتها ثلاث سنين ، كذلك يعاقب القانون كل من ساعد شخصاً على التخلص من الخدمة العسكرية بالاخفاء أو الهرب أو إتلاف عضو من أعضائه . أما إذا حاول فرد من أفراد الجيش الفرار منه فيعاقب بعقوبات قد يقضى بعضها بقتله رمياً بالرصاص أو سجنه أو غير ذلك مما مر بك فى العقوبات التى توقعها المجالس العسكرية

رتب الجيش : يتكون الجيش المصرى من الجنود وهم
على درجات مختلفة مرتبة كالآتى : الجنود وصف الضباط
الذى يشمل وكيل الألباشى فالألباشى فالجاويز فالبلوك أمين
فالباشجاويز فالصول ورؤساء هؤلاء هم الضباط ودرجاتهم
هى الملازم الثانى فالملازم الأول فاليزباشى فالصاغ فالبكباشى
فالقائمقام فالمرالاي فاللواء فالفریق فالسردار فالمشير وهو
أكبر منصب فى الجيش ورئيس هؤلاء جميعاً وقائد الجيش
الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية هو حضرة صاحب
الجلالة الملك كما مرّ بك الكلام

الباب السابع عشر

التعليم

كان التعليم في مصر أيام الفراعنة في أيدي السكينة ورؤساء الأديرة كما كان ذلك في المصور الوسطى في أوروبا غير أنه امتاز في مصر بما ظهر من نتائجها من الحث على الفضيلة والأخلاق الطيبة والفنون الجميلة التي دلت على ما وصل إليه المصري من النبوغ في النقش والتصوير مما أبقى تاريخهم حيا إلى اليوم . ولقد كانت التربية في ذلك الوقت تميل كثيراً بالناشئين إلى أن تكون منهم عمالا للدولة ومصوري وحفارين للملك يقومون بعمل التماثيل الخاصة والنقوش التي كانت تزين بها دورهم ومعابدهم وهياكلهم التي كانوا يبذلون في تنسيقها وجمال رونقها ومتانة بنيانها مما جعلها باقية على مر السنين والأيام . ولقد كانت الأم تتولى تربية

أولادها في بيتها من الطفولة حتى إذا ما بلغت سنه حدا معيننا دفعت به إلى أبيه أو إلى معلم يلقنه مبادئ صناعة خاصة فكان بذلك التعليم عملياً يحوط به ما يكسب المتعلم الأخلاق وحب الفن ، واستمر حال العلم يتقدم بتقدم العمران والحضارة حتى صارت مصر كعبة العلوم يؤمها الناس من نواحي عدة حتى أن الأغريق أنفسهم بعثوا بأبنائهم إلى مدارسها في عين شمس والأسكندرية

ولم يأت زمن البطالسة وتأسيس مدينة الأسكندرية حتى أصبح هذا الثغر مورداً عذبا يؤمه فلاسفة العالم وطلاب الحكمة في مدرسته الجامعة ومكتبته العامرة الواسعة التي حوت الكتب في مختلف العلوم والفنون ، ولقد بقيت شهرة هذا الثغر العلمية إلى أن جاء الأسلام وقام بعض الرومان فأحرق هذه المكتبة الجامعة وادعى مؤرخو الأفرنج أن المسلمين هم الذين قضوا على تلك الكنوز العالية وما كان للمسلمين أن يحرقوا كتباً حوت علماً نهض

بالأمم إلى ذروة المجد والحضارة ودينهم هو ذلك الدين الذي
يحتّم على كل مسلم ومسلمة طلب العلم مهما تكبد الطالب
في سبيل طلبه من المصاعب والمشاق

جاء الإسلام وكان التعليم في أيامه مبنيًا على أصول
الدين والشريعة ولم تكد أقدام الدولة الفاطمية تطأ أرض
مصر حتى أسسوا فيها أكبر جامعة شرقية إسلامية
«الأزهر الشريف» فعاد لمصر هذا المجد العلمي وأخذ
الناس يفتدون إليها سيما وقد أنشأ الحاكم بأمر الله الفاطمي
دار الحكمة وجعلها مركز الأبحاث العلمية المختلفة ، ولما ملك
السلطان صلاح الدين الأيوبي الديار المصرية لم يكن حظ
العلم في عهده بأقل مما كان في عهد أسلافه الفاطميين ، ثم
جاء المماليك فانتعشت الروح الفنية انتعاشا ظهر أثره في
المساجد والمدارس التي شيدها ولا تزال باقية إلى اليوم ،
كما أن الروح العلمية قد تجلت بأجلى مظاهرها في تلك

المؤلفات القيمة التي تناولتها النهضة العلمية الحاضرة فأخرجتها من زوايا الترك والأهمال فقامت دار الكتب المصرية بطبع الكثير منها مثل صبح الأعشى ونهاية الأدب وغيرهما مما يقوم كل واحد بذاته مكان دائرة معارف جامعة

ثم جاء عصر بعد ذلك خدمت فيه تلك الروح نظراً لاضطراب أحوال البلاد وقيام الثورات وتنازع الأمراء حتى تولى أمر مصر ذلك الرجل العظيم المرحوم « محمد علي باشا » فبعث فيها حياة جديدة وهمة عالية فأرسل البعث العلمية المختلفة إلى أوروبا وأسس المدارس الكثيرة ونشر التعليم الابتدائي في جهات القطر ولم يكن حظ المدارس العالية بأقل من حظ تلك المدارس الابتدائية فأنشأ مدرسة للطب وأخرى للهندسة وثالثة للزراعة ورابعة للألسن كما أنشأ مدرسة للفنون والصناعات ومدرسة للطب البيطري ثم شجع أعمال الترجمة فترجمت أمهات الكتب من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية وكانت تلك الكتب نواة صالحة للنهضة الحاضرة

ولما جلس إسماعيل باشا على عرش مصر أكثر من إنشاء المدارس واستحضر نفراً من علماء أوروبا ليقوموا بالتعليم في المعاهد المصرية ، وليس هناك دليل محسوس على ما كان يتوق إليه ذلك الأمير العامل من نشر العلم من قيامه بإنشاء دار الكتب المصرية التي لا تزال إلى اليوم مفتخرة بهذا الأمير وعنوان حبه للعلم ونشره بين الناس

ثم استمرت هذه الروح المباركة يتوارثها الأبناء عن الآباء من أمراء هذه الأسرة العلوية حتى ظهرت في البلاد حركة طيبة تناولت مختلف العلوم ومتباين الفنون بل تناولت كل ناحية من نواحي الحياة سواء في ذلك الحياة العلمية أو الاجتماعية أو السياسية ، وإن نظرة إجمالية إلى عدد ما ينشأ من المدارس ويزاد فيها من الفصول ويقبل فيها من الطلاب سنة بعد سنة والازدياد المضطرد في عدد الطلاب لتدل على مبلغ ما تأتیه الدولة ورجالها وأفراد الأمة من الجهود لرفعة شأن البلاد ونشر العلم بين جميع الطبقات ، ولا عجب

إذا اشترأت الأُتُنَاقَ نحو هذا العمل الجليل فالناس — كما يقولون — على دين ملوكهم ، وجمالة الملك قواد قد ورث عن آبائه وأجداده ذلك الحب في نشر العلوم فأمر وما زال يأمر بكل ما يزيد في عدد المعاهد المختلفة وبأرسال البعثات إلى أوروبا وأمريكا

والتعليم الآن يتناول التعليم الأولى والابتدائي والثانوي والخاص والعالي

التعليم الأولى : نظراً لانتشار الأمية بين أفراد الأمة نص الدستور المصري على أن يكون التعليم الأولى إلزامياً وبالمجان في المدارس الأولية للبنين والبنات فأخذت وزارة المعارف تعمل على تنفيذ هذا وشرعت تعد المعدات لذلك فأكثر من مدارس المعلمين الأولى كما فتحت أقساماً ليلية لتفريغ المعلمين للمدارس الإلزامية وكما سعت وتسعى جهدها في حمل مجالس المديرية وغيرها على إنشاء المدارس الأولية في جهات القنطر لتتولى وزارة المعارف بعد ذلك

إدارتها بعد إمدادها بالمعلمين والأدوات اللازمة . على أن
الآمال معقودة في أن لا تمضي عشر سنوات حتى تكون
هذه المدارس قد عمت جهات القطر فتأمر الحكومة
وقتشذ يجعل هذا التعليم الأوى إلزاميا ، وقد جعلت مدة
الدراسة فيه خمس سنوات يتعلم الأطفال فيها مبادئ القراءة
والكتابة والقرآن الكريم والحساب ونصيبا من الجغرافية
والتاريخ وتدير الصحة والأشياء والتربية الوطنية والرسم
والرياضة البدنية والأعمال اليدوية وقدرا من التدريب العملى
فى الزراعة والصناعة كل جهة بما يلائمها

وفضلا عن تلك المدارس التى تديرها وزارة المعارف
فهناك مدارس تديرها وزارة الأوقاف وأخرى تديرها
الأفراد وتفتشها وزارة المعارف وتعينها ماليا كل سنة
ويطلق عليها مدارس الأمانة

التعليم الابتدائى : وهو الخطوة الأولى والإعداد
الفعلى للتعليم الثانوى والخصوصى ، ومدارسه تكاد تكون

قائمة في كل مركز من مراكز المديريات بل وفي أمهات
القرى ، والأولاد يقضون في هذه المدارس خمس سنوات
يتعلمون فيها تلك العلوم السابق تلقيها في المدارس الأولية
بطريقة أوسع مع تلقى بعض اللغات الأجنبية الحية
كالفرنسية والإنجليزية ومبادئ العلوم والهندسة ومبادئ
علم وظائف الأعضاء والألعاب والموسيقى والتصوير والآلة
الكتابة ، ويستوى في هذا التعليم أيضا البنون والبنات مما
يبشر بنهضة عظيمة في تعليمهن ليصرن أمهات صالحات
«والأم مدرسة إذا أعدتها

أعدت شعبا طيب الأعراق»

وتقوم بأدارة هذا النوع من المدارس وازادة المعارف
ومجالس المديريات والجمعيات وبعض الأفراد الذين تمد
بعضهم وزارة المعارف بأعانات مالية سنوية . وفي نهاية
الدراسة الابتدائية ينال الطلبة الناجحون شهادة إتمام الدراسة
الابتدائية التي تجيز لهم دخول المدارس الثانوية والخصوصية

التعليم الثانوى : وهو الدرجة الثانية التى تلى المدارس

الابتدائية ، والفرض منه إعداد التلاميذ إلى التعليم العالى « ومدة الدراسة الثانوية خمس سنوات وتنقسم إلى قسمين الأول ثلاث سنوات يشترك جميع التلاميذ فى المواد المقررة لها والثانى سنتان وتتفرع الدراسة فيهما إلى فرعين أدبى وعلمى ويجوز أن تزداد فروع أخرى إذا دعت الحاجة ويكون ذلك بمرسوم »

وتدرس بالمدارس الثانوية تلك المواد التى تدرس فى المدارس الابتدائية بطريقة أوسع مع تلقى بعض العلوم الرياضية ولغات أجنبية إضافية كالإيطالية والألمانية واللاتينية والاقتصاد السياسى وعلم المنطق وعلم النفس والاختزال والفنون الجميلة (الموسيقى والتصوير والتمثيل) وكل تلميذ أتم دراسة السنوات الثلاث الأولى بالمدارس الثانوية ونجح فى امتحانها العام يمنح شهادة الدراسة الثانوية قسم أول ومن ينجح فى الامتحان العام الذى يعقد لمن أتم

دراسة السنتين الأخيرتين من المدارس الثانوية بمنح شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان. وتقوم بأدارة المدارس الثانوية وزارة المعارف ووزارة الأوقاف وبعض الجمعيات الخيرية والأفراد الذين تقدم وزارة المعارف بأعانات مالية سنوية وتقوم وزارة المعارف وحدها بمقدلجان الامتحانات العامة لمن يتممون الدراسة الابتدائية وكل من قسمي الدراسة الثانوية من طلبة جميع مدارس القطر أو ممن يتعلمون في منازلهم نظير رسم يدفعه الطالب قبل دخول الامتحان

التعليم المخصوص : ويتناول مدرسة الفنون والصنائع ومدرسة الفنون والزخارف ومدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة ومدرسة المعلمين الثانوية ومدارس المعلمين والمعلمات الأولية ومدارس الزراعة المتوسطة وغيرها والتعليم في هذه المدارس يختلف تبعاً للغرض الذي أنشئت من أجله المدرسة . وبعض هذه المدارس تديره إدارة خاصة « إدارة التعليم الفني والصناعي » و « إدارة التعليم الأولى »

على أنه لا يفوت أن نذكر في هذا النوع من التعليم ما تقوم به الورش والمدارس الصناعية التابعة لوزارة المعارف ومجالس المديریات فقد نهض القائمون بها نهضة ظهر أثرها في مختلف الصناعات مما يبشر بربق صناعي يناسب حالة البلاد

التعليم العالي : وهو عبارة عن تعليم الطلبة تعليماً خاصاً يتناول الطب والهندسة والحقوق والتعليم والزراعة والصيدلة والتجارة وغيرها . على أن الحكومة لم ترغب في الوقوف بالتعليم العالي إلى الحد الذي كان متبعاً من قبل فأمرت المكارم الملكية بإنشاء الجامعة المصرية للتعليم العالي الراق ليتمتع المجال للبحث والتنقيب مما يؤدي إلى فتح العقول وتنوير الأذهان فتظهر المقدرة في الكشف والاختراع

الجامعة المصرية : أنشئت سنة ١٩٢٥ وكانت نواتها الجامعة المصرية الأهلية كما مرّ الكلام وتشتمل على عدة كليات منها : كلية الآداب ، والعلوم ، والطب ، والحقوق وغيرها . ولكل كلية مدير وبها أساتذة ومساعدو

أساتذة، وللجامعة مدير . ويدرس طالب الالتحاق بأية كلية سنتين تعتبر الدراسة فيهما دراسة متوسطة ومن ينجح في امتحانها النهائي يلحق بالكلية للدراسة العالية وكذلك يمكن قبول الطالب في الكلية للدراسة العالية إذا كان قد نجح في امتحان أعدّه الجامعة معادلاً للامتحان النهائي للدراسة المتوسطة . ومن يتم الدراسة العليا بمنح درجات علمية في المواد التي درسها

تعليم البنات : للبنات حظ من التعليم الأولى والابتدائي كحظ البنين ، وقد كان الأهليون منصرفين عن تعليمهن ولكن الذي ينظر إلى النشاط القائم الآن في تعليم البنات يدرك أن النفوس أصبحت مستعدة للخروج من ذلك الجمود الذي ساد الأسرات المصرية زمناً طويلاً في تعليم البنات حتى جعاهن في معزل عن الحياة ، ولقد ظهر أثر ذلك في قيام وزارة المعارف — فضلاً عن افتتاح مدارس ابتدائية متعددة للبنات — بإشياء مدارس ثانوية للبنات

وإعداد مدرسة للطب لتخريج طبيبات يسكن في التعليم نفس السبيل الذي يسلكه الذكور من طلبة الطب . على أنه لا يفوتنا أن نذكر أن هناك قسماً ملحقات مستشفى القصر العيني لتمرين وتعليم عدد من البنات ليكن قابلات كما توجد أيضاً مدرسة معلمات السنية لتخريج معلمات للمدارس الابتدائية للبنات ومدارس للمعلمات الأولية لتخريج معلمات للمدارس الأولية للبنات

ولكى تجارى وزارة المعارف أساليب التعليم الغربى أنشأت دوراً للأطفال « روضة الأطفال » كما أنها تستعين بمعلمين ومعلمات أجانب أيضاً

البعثات : وتتولى وزارة المعارف كما تتولى بعض الوزارات الأخرى الاتفاق على عدد غير قليل من الشبان الذين أتموا دراستهم العالية أو الخصوصية والذين تريد الحكومة أن نخصصهم لأعمال أو دراسة خاصة فترسلهم إلى البلاد الأجنبية في أوروبا وأمريكا كما أن وزارة المعارف

تختار بعض فتيات امتزن بنبوغ أو ذكاء لترسلهن إلى أوروبا ليتخصصن في التعليم والتربية ومنهن من يتعلمن الآن على حساب مصلحة الصحة ليكون ممرضات وطبيبات ولقد جالت في خواطر بعض ولادة الأمور ففكرة كان الغرض منها تكوين الأطفال الذين لا يستطيع أهلهم الاتفاق عليهم في مراتب التعليم كلها أو بعضها تكويننا عملياً يمكنهم من كسب العيش عن طريق حرفة أو صناعة وأخذت وزارة المعارف في تنفيذ هذه الفكرة فأنشأت مدارس أولية راقية للبنين وأخرى للبنات وضعت لها مناهج خاصة تناسب حال البنين وحال البنات . غير أن المشروع أسفر عن غير نتيجة فيما يختص بالبنين فألغيت مدارس البنين أما مدارس البنات فلا يزال بعضها قائماً إلى الآن

الباب الثامن عشر

الشئون الخارجية للدولة

الدول وتعدد لها : لقد شرحنا كيف تتكون الأمم وتتقدم الدول ولذلك تعددت الدول قديماً ولا تزال تتعد حديثاً حتى في المنطقة الواحدة تبعاً للميول الخاصة التي يدين لها أفراد الجماعات ولنا في التاريخ أمثلة كثيرة فالأفريق وهم تلك الأمة التي سكنت الجهات الجنوبية من شبه جزيرة البلقان كانت تقوم في مدنها المختلفة دوليات « اسبارتا وأثينا » وكذلك فيما بين النهرين فقد نشأت دولة بابل وأشور، وكذلك حال روسيا حديثاً فان تلك الدولة الواسعة الأرجاء التي بقيت منذ كونها بطرس الأكبر دولة واحدة حتى جاءت الحرب العالمية الماضية فكونت من هذه الدولة الواحدة دولاً كثيراً متعددة . وليست دراسة التاريخ

العام إلا دراسة خاصة لما قام من الدول في أرجاء المعمورة وما كانت عليه من حضارة وما لحقها من فناء

مما به الدول بعضها الى بعض : كلما تقدمت الدولة في الحضارة وأدركتها المدنية بأشكالها ومظاهرها تعددت حاجاتها وكثرت مصالحها واحتاجت إلى غيرها لتتناول معها المنافع فتقربت كل دولة إلى غيرها من الدول واشتركت معها في أسباب الحياة والتقدم ، ثم زادت هذه الحاجة فشملت تعاقد الدول مع بعضها بعضا دفعا للخطر وردا لمطامع الطامعين من الدول القوية الأخرى وصيانة للمصالح وحفظا للأرواح والأموال ، والذي يتولى شئون هذه العلاقات وزارات الخارجية ومائها من الممثلين والقناصل لدى الدول الأجنبية الأخرى . يضاف إلى هذا أن تحتاج الدولة إلى الأخرى حاجة أدوية فترسل إليها أفرادا منها طلبا للعلم والانتفاع بما أخرجته العقول واستكشفته الأبحاث واخترعته الأذهان القانون الدولي : زادت هذه العلاقات وتعددت بين

الدول حتى انتهى الأمر إلى وجوب ربط الدول فيما يجري بينها من معاملات مختلفة بقانون دولي ينظم تلك العلاقات ويحدد موقف كل واحدة إزاء الأخرى دفعاً للمنازعات واتقاء لشر الحروب وأخطار الفتن . فالقانون الدولي إذن مجموعة القواعد التي تربط الدول وتنظم علاقاتها وتقرر حقوق كل منها ، وهو مبني على عادات دولية أو نصوص معاهدات تعقدها الدول عن رضا واختيار ، وكذلك قرارات المؤتمرات الدولية التي كثيراً ما تعقد لتحديد العلاقات بين الدول بشأن أمر خاص

ولا يعترف القانون الدولي بدولة ما إلا إذا كانت مستقلة استقلالاً تاماً في الداخل والخارج وقد مربك الكلام على الدولة وأنواعها ومظاهرها استقلالها

طبقات الدول : والدول المستقلة كلها سواء في نظر القانون الدولي لا فرق بين القوية والضعيفة فيما لكل من الحقوق وما عليها من الواجبات إلا أن هناك درجات جمعت الواحدة

تتماز عن الأخرى بما قد يكون لها من وفرة السكان واتساع
الأرجاء وسعة الجاه وقوة السلطان وسمو الترية ، فهناك
الدول العظمى وهى الآن . إنجلترا ، وفرنسا ، وإيطاليا ،
والولايات المتحدة ، واليابان ، على أن ليس معنى هذا أن
الدول العظمى لا تريد ولا تنقص فقد تضيف إليها الحوادث
غدا دولا أخرى كالترك والألمان مثلا كما قد تنقص منها
بسبب ما يعمري إحداها من الاضمحلال أو الفناء فقد
كانت ألمانيا قبل الحرب الكبرى الماضية إحدى دول العالم
العظمى ، كذلك كانت روسيا والنمسا . وهذه الدرجة
« الدول العظمى » تسمح لكل منها أن تتداخل في شئون
الدول الضعيفة فقديمًا تدخلت إنجلترا وغيرها حتى فصلت
اليونان والصرب والبلغار من تركيا وجعلتها كلها دولا
مستقلة ، وتلك الدول تستطيع أيضا بما لها من المكانة أن تقود
الحالة السياسية في العالم بما تضعه فيما بينها من التعهدات
والاتفاقات

مقوق الدول وواجباتها : لكل دولة أن تأتى من
الوسائل ما تراه حافظا لحياتها وحياتها وسلامة أهلها وأرضها
وهوائها ومياهها التى تشمل جزء من البحار بجوار شواطئها
على بعد مسافة تبلغ منتهى مرمى المدفع ، وأن تدفع كل
من تعدى عليها أو على تجارتها أو تدخل فى شئونها الداخلة
أو الخارجة مع احترام حقوق الدول الأخرى ، ومن هذه
الوسائل تكوين الجيوش وبناء الأساطيل الهوائية والمائية
 وإقامة المعامل وعقد الاتفاقات الحربية والتجارية . ولما كان
من أهم من تعنى به الدول المحافظة على أرواح أهلها وأموالهم
فقد أصبح من واجبات الدول حفظا لكرامة الأمة أن
تحمى أفرادها المقيمين فى غير بلادها متى تعدت عليهم أو على
أموالهم تلك الدول النازلين أرضها ؛ وقد يضع بعض الدول
شروطا خاصة للمهاجرين من الأجانب إلى بلادهم حفظا
للسلحة أو الأمن أو الآداب ؛ كذلك قد يرى بعض الدول

وجوب التدخل في أعمال دولة أخرى عند اعتداء أجنبي كما
تدخلت انكلترا حين أرادت ألمانيا أن تنهك حرمة البلحيك
سنة ١٩١٤، أو قد يكون التدخل في شئون دولة ضعيفة أو
أمة ثائرة أو مغلوبة على أمرها فتساعد الأولى في رفع
شأنها وتقوية مركزها بالأساليب التي تراها صالحة لذلك
وتقمع في الثانية نار الفتنة حفظا لرعاياها المقيمين في تلك
البلاد واستتبابا للأمن العام وندفع عن الثالثة شر الطامعين
فيها : ولكن كثيرا ما يجر هذا التدخل إلى اكتساب
حقوق لم تكن للدولة التي تدخلت كما أنه قد يؤدي إلى
الاحتلال والامتلاك وكل هذه أساليب تتخذها تلك الأمم
الاستعمارية لمد نفوذها وبسط سيطرتها على المستضعفين
من الدول تحت شعار الرحمة والأنسانية والمدنية الحديثة
غير ناظرين إلى عهود أو موثيق قد قطعوها على أنفسهم

التحكيم : على أن هذا التدخل وغيره من المعاملات
قد يثير بين بعض الدول تنافسا أو اختلافا يدفعها إلى المعارضات

لها . ما يقوم بينها من المشاكل التي قد تسوى بطريق سلمى
يجرى على أيدي الممثلين السياسيين أو بوساطة وزارات
الخارجية بمقابلات ومدكرات خاصة ويكون ذلك في الأمور
التي لا تمس شرف الأمة وكرامتها واستقلالها أما إذا وجدت
بين دولتين حالة خطيرة استدعى ذلك عقد مؤتمرات أو توسط
دولة أخرى لفض النزاع وحل المشكلات فإذا كانت إحدى
الدولتين المتنازعتين قوية عن الأخرى أرغمت في كثير من
الأحوال الدولة المنازعة لها على قبول ما تطلبه عليها من
الشروط . وقد تلجأ الدول المتنازعة إلى التحكيم الذي يقضى
بأن تعرض كل من الدولتين المتنازعتين أوجه نظرها على
هيئة خاصة يرتضيها الطرفان ويتعهدان بقبول أحكامها
واحترام أفضيتها ومن ههنا ما اتفقت عليه دول أوروبا وبعض
دول أمريكا في سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ في إنشاء محكمة التحكيم
الدائمة التي مقرها الآن « مدينة لاهاي بهولندا » لفصل
فيما يعرض عليها من المنازعات كي تحمل بالطرق السامية ؛

وقد بحث مؤتمر السلام الذي عقد سنة ١٩٠٧ في لاهاي
في وضع معاهدة دولية عامة بمقتضاها يجب أن تقض المشا كل
بالتحكيم ولكن لم يجد هذا البحث نفعا

الحرب : على أنه قد لا ينفع طريق من هذه الطرق
في فض النزاع فتلجأ الدول المتخاصمة إلى فضه بالقوة والعنف
والشدة التي تسيل فيها الدماء وتزهق فيها الأرواح وتنفق
في سبيلها الأموال فتدك معالم البلاد ويزول أثر الحركة
والنشاط العمراني وتم البلوى السكان جميعا وهذه هي حالة
الحرب التي تنقطع بمجرد إعلانها كل علاقة سياسة وتجارية
بين الدولتين المتحاربتين وتلغى بقيامها كل مخالفة وتزول
كل معاهدة وتنقطع المواصلات والمعاملات فينسحب
الممثلون السياسيون وغيرهم من الموظفين والرعايا منها
للتجسس أو الكيد، وقد تمتدى الواحدة منهما على رعايا
الأخرى النازلين بلادها فتمتقلهم وتستولي على أموالهم
وتقيم عليها حراسا يتصرفون فيها بالاستثمار أو البيع

أو التصفية طبقا للسلطة التي تعطى لهم
 وللحروب قوانين ومعاملات يجب مراعاتها غير أن
 الغالب لا يعبأ في أكثر الحالات بهذه القيود التي لا تبيع
 مثلا إطلاق الرصاص على بلاد غير محصنة أو قتل الشيوخ
 والنساء والأطفال غير القارين على حمل السلاح أو تعذيب
 الأسرى والجرحى بتشغيلهم في أعمال شاقة أو سجنهم في جهات
 غير صحية أو منع الرسائل والهدايا التي ترسل إليهم . وقد
 تطلب إحدى الدول المتحاربة وقف القتال ديثما تدفن موتاها
 أو تنقل جرحاها والقوانين تقضى بذلك فتعقد هدنة مؤقتة
 لمدة معينة ؛ وإذا عجزت إحدى المتحاربتين عن مواصلة القتال
 طلبت هدنة عامة توطئة لأجراء مفاوضات أولية بين
 مندوبي المتحاربتين لتسوية أوجه النظر والخلاف القائم حتى
 إذا ما وصل المندوبون إلى الاتفاق حرروا شروط الصلح
 وعقدت جلسة خاصة لتوقيع المندوبين عليها ، وكثيرا ما ينص
 في شروط الصلح على تصديق البرلمانات

وقد تفرض الدولة الغالبة غرامة حرية على الدولة المغلوبة وهذه الغرامة قد تكون مالية أو بطلب التنازل عن جزء من أملاك الدولة المغلوبة كما أنها قد تقيد الدولة المغلوبة في بعض إجراءاتها الداخلية أو الخارجية كتحديد قوتها الحربية أو البحرية أو الهوائية وعدم الاتجار في بعض المواد وعدم إنشاء معامل خاصة إلى غير ذلك مما يحدد سلطان الدولة المغلوبة داخليا وخارجيا

وبمجرد إعلان الصلح تعود العلاقات بين المتحاربين إلى ما كانت عليه قبلا ما لم تنص معاهدات الصلح على قيود أو شروط خاصة

الحياة : على أنه عند قيام حرب بين دولتين أو أكثر فقد تقف دولة أو دول أخرى بعيدة عن المتحاربين فلا تنحاز إلى واحدة أو تعاونها وإنما تلتزم الحياد ، ومع هذا فالدولة المحايدة لا تمنع رعاياها المتاجرة مع إحدى المتحاربين ولو كان ذلك مخالف لمعنى الحياد كما أنه ليس للدولة المحاربة

أن تأتي أعمالا عدائية لأهالى أو سفن أو متاجر الرعايا التابعين للدولة المحاربة لها النازلين فى بلاد محايدة والدولة المحايدة أن تأوى السفن الحربية لأحدى المتحاربين للأقامة لمدة معينة أو للتعمير بشرط أن لا تمدها بشيء من الذخيرة إلا بما يكفها للعودة إلى مياهاها أو وطنها

جمعية الأمم : لما نشبت الحرب الأوروية العظمى الماضية واشتد النزاع بين المتحاربين وطال أمد الحرب وكثرت ويلاتهما قامت الولايات المتحدة وتدخلت فى شأنها حسما للنزاع ووفقا للحرب وتقدمت لذلك بشروط أهمها تكوين جمعية يرجع إليها فى اتخاذ الوسائل لمنع قيام حرب فى المستقبل وأطلق على هذه الجمعية (جمعية الأمم) وهى التى تسعى فى نشر السلام وتجهيد السلاح وتوطيد علاقات الدول واحترام العهود وحرية المواصلات وغير ذلك مما يدعو إلى تقليل أسباب الحرب . ولكى تتمكن هذه الجمعية من تسوية المشا كل بالطرق السلمية نصت قوانينها على وجوب

عرض النزاع الذى يقع بين الدول على محكمين فأذا لم يحسم
النزاع بطريقة التحكيم هذه فليس لأحدى الدول المتخاصمة
أن تلجئ إلى الحرب إلا بعد ثلاثة شهور من صدور حكم
هيئة المحكمين وإلا اعتبرت أنها أتت عملا عدائيا ضد الدول
أعضاء الجمعية

وقضى نظام هذه الجمعية أيضا أن تنتدب إحدى
الدول الكبرى للوصاية على الدول الصغرى الضعيفة على
أن تقدم الدولة المنتدبة تقريرا سنويا للجمعية عن أعمالها
فى الدولة المنتدبة لها

الباب التاسع عشر

مركز مصر الدولي

زعم فريق من الناس — وهم واهمون فيما زعموا — أن مصر ظلت أكثر أيامها تحت سيطرة الأجنبي وأنها كانت مطية للغالبين من الدول وأنها لم تستقل بامرها إلا فترات قليلة لا ثابت بعدها أن تعود إلى سلطة أمة أخرى. نعم لقد كانت مصر ولا تزال كغيرها من الدول الخاضعة للقانون الطبيعي يتولاها المجد حيناً ثم يعتورها الضعف حيناً آخر بل فضلت هذه الأمة المصرية أمماً كثيرة فلم يعرف التاريخ أمة تكونت قبلها ذات شعب مستقل تدير شئونه حكومة لا تقبل في نظامها عن كثير من الحكومات الحالية المستقلة فكانت لها مدينة نقلها الفرس واليونان والرومان وجعلوها أساس مدينتهم التي بنيت عليها مدينة أوردوبال الحالية. ولو أننا أحصينا أزمنة استقلال مصر منذ قام الفرعون

«مينا» بملكها وقارناها بالأزمنة التي خضعت فيها إلى دولة أجنبية لرجعت لدينا كفة الأزمنة الأولى على الثانية فالتاريخ يشهد أنها كانت مستقلة أكثر أيامها التي لها في صفحات الدهر قمضت أعواما طويلة وهي مستقلة حتى أغار عليها المكسوس ولم تكد تنتهي أيامهم حتى ظهرت الروح الحربية المصرية بمظهر الجلال والعظمة فاخضعت البلاد المجاورة ومدت سلطانها إلى أرض الجزيرة والعراق وبقيت زمنا تنعم بالسيادة على هذه الجهات حتى دهمها الفرس ثم الأسكندر ولم يطل زمن هؤلاء فاستقل بها بطليموس الأول وحات كذلك حتى انتقلت إلى أيدي الرومان فصارت ولاية رومانية ولما فتحها المسلمون جعلوها جزءا متما لدولتهم لاستعمرة لها يسرى على أهلها ما يسرى على أبناء الدولة العربية إذ كانت الشريعة الإسلامية قانون الجميع . على أنه قد استقل بها في عهد الخلفاء العباسيين أحمد بن طولون وأسس بها الدولة الطولونية ثم تبعها الدولة الأخشيدية

فالفاطمية وصارت مصر مركزا لخلافة إسلامية كبغداد
وأخضعت لحكمها بعض بلاد العرب وبعض جهات الشام
وبلغت مصر إذذاك في العلم والمدنية والقوة مبلغا كبيرا يدلك
عليه ما قامت به من صدغارات الصليبيين وما يزال باقيا في
القاهرة من أبنيتهم ومساجدهم ومدارسهم

ثم جاء صلاح الدين يوسف بن أيوب وقضى على
الفاطميين واستولى على مصر وأسس بها دولة مستقلة هي
الدولة الأيوبية وأثره في حرب الصليبيين يسجله التاريخ
بالفخار والأعجاب والالجلال فقد تمكن من صديار الأفرنج
الزاحفين على الشرق لا على الشام وحدها

ولم تكد تنتهى أيام الدولة الأيوبية حتى استقل
بالبلاذ الممالك البحرية والبرجية وفي أيامهما راجت الفنون
وانتشرت العلوم وتقدمت الصناعة ونشطت التجارة سيما
وأن صلاح الدين أباح للأفرنج دخول البلاد وعقد مع جنوه
وغيرها الاتفاقات كما مر الكلام بك واستولت مصر على

السودان والشام وجزء من بلاد العرب وانشأوا السفن وبنوا الأساطيل وعقدوا الاتفاقات حتى صارت مصر مهبط التجار من الشرق والغرب غير أن ذلك قد عكس صفوه اكتشاف البرتغاليين طريق التجارة حول افريقية (طريق رأس الرجا الصالح) فأنحطت الحركة التجارية بمصر وأخذ البرتغاليون يقفون في سبيل السفن المصرية بل والاستيلاء عليها فتعطلت الأحوال وارتبكت مالية الدولة مما كان سببا في تملك العثمانيين حين قتل السلطان الغورى في المعركة الفاصلة التي قامت بين المصريين والأتراك العثمانيين والتي صارت بعدها مصر إيالة عثمانية

أخذت أحوال الدولة العثمانية في الضعف والارتباك فنهض مماليك مصر وأخذوا إلى أنفسهم جانبا كبيرا من نفوذ الوالى العثمانى فاستقلوا بحماية الضرائب وقيادة الجيوش المصرية ثم أقاموا لهم رئيسا (شيخ البلد) جمعوا له كل سلطة ولم يبقوا للوالى العثمانى إلا جمع الخراج متى أمكن

ثم طردوا هذا الوالى سنة ١٧٦٨ واستقلوا بالأمور كلها
واخضعوا لحكمهم شطرا من بلاد العرب ولكن الممالك
ثاروا على بعضهم بعضا فانهزت الدولة العثمانية هذا الشقاق
وأعادت نفوذها في مصر وبقيت بها إلى أن احتل نابليون
مصر سنة ١٧٩٨ واستقل بحكمها لمدة ثلاث سنوات ثم انتقلت
إلى يد المغفور له محمد على بإشار رأس الأسرة العلوية الحالية
فكانت مصر تابعة للعثمانيين اسما ومستقلة بأمورها في الواقع
فأخذت تنظم أمورها الداخلية ففشرت التعليم وأصلحت
الأراضي الزراعية وحفرت لها الترع وأقامت القناطر وأنشأت
الجسور وجندت الجنود التي فتحت بها السودان والشام
وسكنت فتنة الوهابيين وساعدت الدولة العثمانية في إخضاع
اليونان فاستولت على شبه جزيرة مورده كما بنت اسطولا
لولا مكيدة أوروبا لكان نخر مصر ومظهر وجودها
فأنت ترى من هذا كله أن مصر كانت في أكثر
أيامها أمة مستقلة يشارك أهلها ولاية الأمور في حكم البلاد

وسن الشرائع ، ولقد لبثت كذلك إلا في الفترات القليلة
التي كانت الأمور فيها بأيدي الأجانب المغيرين عليها والتي
ما كان المصريون ينفلون لحظة عن محاولة الخلاص وإبعاد
الاجنبي عن أرضها وإحلال من ترى فيه الخير لها، أوله تعلم أن
محمد علي لم يجلس على عرشه إلا برغبة الأمة المصرية رغم
ما كانت تبديه تركيا وقتئذ من الآباء وعدم الأصفاء إلى
نداء المصريين ولكن مصر قالت كلمتها وما زالت متمسكة بها
حتى أجابتها تركيا طوعا أو كرها إلى تنفيذ هذه الكلمة
ورضيت بما يطالب به المصريون وهو أن يكون محمد علي
واليا عليها

حفظ محمد علي لمصر هذا الجليل من جهة ورغب رغبة
أكيدة في إصلاحها من جهة أخرى فشارك أهلها معه في العمل
العظيم الذي وطد النفس على تمامه والقيام به

هال أوروبا ظهور مصر بهذا المظهر القوي فعمات مجتمعة
على إحباط مسمى مصر في سبيل استقلالها، أو قيدها بمعاهدة

لندن سنة ١٨٤٠ فجعلت هذا الاستقلال استقلالاً داخلياً محدوداً
ولولا هذا التدخل من جانب أوروبا لكانت مصر قبل الآن
دولة حرة مستقلة استقلالاً لا تشوبه شائبة شك أو نقص
غير أن هذا التدخل لم يقعد مصر عن العمل في طريق
التقدم والمدنية فأنشأت السكك الحديدية ومدت الأسلاك
البرقية وشيدت دور الآثار واكثر من المدارس ثم شرعت
في عمل عظيم القدر حليل النفع للعالم بأسره ذاك هو حفر
قناة السويس تلك القناة التي خففت على دول البحار في الغرب
والشرق نفقات النقل ومشقة الأسفار البعيدة وما يكون
فيها من ضروب المحن وأسباب الخوف

قناة السويس

هي القناة التي وصات البحر الأبيض المتوسط بالبحر
الأحمر فقربت مسافة السفر بين الشرق والغرب . وقديما
حاول بعض فراعنة مصر حفر هذه القناة فلم يوفق ، وقديما
وصل بعض ولاة مصر البحر الأحمر بالنيل فتم اتصال البحرين

الأبيض والأحمر ولكن الرمال عافت ذلك الاتصال فسدت
القناة فلما قامت دولة البطالسة أعادت حفرها ووصلت
المياهين فأنهالت عليها الرمال وبقيت كذلك إلا أن احتفرها
عمرو بن العاص وسماها خليج أمير المؤمنين وهكذا كلما
ردمتها الرمال وعطلت مسيرها جاء أمير حازم فأمر بفتحها
ولا ننسى محاولة البندقية حفر قناة تصل البحرين
الأبيض والأحمر في تلك الناحية من الديار المصرية حتى
تعيد طريق التجارة بينها وبين الشرق فتستعيد مكانها القديمة
بين دول أوروبا وكادت هذه المحاولة تتم بالاتفاق بينها وبين
مصر صاحبة الشأن لولا قيام موانع إذ ذاك حالت دون
تحقيق هذا المشروع الذي كان يعود من غير شك بالفوائد
الجمة على مصر والبندقية فقد نجح البرتغاليون في أن حولوا
طريق التجارة بما كشف طريق الرجا الصالح والدين أخذوا
يضايقون متاجر غيرهم من الدول وبخاصة مصر والبندقية
كذلك حاولت فرنسا في القرنين السابع والثامن

عشر الاتفاق مع مصر على فتح هذه القناة ، اقتصادا في النفقات
و تقريبا للمسافات التي تقطعها سفنها بتجارها الرابحة في الشرق
وقتئذ ، لكن أمراء مصر وسلاطين العثمانيين خشوا
ما تجرء هذه القناة من المشاكل بين مصر ودول أوروبا
المنافسين لفرنسا فلم يتفقوا

فلما جاء نابليون مصر كان من أهم ما شغل باله حفر
هذه القناة ليقضى بها على أملاك الإنجليز في الهند وغير
الهند في الشرق ، لكن الأقدار طوحت به إلى أوروبا سريعا
فغادر الديار المصرية دون أن يحقق ذلك

ولكن فرنسا ، وقد درست الموضوع من جهاته كلها
وعلمت الخيرات العظيمة التي تجنيها من وراء فتح هذه
القناة ، ألحت وأكثرت في الأُلحاح والألحاف على والي
مصر محمد علي ، لكنه أبى وقال « إنني بفتح ترعة السويس
أخلق لمصر بسفورا آخر تصبح به مسرحا لمطامع السيئة »

وفي الحق إن في حفر ترعة السويس وفتحها من غير أن تكون مصر بلادا مستقلة استقلالاً اصطلاحياً (مضمونة الحياد بالدول ذات الشأن الأكبر في أوروبا وفي الشرق) مثارا للفتن ومبعثا للنزاع ومحلا لطمع الطامعين من تلك الدول لم تياس فرنسا من هذه الخيبة المتكررة فيما تحاول فأوفدت « فردينند دلسبس » إلى مصر فأخذ يسمى سعيها متواصلا بما كان له من المنزلة والصدافة مع الخديوى سعيد باشا وقدم لذلك شروطا في صالح مصر ، منها أن تستولى مصر على ١٥ ٪ من صافي أرباح الشركة التي تقوم بالأفقاق على حفر القناة والتي يجب أن ترفع يدها بعد ٩٩ عاما من يوم الافتتاح فتصبح القناة قناة مصرية تديرها مصر وتستولى على ريعها كله ، فقامت صخاب وعارضت دول وسعت أخرى لدى الدولة العثمانية حتى لا يتم المشروع

غير أن مصر رغم هذا كله لم تبخل على العالم بأسره بهذه الهدية الإنسانية التي كانت ولا تزال منبع شقاها

وعلة بلائها رغم ما أنفقته في سبيلها من النفقات المالية التي
تربو على ١٦ مليون من الجنيهات، ورغم المجهود الجثامي الذي
قدمته بتشغيل ما يزيد على ٦٠ ألف عامل من أبنائها في الحفر
فوافقت على حفر القناة، وأسس الفرنسيون شركة لها
وبدأت عملية الحفر في إبريل سنة ١٨٥٩ وانتهت في مارس
سنة ١٨٦٩ واحتفلت الحكومة المصرية في ١٧ نوفمبر سنة
١٨٦٩ بافتتاحها وانتهز الخديوى إسماعيل هذه الفرصة فأظهر
مصر في ثوب من المدنية والعظمة والجلال استرعى
أعين المدعوين الذين مثلوا جميع دول أوروبا وشعوبها .
ونظير هذه النفقات التي بذلتها مصر نالت ١٧٧٤٢ سهما من
أسهم الشركة قيمة كل سهم ٥٠ فرنك باعها لآنجلترا حين
نزلت بها الضائقة المالية بمبلغ ٤ مليون جنيه إنجليزي ثم
نزلت عن نصيبها في الأرباح سدادا لبعض ديونها
ولم يترك خديوى مصر أمر القناة للشركة تتصرف فيه
كيف تشاء ، بل حدد مركزها بالنسبة لسائر الدول فأباح

مرور السفن ما دامت تدفع رسم المرور ، فقرر بذلك حرية الملاحة في القناة . فلما قامت الثورة العرابية احتلت إنجلترا قناة السويس ووقفت الملاحة بها ، فمقدت دول أوروبا اتفاقا يكفل حرية الملاحة في القناة زمن السلم والحرب سواء في ذلك المراكب التجارية والمراكب الحربية ، ولما انقضت الحرب الأوروبية الماضية فصلت هذه الشروط وأصبحت مراكب الدول المحاربة والمحايدة تمر من القناة بشرط ألا تقوم بأعمال عدائية داخل القناة وغير ذلك مما يكفل حيديتها وحرية المرور فيها

على أن ما أنفقته مصر في سبيل حفر القناة والاحتفال بافتتاحها ومحاولة إصلاح الإدارة المصرية وطرق المواصلات والملاحة والرى والتعليم قد كلف الدولة أحمالا ثقيلة من الديون التي استدانها من أوروبا لقلة موارد البلاد التي ما كانت تكفى للاتفاق على ذلك الإصلاح الذي كان يتوق إليه الخديوى إسماعيل

الدين العام

بدأت مصر تستدين من البيوتات المالية الأوروبية من وقت أن ارتضى سعيد باشا حفر قناة السويس، وبلغ الدين عند وفاته أربعة ملايين وربع من الجنيهات، ولكن هذا القدر لم يكن أمراً مذكوراً بجانب تلك المبالغ الطائلة التي استدانها إسماعيل باشا نظراً لما كان يسعى له من الاستقلال ورفع مصر إلى مكانة عالية بين الدول كلها، فلم تأت سنة ١٨٧٦ إلا وقد بلغ الدين كله ٩١ مليون جنيه وهو مبلغ كبير بالنسبة لدخل الحكومة في ذلك الوقت، وصارت حال الدولة المالية سيئة، فانفقت الدول الدائنة فيما يبها على وضع حد لهذا الارتباك المالى الذى وقعت فيه البلاد ونصحت للحكومة بوجوب إنشاء إدارة تسمى « صندوق الدين » ترأب المالية المصرية فتحجز من يرادات الحكومة قيمه أرباح الدين وجزءاً من اسهلاكه، ثم أعقب ذلك تكوين لجنة التصفية وقبلت الحكومة المصرية تعيين مراقب فرنسى

وأخيراً إنجليزى وكونا ما عرف باسم المراقبة الثنائية، وكان ذاك
فى نوفمبر سنة ١٨٧٩ وتبع عن عمل المراقبين وعمل لجنة
التصفية أن وحدت الديون وخفضت أرباحها، ثم قدرت
النفقات اللازمه لأدارة البلاد وما زاد عنها يودع فى خزنة
صندوق الدين لتسديد الأرباح المستحقة وجانب من الدين
وتكوين الاحتياطى، ويصح لصندوق الدين أن يمد الحكومة
بما تطلبه من المال متى رآه لازماً للنفقة على أعمال ومشروعات
جديدة ذات فائدة مادية بحيث يراعى أن ما يوجد من هذا
الاحتياطى لا يقل عن ٢ مليون جنيه بأى حال من الأحوال
غير أن هذا النظام قد تغير حين أبرمت إنجلترا مع فرنسا
اتفاقية سنة ١٩٠٤ التى كان من ورائها إطلاق الحرية لإنجلترا
فى وادى النيل، فأبطلت ما كان لصندوق الدين من إشراف
على مالية الدولة وقصرت عمله على تسلم ما يكفى لسداد أقساط
الدين المستحقة وفوائده

ولقد أدرك المصريون أخيراً أن هذا الدين قد جر على

الوطن شراً كبيراً وخطراً جسيماً ولا يزال يجر عليه من
الآهوال والمصائب ما قد يقضى به إلى الفناء فاقبل كثير من
القادرين على شراء سندات الدين ليحلوا محل الدائنين
الأجانب فيصبح الدين ديناً أهلياً، والأمل كبير في أن يستمر
الأهالي على شراء سندات الدين، وهذا الشراء في اعتقادنا من
أكبر ما يتقدم به المخلصون لبلادهم من الخدمة الوطنية الحقة

الثورة العراقية : نعم لقد كان هذا الدين شراً على مصر

فقد كانت الثورة العراقية إحدى نتائجها إذ اضطرت الضباط
أولاً إلى الهياج والثورة لأنهم لم يكونوا قد تسلموا مراتبهم
عدة أشهر نظراً لقيام الحكومة بسداد فوائد الدين وأقساطه
فلم يبق لديها ما تسدد به مراتب رجال الجيش . على أن أمر
الضباط أخذ يشتد يوماً بعد يوم حتى ثاروا مرة أخرى
طلباً لتحسين حالهم نظراً للحيث الذي لحقهم من جراء وجود
الضباط الأجانب من جراء كسة وأتراك وتقدم هؤلاء عليهم
في الرقي إلى المناصب العالية، ثم اتسعت دائرة مطالبهم فانضم

إليهم الأهل والى وقادم أحمد عرابى باشا وطالبوا المرحوم توفيق باشا بوجوب جمع مجلس النواب فاقبل عملهم الخاص إلى عمل وطنى عام فصلناه فيما مر من أبواب الكتاب .

الامتداد الانجليزى : لم يكن ما وصل إليه المصريون

من إنشاء المجلس النيابى مما يريح الدائنين ، خافت انجلترا وفرنسا على مصالحهما فى وادى النيل وبدأت كل منهما تعمل على التدخل الفعلى فى البلاد سيما وأن انجلترا كانت تطمع فى مصر من زمن أن استولى عليها نابليون ، فقد تعاقدت مع تركيا على إخراج الفرنسيين ثم أرادت أن تحتل هى مصر فردها المغفور له محمد على باشا فى واقعة رشيد المشهورة ومنذ ذلك الحين أخذت تعمل على بسط نفوذها فى وادى النيل فتنهز لذلك كل فرصة ، فأحبطت مساعى محمد على باشا وحرمته ثمرة انتصاراته فى الشام ، ثم قضت على مابدالفرنسيين من نفوذ عند تأسيس شركة قناة السويس ، ثم اشترت ما كان لمصر من نصيب فى تلك الشركة ، ثم تقربت إلى فرنسا حتى

أخذت تعمل معها على مراقبة المالية المصرية، ولكن كل ذلك ما كان ليربح إنجلترا لأنها تريد تداخلا فعلياً في أمر البلاد فلما قامت تلك الحركة العرابية وأخذ المجلس النيابي ينظر في ميزانية الدولة أُنذرت إنجلترا الحكومة المصرية بوجوب التدخل لهدئة أسباب الاضطراب، ثم وقعت عدة حوادث اتخذتها إنجلترا وسيلة للتدخل الفعلي، وتنعت إذ ذاك فرنسا عن العمل معها فانفردت إنجلترا وضرب أسطولها قلاع الثغرة الأسكندرية في يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ووقع القتال بين الإنجليز والمصريين وانهزم عرابي وجيشه في واقعة التل الكبير يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ودخل الإنجليز القاهرة يوم ١٥ منه معانين لانتاس كافة أنهم ما دخلوا مصر إلا ليوطدوا عرش الخديوى توفيق باشا الذى كان يهدده العرابيون الثائرون، وأن احتلالهم لمصر لا يطول إلا حيث تقوم في الديار حكومة منتظمة، وأخذت من ذلك الحين تعمل في كل الأدوات المصرية، وكلما طالبها الحكومة العثمانية بالجللاء عن مصر أظهرت لها أن الأحوال

لم تهدأ بعد وأنها لو تركت مصر قامت فيها الثورات وصناع
الأمن واختل النظام، وما زالت إنجلترا تتدخل في شئون
الدولة حتى صار المعتمد البريطاني هو الذى يشير بالسياسة
الواجب على الدولة المصرية اتباعها. وقضى هذا التدخل
الإنجليزى إسناد الوظائف الكبيرة إلى موظفين إنجليز فكان
لكل وزارة مستشار أو وكيل إنجليزى كما كان رؤساء المصالح
المختلفة فى الوزارات من الإنجليز وصارت الإدارة فى الواقع
إدارة إنجليزية، وقنعت تركيا من مصر بالتبعية الأسمية التى
كانت تتجلى مظاهرها فى تناول الجزية ووجود القومسیر العالى
يمثل تلك السيادة الموهومة

الحماية الإنجليزية: بقى حال مصر على هذا حتى سنة ١٩١٤
حين قامت الحرب الأوروية الكبرى وانضمت تركيا إلى
أعداء إنجلترا فأعلنت هذه يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ حمايتها
على مصر من غير رضاء الأهالى وعدم موافقة الدول، فزال
بذلك كل سيادة لتركيا على مصر وبقيت الحماية من هذا

الحين حتى استطاع صاحب الدولة «عبد الخالق ثروت باشا» أن يحمل الحكومة الانجليزية على إلغائها وإعلان استقلال البلاد وذلك في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ حين طُلب إلى دولته تأليف وزارة بعد أن استقالت وزارة صاحب الدولة «عدلى باشا يكن» حين قطع المفاوضات التي كان يقوم بها مع إنجلترا «للوصل إلى اتفاق لا يجعل محلا للشك في استقلال مصر» وهنا يجب أن نسجل بالمخار والأجل ما قام به دولة «عدلى باشا» من قطع المفاوضات والأسراع في العودة إلى مصر وتقديمه الاستقالة حين رأى أن إنجلترا لا تسير في المفاوضات إلى ما يؤدى إلى الاستقلال التام الذى أخذ على نفسه العمل له يوم أعلن للناس برنامج وزارة وقت أن ألفها . ولا عجب إذا وجدنا من صاحب الدولة «ثروت باشا» تمسكا بمطالبه التي قضت بإلغاء الحماية وإعلان استقلال البلاد حين عرض عليه تشكيل وزارة تتولى الأمور بعد استقلال الوزارة العادية . فلقد كان أحد أعضاء تلك الوزارة بل كان ركنًا

ركينافها؛ وفي تمسكه بمطالبه هذه أكبر برهان على مقدار تضامنه مع دولة «عدلى باشا» في سياسته التي كانت ترمى إلى استقلال البلاد، يدلك على هذا ما جاء فى برنامج وزارته حين يقول «لم يكن لزملائى ولى ونحن نشاطر الأمة أمانها فى الاستقلال إلا أن تقرر الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لمقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل »

استقلال مصر : أعلنت إنجلترا فى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إنهاء الحماية الأنجليزية على مصر والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة مع احتفاظ الأنجليز بأمور أربعة جعلتها موضع مفاوضات تقوم بينها وبين مصر فى وقت مناسب وفى يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أعلن صاحب الجلالة الملك «فؤاد الأول» استقلال البلاد . وإنا لنغبط الاحتياط كله حين نجعل آخر ما نكتب فى هذا الموجز لابنائنا وأحفادنا صورة الخطاب الذى وجهه حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك إلى الشعب المصرى بأعلانه الاستقلال

« إلى شعبنا الكريم »

« لقد منّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على »
 « يديننا ، وإنا لتبتهل إلى المولى عزوجل بأخاص الشكر »
 « وأجل الحمد على ذلك ، ونعلن على ملأ العالم أن مصر منذ »
 « اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ، وتتخذ لنفسنا »
 « لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق »
 « مع استقلالنا من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب »
 « العزة القومية »

« وها نحنشهد الله ونشهد أمتنا في هذه »
 « الساعة العظمى أننا لن نألوا جهاداً في السعي بكل »
 « ما أوتينا من قوة وصدق عزم خير بلادنا المحبوبة »
 « والعمل على إسعاد شعبنا الكريم »
 « وإنا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فتيحة »

« عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ما ضيها المجيد »

سراى عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ قواد

١٥ مارس سنة ١٩٢٢

الخطأ والصواب

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٦	٣	السير	السهر
٩	١	حسب	بحسب
٣٠	١٤	والنظام	والنظام
٤٢	١٤	المسرع	المشروع
٤٩	٧	تَدْكُرُون	تَدْكُرُون
٤٩	٨	فَلَا تَدْخُلُوهَا وَإِنْ قِيلَ	فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ
			لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ
٥٠	٥	حرمة	حرمة
٨٧	٥	لها	لها
١٠٤	١٣	موفورا	موفور
١٠٩	٧	١٦	٤٦
١٠٩	١٠	ومن حقها وفرض	ومن حقها فرض
١٣٥	١	الباب العاشر	ملحق بالباب التاسع
١٤٧	١٤	يرفعون	يرفعون
١٥١	١٠	السفليات	السفليات
١٥٢	١١	تعرض عليه	تعرض عليه أولاً
١٥٤	١٣	نظرة	نظرة

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٦١	١١	ولا إخوته	ولا إخوة
١٦٣	١٥	أخدم	أحترم
١٦٦	٤ (هامشه)	النقصان	المال
١٧٠	٤	وتغير هذا	وتغير هذا لعدد
١٧٤	١١	لوقيات	الوفيات
١٧٩	١٥	من هذه الأنواع	من هذه الأنواع
١٨٥	٤	وتنظر	وتنظر
١٨٥	١١	تستوى كبار	تستوى
١٨٦	١١	وضواحيها	وضواحيها
١٩١	١١	المشئة	المشية
١٩٩	١	الباب الثالث عشر	ملحق بالباب الثاني عشر
٢٠٤	١٣	الحكومة	الحكومية
٢٢٢	٦	نه	أن
٢٤٤	٧	يحمل	بمحمل
٢٤٧	٦	لنقص	لنقص
٢٥٣	٧	ذ	ذ

